B 1798

11266

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والبيئة والموارد المائية

تقييم إنجازات المخطط العاشر للتنمية خلال الفترة 2002-2004

تقرير لجنة الفلاحة والموارد الطبيعية والبيئية

أفريل 2004

الفهـرس

الصفحة

المحتوى

الجزء الأول: التقييم الجملي لإنجازات المخطط العاشر خلال سنوات 2002-2003-2004 1

الجزء الثاني: إنجازات سنوات 2002-2003-2004 6

I- الإنجازات الكمية 6
II- المشاريع 14
III- الإصلاحات والسياسات 18

الجزء الثالث: المسائل المطروحة والتدابير المقترحة 31
I- مواصلة الإصلاحات وتعميقها 32
II- النهوض بالقطاعات المنتجة 34
III- الموارد البشرية 42
IV- الموارد الطبيعية وحماية البيئة 45

الجزء الرابع: المحتوى القطاعي 52

I- الزراعات الكبرى 52
II- الأشجار المثمرة 68
III- الخضروات 77
IV- تنويع الإنتاج الفلاحي والفلاحة البيولوجية 87
V- قطاع تربية الماشية 92
VI- قطاع الصيد البحري 106
VII- الموارد البشرية 112
VIII- الموارد الطبيعية 128
IX- البيئة ونوعية الحياة 161
X- التصرف في النفيات والتطهير 178

الملاحق :

الجزء الأول

التقييم الجملي لإنجازات المخطط العاشر
خلال سنوات 2002 و 2003 و 2004

1- الملامح العامة :

شهدت سنوات 2002 و 2003 و 2004 تدعيم الإصلاحات في مختلف المجالات المتعلقة بالإنتاج الفلاحي وتعبئة الموارد الطبيعية وحماية البيئة . ومن شأن هذه الإصلاحات إكساب قطاعات الإنتاج المزيد من القدرة التنافسية، وتعزيز مبدأ التنمية المستديمة وإعداد الفلاحة التونسية للتأقلم مع متطلبات تحرير التجارة العالمية للمنتوجات الفلاحية، والإستفادة من مزايا إنفتاح الأسواق وتطور نظام تبادل المنتوجات الفلاحية في إطار إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و إندماج إقتصاديات المنطقة المغاربية والعربية.

وقد كان للظروف المناخية الملائمة خلال سنتي 2003 و 2004 الأثر الإيجابي على القطاع الفلاحي وخاصة على مردود الزراعات وحجم الإنتاج مما إنعكس مباشرة على نسبة نمو الإنتاج و الميزان التجاري الغذائي . كما مكنت هذه الظروف من إبراز الطاقات الإنتاجية الكامنة في القطاع الفلاحي من جهة، و من الوقوف على فاعلية السياسة الفلاحية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة من جهة أخرى، حيث مكنت سياسة التصرف في القطاع و برامج تعبئة الموارد المتاحة وتوظيفها على الوجه الأفضل من جعل القطاع يساهم في تجسيم التوجهات الوطنية بالنظر لموقعه الإستراتيجي ودوره في التنمية بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية .

وبالرغم من بعض الضغوطات التي عرفها الإقتصاد الوطني في بداية المخطط وخلال سنة 2002 بالخصوص وإنعكاسها على الموارد المالية للدولة، فقد إنطلق تنفيذ وإنجاز مختلف البرامج المعتمدة بالمخطط العاشر، مع إثراء هذه البرامج بمشاريع جديدة من شأنها أن تدفع بمسيرة التنمية وتستجيب لمتطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

وتمثلت هذه البرامج بالخصوص في العمل على تحسين الإحاطة بالقطاع وتنفيذ الخطط القطاعية الرامية إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي في المواد الأساسية ودعم الخدمات الموجهة للقطاع الفلاحي، إلى جانب جعل المهنة تؤمن دورا هاما في تأطير القطاع والناشطين فيه . وقد عرفت سنتا

2003 و 2004 وضع برامج خاصة لإعادة توازن بعض المنظومات الفلاحية الإنتاجية التي تأثرت بالظروف المناخية الصعبة التي تتالت خلال 4 سنوات كانت آخرها سنة 2002 .

و في ما يتعلق بالموارد المائية تم الشروع في تنفيذ خطة عشرية إضافية (2002-2011) تهدف إلى دعم المخزون المائي و ضمان أمن مائي مستديم ، بالإضافة إلى دعم البرامج الرامية إلى الإقتصاد في الماء وتطوير التقنيات الخاصة بمعالجة المياه المالحة والمستعملة لتوفير المزيد من الموارد القابلة للاستغلال. كما تشمل الخطة دعم عملية التغذية الاصطناعية للموائد الجوفية.

و من جهة أخرى تتواصل العناية بالمناطق السقوية من خلال الإحداثات الجديدة وإحكام الإستغلال و ذلك عبر تدعيم برامج التعصير لجعلها تساهم أكثر في مجهود الإقتصاد في الماء. ويتم العمل أيضا على تكثيف الإنتاج بهذه المناطق للرفع من نجاعتها الاقتصادية حتى تساهم أكثر في ضمان إنتظام الإنتاج الفلاحي.

أما في ما يخص الماء الصالح للشراب و إلى جانب البرامج الرامية للرفع من نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بالريف، يتواصل العمل على تأهيل الأنظمة المائية المتقادمة و جعلها تستجيب أكثر فأكثر إلى حاجيات المنتفعين من الناحيتين الكمية والنوعية.

و في إطار إحكام التصرف في المنشآت المائية، ترتكز الجهود على تفعيل مشاركة المجموعات الريفية في إدارة المنشآت المائية المتعلقة بالماء الصالح للشراب في الوسط الريفي أو بالري عبر تكليفها بمهمة استغلال وصيانة الأنظمة المائية والمساهمة في تحمّل تكاليف التصرف والتعهد للتجهيزات.

و على مستوى حماية البيئة، يتواصل العمل بالإدماج التدريجي للبعد البيئي في مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة من خلال دعم التطهير و التصرف في النفايات الصلبة ومقاومة التلوث الصناعي و تحسين المحيط الحضري و حماية الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر.

وفي ميدان التطهير، يتواصل تنفيذ برنامج تطهير الأحياء الشعبية و المناطق الريفية و تجهيز محطات الضخ و مشاريع صرف مياه الأمطار و جهر و تنظيف المجاري العابرة للمدن إلى جانب حماية المدن من الفيضانات. كما تواصلت في مجال مقاومة التلوث الصناعي، عملية الإعداد

للمشاريع الكبرى الخاصة بإزالة التلوث الصناعي و إنجاز الدراسات التشخيصية والاستشرافية.

و بخصوص المحافظة على الطبيعة و الوسط الريفي، إنطلق خلال سنة 2002 إنجاز الخطة الوطنية الثانية للمحافظة على المياه و التربة بهدف التحكم في مياه السيلان و الحد من الانجراف، كما تتواصل المجهودات الخاصة بالتشجير الغابي و الرعوي قصد تحقيق نسبة غطاء غابي بـ 16 في المائة في حدود سنة 2011. أمّا مجال مقاومة التصحر، و تماشيا مع مبادئ الاتفاقية الدولية لمقاومة التصحر، يتم العمل على بعث عدة مشاريع أفقية للمتابعة و التقييم و الدعم الفني والإحاطة لمزيد ضمان جدوى و نجاعة المشاريع القطاعية الموازية.

2- أهم النتائج المسجلة :

رسم المخطط العاشر لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال سنوات 2002 و2003 و 2004 هدفا يتمثل في تحقيق معدل إنتاج بقيمة 2911 م.د ومعدل قيمة إضافة بـ 2379 م.د بالأسعار القارة لسنة 1990، مما يمثل معدل نمو سنوي بـ 3،3% بالنسبة للإنتاج و 3% بالنسبة للقيمة المضافة بالمقارنة مع نتائج سنة 2001 ، التي كانت نتائجها فوق المعدل العادي.

ونظرا للظروف المناخية الملائمة التي عرفتها سنة 2003 و بداية سنة 2004 فإن إنتاج مختلف القطاعات، وخاصة البعلية منها، إرتفع إلى مستويات قياسية لم يسبق تسجيلها في تاريخ القطاع الفلاحي كما هو الشأن بالنسبة للحبوب وزيت الزيتون، وذلك خلافا لنتائج سنة 2002 التي كانت دون تقديرات المخطط. وعلى هذا الأساس، ينتظر أن يبلغ معدل القيمة الجملية للإنتاج والقيمة المضافة للثلاثة السنوات الأولى للمخطط حوالي 2776 م.د و 2276 م.د على التوالي وهو ما يمثل نسبة إنجاز بـ 95% و 96 لأهداف المخطط على التوالي. و بذلك يسجل القطاع الفلاحي معدل نسبة نمو بـ 1،1% بالنسبة للإنتاج و 0،8% بالنسبة للقيمة المضافة .

و كان للنتائج المسجلة على مستوى الإنتاج أثرا هاما على تطور الميزان التجاري الغذائي حيث من المنتظر أن يتم خلال الثلاثة سنوات الأولى للمخطط العاشر تسجيل معدل نسبة تغطية سنوية بـ 66% مقابل تقديرات بـ 81% خلال نفس الفترة . ويرجع ذلك إلى الإرتفاع الهام للواردات خلال سنتي 2002 و 2003، وخاصة واردات الحبوب والأعلاف، و إلى تراجع صادرات زيت الزيتون خلال نفس الفترة بفعل تدني مستوى الإنتاج.

وفي مجال الإستثمارات، وبالرغم من الضغوطات التي عرفتها موارد الميزانية والموارد الخارجية خلال سنة 2002 فقد تم تدارك التأخير النسبي في إنجاز أهداف المخطط العاشر حيث بلغت نسبة الإنجاز حوالي 89% خلال سنة 2002 و 93% خلال سنة 2003. وينتظر أن تبلغ نسبة الإنجار خلال سنة 2004 حوالي 96%. و يرجع النقص الحاصل في الإنجازات إلى محدودية الإستثمارات الخاصة في قطاعات الأشجار المثمرة والآلات الفلاحية و تربية الماشية جرّاء تواصل الجفاف خلال سنة 2002. أما الاستثمارات العمومية، فكانت في حدود الأهداف المرسومة بالمخطط العاشر سواء كان ذلك بالنسبة لمشاريع التنمية الفلاحية أو مشاريع تعبئة الموارد أو حماية البيئة.

وبخصوص تعبئة الموارد المائية، مكنت مختلف منشآت التعبئة التي تم إنجازها من تعبئة حوالي 4 مليار متر مكعب سنويا لتبلغ بذلك نسبة التعبئة حوالي 88% بالمائة من الموارد المائية القابلة للتعبئة مقابل 82% بالمائة قبل إنطلاق المخطط .

أما بالنسبة لتزويد الريف بالماء الصالح للشراب فقد تطورت نسبة التزود من 81.7 % سنة 2001 إلى 86 %عند نهاية سنة 2003 .

وفي ما يخص المناطق السقوية المجهزة بمعدات الإقتصاد في مياه الري ، فقد تطورت من 245 ألف هكتار في نهاية سنة 2001 إلى 280 ألف هكتار خلال سنة 2003 . وتبلغ المساحات السقوية التي تتم إدارتها من طرف المجامع ذات المصلحة المشتركة حوالي 141 ألف هكتار وهو ما يمثل نسبة 62 بالمائة من مجموع المناطق السقوية العمومية.

وفي ما يتعلق بتنمية الفضاءات الغابية والرعوية فقد مكنت مختلف الخطط الوطنية المعتمدة في إطار المخطط العاشر من تحسين نسبة الغطاء الغابي والرعوي لتبلغ 12،13 % في موفى سنة 2004، وذلك بفضل مواصلة تنفيذ عناصر الخطة الوطنية لتنمية الغابات والمراعي والخطة الوطنية للمحافظة على المياه والتربة .

أما في مجال البيئة فقد عرفت مؤشرات نوعية الحياة وإطار العيش خاصة بالوسط الحضري تحسنا حيث ينتظر أن تبلغ نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير حوالي 85% في موفى سنة 2004 ، وأن تتطور نسبة المياه المعالجة لتبلغ في موفى سنة 2003 حوالي 97 % ، كما بلغت نسبة المياه المعالجة التي أعيد إستعمالها 24% .

الجزء الثاني

إنجازات فترة 2002-2004

I. الإنجازات الكمية:

1- الإنتاج :

شهدت السنة الأولى للمخطط العاشر ظروفا مناخية غير ملائمة حيث كانت كميات الأمطار المسجلة خلالها دون المعدلات العادية بكثير في كل المناطق الطبيعية للبلاد. أما سنة 2003 فقد تميزت بظروف مناخية طيبة حيث فاقت الأمطار المسجلة المعدلات العادية بكل من مناطق الشمال والوسط الغربي والجنوب الغربي، في حين قاربت الأمطار المسجلة ببقية المناطق المعدلات العادية.

أما بالنسبة لسنة 2004، فقد تم على غرار سنة 2003 تسجيل كميات هامة من الأمطار فاقت المعدلات العادية بكل المناطق الطبيعية للبلاد حيث تراوحت نسب الإنجاز بالمقارنة مع المعدلات العادية بين 150 % و 184 % بالشمال وبين 138 % و 161 % بالوسط وبين 140 % و 162 % بالجنوب.

وإجمالا وبإعتبار نتائج مختلف القطاعات لسنة 2002 و 2003 وكذلك النتائج المنتظرة لسنة 2004، فسيبلغ معدل القيمة الجملية للإنتاج والقيمة المضافة خلال الفترة 2002-2004 قيمة بـ 2776 مليون دينار و 2276 مليون دينار على التوالي وهو ما يمثل 95 % و 96 % من توقعات المخطط العاشر لنفس الفترة.

تطور قيمة الإنتاج والقيمة المضافة
خلال فترة 2002-2004
(بالأسعار القارة لسنة 1990)

الوحدة : مليون دينار

	2002		2003		2004		معدل نسبة الإنجاز (%)
	تقديرات المخطط	إنجازات	تقديرات المخطط	إنجازات	تقديرات المخطط	إنجازات	
- قيمة الإنتاج	2540	2426	3008	2942	3186	2960	95
- القيمة المضافة	2057	1991	2467	2409	2613	2429	96

2- الميزان التجاري الغذائي :

ينتظر أن يسجل الميزان التجاري الغذائي خلال الثلاثة سنوات الأولى من المخطط العاشر معدل نسبة تغطية سنوية بـ 66 % مقابل تقديرات للمخطط بـ 81 % خلال نفس الفترة كما يبرزه الجدول التالي:

معدل الميزان التجاري الغذائي
خلال الفترة 2002-2004 مقارنة بأهداف المخطط

الوحدة: مليون دينار

	تقديرات المخطط	الإنجازات المحتملة	نسبة الإنجاز (%)
الصادرات	645	627	97
الواردات	793	949	120
الفارق	- 148	- 322	
نسبة التغطية %	81	66	81

و يعزى هذا النقص في الإنجاز إلى تطور إجمالي الواردات الغذائية بنسق فاق التوقعات (+ 20%) و خاصة بالنسبة للحبوب حيث بلغت الكميات الموردة معدل 26 مليون قنطار مقابل تقديرات بـ 23.3 مليون قنطار نتيجة لتسارع وتيرة التوريد خلال سنة 2002 والنصف الأول من سنة 2003 من جراء الظروف المناخية الصعبة التي تواصلت خلال بداية المخطط الحالي والتي أثرت سلبا على الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى واردات الزيوت النباتية (241 ألف طن مقابل تقديرات بـ 172 ألف طن) والسكر (333 ألف طن مقابل تقديرات بـ 262 ألف طن) والبطاطا (40 ألف طن مقابل تقديرات بـ 22 ألف طن) والحليب ومشتقاته (29 ألف طن مقابل تقديرات بـ 9 آلاف طن) والتي سجلت بدورها إرتفاعا في أسعارها بالسوق العالمية.

أما بالنسبة لإجمالي الصادرات الغذائية فإن الإنجازات قد قاربت الأهداف المرسومة للمخطط (نسبة إنجاز 97 %)، وقد سجلت بعض المنتجات نسب إنجاز فاقت تقديرات المخطط أهمها :

- منتجات البحر التي سجلت قيمة صادراتها نسبة إنجاز تقدر بـ 114 % بفضل تطور حجم صادرات الأسماك الطازجة والحية علاوة على القشريات والرخويات وتحسن مستوى الأسعار (مع الإشارة أن سنتي 2002 و 2003 سجلت مستوى قياسيا في العائدات بلغ على التوالي 134.6 م.د و 144.7 م.د)،
- التمور التي بلغت نسبة إنجازها 135 % نتيجة تحسن مستوى الأسعار وتطور الكميات الموجهة نحو السوق الأوروبية بالمقارنة مع أهداف المخطط.
- محضرات الخضر والغلال حيث بلغت نسبة إنجاز صادراتها 105 % نتيجة لتطور مستوى أسعار التصدير رغم تقلص الكميات بالمقارنة مع توقعات المخطط.

وبذلك يحقق قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الفترة 2002-2004 معدل نسبة نمو بـ 1.1 % بالنسبة للإنتاج و0.8 % بالنسبة للقيمة المضافة مقابل تقديرات بـ 3.3% و 3 % على التوالي.

أما بالنسبة للإنجازات القطاعية فقد تمكن قطاع الحبوب من تدارك النقص في نسبة الإنجاز التي سجلها خلال سنة 2002 (68 % من تقديرات المخطط) حيث بلغت نسبة إنجاز الفترة 2002-2004 حوالي 128 % و ذلك بفضل الإنتاج القياسي الذي تم تسجيله خلال سنة 2003 والذي كان في حدود 29 مليون قنطار. أما قطاع الأشجار المثمرة فقد كانت إنجازاته دون أهداف المخطط بالنسبة لأغلب الأنواع حيث كانت في حدود 62 % بالنسبة لزيتون الزيت و 79 % بالنسبة لعنب النبيذ و بنسبة 73 % بالنسبة للوز، بينما سجل إنتاج التمور والإجاص نسب إنجاز بـ 102 % و 124 % على التوالي.

أما قطاع الخضروات فقد كانت إنجازاته في مستوى التوقعات بالنسبة للطماطم والفلفل غير أنها كانت دون الأهداف بالنسبة للبطاطا والبصل (95 %).

كما تراوحت نسب إنجاز قطاع تربية الماشية بين 91 % و 92 % بالنسبة للحوم الأبقار والضأن والديك الرومي والألبان، بينما حقق إنتاج لحم الماعز ولحم الدواجن مستويات قريبة من أهداف المخطط حيث كانت نسب الإنجاز في حدود 99 % و 103 % على التوالي.

أما حجم منتوجات الصيد البحري فقد كانت دون أهداف المخطط حيث بلغت نسبة إنجازها في الجملة 90 %.

تطور الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2002-2004 مقارنة بأهداف المخطط

الوحدة : ألف طن

القطاعات	2002		2003		2004		نسبة الإنجاز (%)
	التقديرات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	
- الحبوب	752	513.4	1600	2904	1650	1700	128
- الزياتين	150	150	850	360	1200	850	62
- القوارص	240	240	255	224	260	209	89
- التمور	108	115	112	111	115	115	102
- البطاطا	315	310	330	310	345	320	95
- الطماطم	850	810	850	880	850	850	100
- لحم البقر (حي)	105.8	107.7	109.6	96.5	113.5	96.2	91
- لحم الضأن (حي)	111	112.7	114	99.3	117	100	91
- لحم الدواجن (حي)	120.5	120	124	127	127.5	137	103
- حليب	970	945	1010	891	1055	920	91
- منتوجات البحر	103	96.7	108	94.5	114	100	90
- بيض (مليون وحدة)	1454	1487	1491	1399	1528	1440	96

في المقابل سجلت قيمة صادرات زيت الزيتون خلال هذه الفترة نسبة إنجاز دون تقديرات المخطط (68 %) نتجية لتقلص الإنتاج الوطني بسبب الظروف المناخية الصعبة التي شهدتها المواسم الفلاحية الأخيرة. أما بالنسبة للقوارص فلم تتجاوز نسبة إنجاز قيمة صادراتها 80 % من الأهداف حيث لم يتم إستغلال كامل الحصة التصديرية التي يتمتع بها هذا المنتوج نحو بلدان الإتحاد الأوروبي.

تطور صادرات و واردات أهم المنتجات
(بحساب 1000 طن)

	معدل تقديرات المخطط (2003-2002)	معدل إنجازات المخطط (2003-2002)	معدل نسبة الإنجاز (%)
* الصادرات			
- زيت الزيتون	97	54	56
- منتجات البحر	15.5	15.8	102
- التمور	31	40	128
- القوارص	38	21	54
- محضرات الخضر والغلال	31	21	68
- فرينة الحبوب	134	41	30
* الواردات			
- الحبوب	2323	2604	112
- الحليب ومشتقاته	9	29	339
- الزيوت النباتية	172	241	140
- البطاطا	22	40	180
- السكر	262	333	127

- 3- الإستثمارات

*الإستثمارات الجملية :

بلغت الإستثمارات الجملية في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الثلاثة سنوات الأولى من المخطط حوالي 2609 م.د مقابل تقديرات بـ 2860 م.د مما مكن من تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ91 % . أما في مجال حماية المحيط فقد بلغت الإنجازات حوالي 337 م.د مقابل تقديرات بـ 323 م.د أي بنسبة إنجاز بـ 104 % .

تطور الإستثمارات خلال فترة
2004/2002 مقارنة مع أهداف المخطط

الوحدة : مليون دينار

	2002			2003			2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز (%)	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز (%)	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز (%)
الفلاحة والموارد الطبيعية	940.3	825.4	88	951.2	870.7	92	968.1	912.5	94
البيئة	105.9	104.4	99	107.1	107	100	109.9	125.5	114
المجموع	**1046.2**	**929.8**	**89**	**1058.3**	**977.7**	**93**	**1078**	**1038**	**96**

ويبرز جدول توزيع هذه الإستثمارات نقصا في نسبة إنجاز تقديرات المخطط لسنة 2002 بالنسبة لقطاع الفلاحة حيث كانت في حدود 88% وذلك بسبب الظروف المناخية الصعبة التي عرفها القطاع للسنة الرابعة على التوالي ، حيث شهدت عديد النشاطات تقلصا في إنجاز الإستثمارات بالمقارنة مع الأهداف المرسومة. وقد كانت نسب الإنجاز في حدود 55% بالنسبة لقطاع الأشجار المثمرة و 62% بالنسبة للآلات الفلاحية و 67% بالنسبة لتربية الماشية و 75% بالنسبة للغابات .

أما خلال سنة 2003 فقد تحسن مستوى الإنجازات ليبلغ 92% من تقديرات المخطط حيث بلغت نسبة الإنجاز في مجال المياه حوالي 100% و 210% بالنسبة لقطاع الصيد البحري و 82% بالنسبة لتربية الماشية .

ومن المنتظر أن تكون نسبة إنجازات الإستثمارات خلال سنة 2004 في حدود 94 % من تقديرات المخطط.

ويبين الجدول التالي توزيع الاستثمارات خلال الثلاثة سنوات الأولى للمخطط مقارنة بالأهداف.

تطور الاستثمارات خلال الفترة 2004/2002
مقارنة بأهداف المخطط (بالأسعار الجارية)

الوحدة : مليون دينار

	2002			2003			2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز (%)	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز (%)	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز (%)
الفلاحة والموارد المائية	**940.3**	**825.4**	**88**	**951.2**	**870.7**	**92**	**968.1**	**912.5**	**94**
. الري الفلاحي	400.7	394.8	99	369.5	369	100	363.6	356.5	98
. تربية الماشية	122.8	82.8	67	130.4	106.5	82	131.0	111.9	85
. الصيد البحري	33.3	31.7	95	35.4	74.5	210	35.5	43.6	123
الآلات الفلاحية	93.4	57.9	62	96.8	59.0	61	101.8	93.6	92
. الأشجار المثمرة	95.6	52.9	55	106.5	78.1	73	116.8	90.9	78
. الدراسات والبحوث	6.2	9.7	157	15.8	10.6	67	13.0	13.2	101
. الغابات	66.1	49.7	75	69.1	52.3	76	68.6	65.6	96
. المحافظة على المياه والتربة	55.7	62.9	113	57.0	49.0	86	51.2	55.7	109
البرنامج الجهوي للتنمية	-	10	-	-	10	-	-	10	-
. مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	33.0	32.8	98	42.1	30.0	71	49.5	28.7	58
. مختلفات	33.5	40.1	120	28.6	31.7	111	37.1	42.9	116
البيئة	**105.9**	**104.4**	**99**	**107.1**	**107**	**100**	**109.9**	**125.5**	**114**
المجموع	**1046.2**	**929.8**	**89**	**1058.3**	**977.7**	**92**	**1078.1**	**1038**	**96**

توزيع الإستثمارات حسب المتدخلين :

يتبين من خلال توزيع الإستثمارات حسب المتدخلين أن نسبة الإنجاز خلال الثلاثة سنوات الأولى من المخطط كانت قريبة من التقديرات المبرمجة بالنسبة للإدارة والمؤسسات العمومية حيث بلغت 93% . ويعود ذلك إلى تقدم إنجاز العديد من المشاريع خاصة في ميدان المياه والري الفلاحي الذي سجل نسبة إنجاز جملية بـ 99 % نتيجة الإنطلاق في إنجاز القسط الأول من السدود الكبرى الممولة عن طريق الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي وهي سدود الحركة والمالح والتين والدويميس والقمقوم والزياتين من ناحية، و إنطلاق إنجاز الجزء الأول من الخطة العشرية الثانية و المتمثل في سدي سرات و الكبير ومضاعفة قناة سيدي البراق سجنان وتثليث قناة سجنان مجردة من ناحية أخرى.

توزيع الإستثمارات حسب المتدخلين
(بالأسعار الجارية)

الوحدة : مليون دينار

	2002			2003			2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز (%)	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز (%)	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز (%)
الإدارة والمؤسسات العمومية	440	426.9	97	436.0	395.8	91	421	386.5	92
المنشآت العمومية									
. الفلاحة	16	16.6	109	20	19	100	18.5	26.7	144
. البيئة	105.9	104.4	99	107.1	107	100	109.9	125.5	114
القطاع الخاص	484	381.8	79	495	456	92	530	499.3	94
المجموع	**1046.2**	**929.8**	**89**	**1058.3**	**977.7**	**92**	**1078.1**	**1038**	**96**

ومن الملاحظ أن إستثمارات المنشآت العمومية قد فاقت أهداف المخطط حيث حققت نسبة إنجاز بـ 106% . وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن جملة الإستثمارات في مجال حماية المحيط تم إنجازها عن طريق المنشآت العمومية . و تشمل هذه الإستثمارات خاصة التطهير وتصريف مياه الأمطار ومقاومة التلوث الصناعي والتصرف في النفايات الصلبة وتحسين البيئة الحضرية والمحافظة على الموارد الطبيعية والوسط الريفي والحضري .

تطور إستثمارات القطاع العمومي
مقارنة بأهداف المخطط خلال فترة 2002/ 2004

الوحدة : مليون دينار

	2002			2003			2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز (%)	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز (%)	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز (%)
الفلاحة والموارد الطبيعية	**456،4**	**443.7**	**97**	**456.2**	**415.2**	**91**	**438.1**	**412.9**	**94**
. الري الفلاحي	281	260.7	93	244.5	239	98	233.6	216.4	93
. تربية الماشية	17	23.5	138	22.4	25.5	114	21.0	21.8	104
. الصيد البحري	7	5	71	7.4	6	81	5.5	4.3	79
الآلات الفلاحية	1.4	0.5	36	1.8	1.6	89	1.8	3.6	200
. الأشجار المثمرة	1	1	100	6.5	3.6	55	6.8	5.9	87
. الدراسات والبحوث والإرشاد	4	9	225	13.8	9.6	70	11	11.2	102
. الغابات	60	44	73	63.1	46.3	73	62.6	59.5	95
. المحافظة على المياه والتربة	49	56	114	50	42	84	44.2	48.6	110
البرنامج الجهوي للتنمية	-	10	-	-	10	-	-	10	-
مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	33	33	100	42.1	30	71	49.5	28.7	58
مختلفات	3.5	1	33	4.6	1.6	35	2.1	2.9	138
البيئة	**105.9**	**104.4**	**98**	**107.1**	**107**	**100**	**109.9**	**125.5**	**114**
المجموع	**562.2**	**548.1**	**97**	**563.2**	**522.4**	**93**	**548**	**548.4**	**98**

أما الإستثمارات الخاصة فقد كانت دون أهداف المخطط خلال سنة 2002 حيث لم تتعد نسبة إنجازاتها 79% . إلا أن هذه النسبة قد تطورت خلال سنة 2003 لتبلغ 92% و ذلك بتحسن العوامل المناخية.

وينتظر أن يتواصل تحسن مستوى إستثمارات القطاع الخاص خلال سنة 2004 ليبلغ نسبة إنجاز تقدر بـ 94% .

تطور إستثمارات القطاع الخاص خلال فترة 2004/2002 مقارنة بأهداف المخطط (بالأسعار الجارية)

الوحدة : مليون دينار

	2002			2003			2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز%	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز%	تقديرات	إنجازات	نسبة إنجاز%
. الري الفلاحي	120	134	112	125	130	104	130	140	108
. تربية الماشية	106	59	56	108	81	75	110	90	82
. الصيد البحري	26	27	104	28	68	243	30	39	130
الآلات الفلاحية	92	58	63	95	57	60	100	90	90
. الأشجار المثمرة	95	51	54	100	75	75	110	85	77
. الدراسات والبحوث والإرشاد	2	1	50	2	1	50	2	2	100
. الغابات	6	6	100	6	6	100	6	6	100
. المحافظة على المياه والتربة	7	7	100	7	7	100	7	7	100
مختلفات	30	39	130	24	30	125	35	40	114
المجموع	**484**	**382**	**79**	**495**	**455**	**92**	**530**	**499**	**94**

II- المشاريع :

تضمن المخطط العاشر، إلى جانب مشاريع تطوير البنية التحتية الفلاحية وتعبئة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، عدد من المشاريع ذات البعد الأفقي تتمثل في مشاريع التنمية الفلاحية ومشروع لدعم الخدمات الفلاحية.

وتهدف مشاريع التنمية الفلاحية إلى حماية الموارد الطبيعية وتحسين مستوى عيش المتساكنين بمناطق تدخلها عبر تطوير الإنتاج وتكثيفه والرفع منه.

و يندرج مشروع دعم الخدمات الفلاحية فيدخل في إطار برنامج تأهيل القطاع الفلاحي وقد إنطلق إنجازه مع بداية المخطط العاشر بكلفة 51.8 م.د و يساهم في تمويله البنك العالمي عن طريق قرض بقيمة 23.8 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 33 م د. ويهدف هذا المشروع بالخصوص إلى :

- تدعيم قدرات الهياكل المهنية بما يمكنها من إسداء خدمات لفائدة منخرطيها ،
- تحسين جدوى ونجاعة الخدمات التي توفرها المؤسسات الخاصة والمهنية والعمومية في مجالات البحث والإرشاد والتكوين وحماية النباتات والصحة الحيوانية بما في ذلك الخدمات الموجهة لفائدة الفلاحين والمستثمرين الشبان وصغار الفلاحين ،
- تحسين نجاعة خدمات المراقبة والبرمجة والتقييم التي تعد من مهام المصالح العمومية.

1- مشاريع التنمية الفلاحية :

تكتسي مشاريع التنمية الفلاحية أهمية خاصة نظرا لمساهمتها في تنشيط الحركة الاقتصادية بالجهات بالإضافة إلى تعبئة الموارد الطبيعية و المحافظة عليها.

و يتم حاليا إنجاز 14 مشروعا على مستوى 12 ولاية بتكلفة جملية محينة تقدر بـ 357 مليون دينار. وتتوزع هذه المشاريع حسب مراحل إنجازها على ثلاث أصناف :

- **الصنف الأول :** مشاريع في مرحلة إنجاز متقدمة وتنتهي خلال المخطط وعددها 4 وهي مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجبنيانة و الحنشة و العامرة، و مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالقيروان ومشروع تنمية المعتمديات الداخلية لولاية المهدية و مشروع التنمية المندمجة بسيدي بوزيد.

- **الصنف الثاني :** مشاريع بصدد الإنجاز وتنتهي في بداية المخطط الحادي عشر وعددها 8 وهي مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة و مشروع التنمية الفلاحية بشمال و شمال شرق الكاف و مشروع التنمية الريفية المندمجة و التصرف في الموارد الطبيعية بجنوب الكاف و مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بزغوان و مشروع التنمية الفلاحية المندمجة للحوض المنجمي بقفصة و مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب القصرين و مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بقابس ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة حول السدود الجبلية.
- **الصنف الثالث :** مشاريع جديدة تنطلق في أواخر المخطط وعددها 2 وهي مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بغزالة جومين ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة لهضاب القيروان .

على المستوى المادي ، تمثلت أهم إنجازات هذه المشاريع خلال سنتي 2002 -2003 في ما يلي :

- المحافظة على المياه والتربة : 40436 هك
- البحيرات الجبلية : 5 وحدات
- الأشجار المثمرة : 20580 هك
- إحداث مناطق سقوية : 2605 هك
- آبار عميقة : 41 بئر
- مسالك فلاحية : 171 كلم
- الماء الصالح للشرب : تزويد 10 تجمعات
- التشجير الغابي : 131 هك
- تحسين المراعي : 14718 هك
- إحداث بناءات : 7 وحدات
- إحداث مشاريع صغرى : 3315 منتفع
- إحداث جمعيات ولجان تنمية : 105 لجنة وجمعية .

2- مشروع دعم الخدمات الفلاحية :

يعتبر مشروع دعم الخدمات الفلاحية من ضمن مشاريع الجيل الجديد حيث يهدف إلى تأهيل القطاع الفلاحي لمجابهة تحديات العولمة ومزيد التفتح على الخارج وما يتطلب ذلك من دعم للمتدخلين في قطاع الخدمات الفلاحية مع التخلي تدريجيا عن بعض الخدمات المقدمة من طرف الإدارة لفائدة الهياكل المهنية والقطاع الخاص.

وتبلغ كلفة المشروع 51.8 مليون دينار ويشارك في تمويله البنك العالمي عن طريق قرض بقيمة 33 مليون دينار. ويتم إنجازه على مدى 5 سنوات (2002-

2006). وقد إنطلق المشروع في بداية سنة 2002 بوضع الفرق المشتركة للتكوين والإرشاد وانتداب إطارات لفائدة المجامع المهنية المشتركة. كما تم التقدم في إنجاز جملة من الصفقات تهم اقتناء المعدات وإنجاز بعض الدراسات .

أما خلال سنة 2003 فقد تم ضمن ميزانية المشروع ترسيم إعتمادات تقدر بـ3.4 مليون دينار مكنت من التقدم في إنجاز جملة من الصفقات تهم اقتناء المعدات المخبرية الخاصة بحماية النباتات و اقتناء التجهيزات الإعلامية ووسائل النقل ، إلى جانب التقدم في إنجاز الاستقصاء العام في قطاع الصيد البحري. و قد تم في هذا المجال انتداب خبير لوضع نظام لمتابعة الاستقصاء و اقتناء التجهيزات الإعلامية ووسائل النقل و انتداب وتكوين الأعوان الظرفيين لإنجاز الاستقصاء. وفي المقابل تم تأجيل انجاز جملة من البناءات والتجهيزات الخاصة بحماية النباتات في انتظار موافقة البنك العالمي على الدراسة الخاصة بجرد بناءات وتجهيزات حماية النباتات.

و بالنسبة لسنة 2004 و بعد إنتداب الإطارات اللازمة لإنجاز بعض مكونات المشروع وتنفيذ الإجراءات المصاحبة والتقدم في إعداد ملفات الإحاطة الفنية في مجالات "حماية النباتات" و"دعم الهياكل المهنية القاعدية" و"الصحة الحيوانية"، تم رصد ميزانية بعنوان سنة 2004 في حدود 9.3 مليون دينار (منها 6.4 مليون دينار على القرض) لانجاز المكونات التالية :

- حماية النباتات : تهيئة مخبر بني خلاد وتوسيع مخبر الحجر الزراعي ومخبر مراقبة المبيدات واقتناء تجهيزات مخبرية وإعلامية ووسائل نقل لفائدة المخابر المركزية والجهوية. كما سيتم إنجاز جملة من الدراسات الخاصة ببناء 4 محطات جديدة (سيدي بوزيد و بن عروس و الكاف و توزر).
- البحوث الفلاحية : دعم أقطاب البحث بجملة من الاستثمارات (بناءات و معدات فلاحية و تجهيزات مخبرية و وسائل نقل) وتمويل المشاريع الجامعة وإنجاز مكتبة افتراضية حول البحوث الفلاحية.
- الإنتاج والصحة الحيوانية : اقتناء الدفعة الثانية من الأخراص البلاستيكية الغير قابلة للغش لترقيم الأبقار و تجهيز المخابر المركزية والجهوية الخاصة بالبحوث البيطرية و الانطلاق في تنفيذ برنامج التكليف الصحي (MANDAT SANITAIRE) ومواصلة برنامج الإحاطة الفنية في مجال الصحة الحيوانية.
- الإحصائيات الفلاحية : إنجاز الاستقصاء حول المعطيات الهيكلية للمستغلات الفلاحية.
- دعم الهياكل المهنية القاعدية و المجامع المهنية المشتركة : مواصلة الإحاطة بالهياكل المهنية القاعدية و إنجاز جملة من الدراسات المتعلقة

بجودة المنتوجات الفلاحية (التسميات المثبتة للأصل) و إنجاز بوابـــة الفلاحـــة (PORTAIL AGRICULTURE) على الإنترنت لكل مجمع.

- الارشاد و التكوين الفلاحي : مواصلة تجربة الفرق المشتركة للتكوين والإرشاد ودعمها بالمعدات الإعلامية والبيداغوجية و وسائل النقل وتوسيع التجربة النموذجية للإرشاد الموجه للمرأة.

III- الإصلاحات و السياسات :

شهدت الفترة الأولى من المخطط العاشر 2002-2004 إدخال عدة إصلاحات في مختلف المجالات المتعلقة بالإنتاج الفلاحي وتعبئة الموارد الطبيعية وحماية البيئة بهدف إكساب قطاعات الإنتاج المزيد من القدرة التنافسية، مع تأمين نمو متوازن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعزيز التنمية المستديمة بالمحافظة على الموارد الطبيعية وتحسين نوعية الحياة خاصة وأن هذا العنصر قد أصبح من عوامل القدرة التنافسية للاقتصاد.

و تمثلت هذه الإصلاحات في تدعيم الإحاطة بالقطاع الفلاحي والبيئي وتحسين المناخ العام لقطاعات الإنتاج قصد توفير الظروف الملائمة لبلوغ الأهداف المرسومة. شملت هذه الإصلاحات بالخصوص الميادين التالية:

1. تدعيم الإحاطة بالقطاع،
2. تحسين المحيط العام للقطاع،
3. تاهيل القطاع،
4. حماية البيئة.

1 - تدعيم الإحاطة بالقطاع

- **التعليم العالي و البحث العلمي الفلاحي :**

في إطار تدعيم الإحاطة بالقطاع الفلاحي أقر المخطط العاشر ضرورة تطوير منظومة التعليم العالي و البحث العلمي. و في هذا الإطار تم إحداث معهد أعلى للصيد البحري و تربية الأحياء المائية ببنزرت . كما تم تنظيم عملية التأهيل للبحث الفلاحي بوضع شروط و سبل الحصول على التأهيل للبحث، وهو ما من شأنه أن يفتح آفاقا أرحب أمام الباحثين ويمكن من تنويع مجالات البحث خدمة لأولويات القطاع، كما تم تحديد معايير قابلية الارتقاء إلى نظام وحدة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي الفلاحي لخلق المزيد من فرق البحوث و التوظيف الأمثل لطاقات البحث المتوفرة.

وفي مجال النهوض بالبحث العلمي التنموي بالجهات تم بعث أقطاب بحث جهوية تتولى تنسيق مجموع أنشطة البحث التنموي في الجهات مع ضبط الحاجيات الجهويّة للبحث قصد إعتمادها في البرمجة و ربط الصلة بين الباحثين المُباشرين بالجهات وهياكل الإرشاد ونشر المعلومات العلميّة. و يجري تدريجيا دعم الأقطاب الجهويّة بالإطارات البحثيّة بما يتلائم مع الحاجيات وذلك بانتداب باحثين جدد واستقطاب طلبة مرحلتي الماجستير والدكتوراه للعمل ضمن برامج البحث الجهوي .

- **التكوين المهني الفلاحي و التشغيل :**

إعتبارا لما يمثله موضوع التشغيل من أهمية على مستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالبلاد، ومساهمة من القطاع الفلاحي في المجهود الوطني لدفع التشغيل، تولت خلال سنة 2003 لجنة قطاعية تشخيص المهن المرتبطة بتطور الحاجيات في قطاعات الفلاحة والبيئة والموارد المائية من إختصاصات جديدة كما وضعت خطة لتوفير هذه الحاجيات وذلك بتنفيذ برامج تكميلية لتكوين حاملي الشهادات العليا وإنجاز عملية التكوين بالتنسيق مع الصندوق الوطني للتشغيل 21-21.

كما يتواصل خلال الفترة 2002-2004 تنفيذ البرنامج الخاص بتكوين الباعثين، بالإضافة إلى مراجعة البرامج التكوينية، بهدف مزيد ملائمتها مع المتطلبات المستقبلية لسوق الشغل.

ومن ناحية أخرى ، يساهم برنامج محاضن المؤسسات بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي على مساعدة حاملي الشهادات العليا على بعث مشاريع مجددة أو ذات قيمة مضافة عالية بما يمكن من تعزيز الإنتاج الفلاحي وتكثيف خلق فرص مواطن شغل. و في هذا الإطار أبرمت وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية إتفاقيات إطارية مع كل من مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي و المعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس تنص على إحداث محاضن مؤسسات بمعاهد ومدارس التعليم العالي الفلاحي. وينتظر أن يشمل هذا البرنامج مدارس أخرى كالمدرسة العليا للبستنة وتربية الماشية بشط مريم والمدرسة العليا للتجهيز الرّيفي بمجاز الباب.

و ينتظر من المشاريع التي ستبعث في إطار هذه المحاضن أن تساهم بصفة فعالة في تعزيز مجهودات القطاع الفلاحي في مجال التجديد التكنولوجي من ناحية و من تمكين صاحبي الشهادات العليا من الإنتصاب لحسابهم الخاص من ناحية أخرى.

2 - تحسين المحيط العام للقطاع

تتمحور أهم الإنجازات الخاصة بتحسين المحيط العام للقطاع حول تطوير السياسات المتصلة بالإستثمار وتمويل الأنشطة الفلاحية والعناية بالفلاحة الصغرى ومجابهة المخاطر الطبيعية. وقد تواصل خلال فترة 2002 - 2004 إتخاذ و تنفيذ عديد الإجراءات لفائدة مختلف القطاعات المنتجة.

- الإحاطة بالقطاعات المنتجة

إلى جانب سياسة التنمية الفلاحية المعتمدة خلال فترة المخطط العاشر والرامية إلى إستحثاث نسق نمو القطاع وتدعميه من خلال تنفيذ إستراتيجيات للنهوض بإنتاج مختلف المواد الفلاحية وخاصة منها المنتجات الأساسية بهدف ضمان تلبية الطلب الداخلي ودفع التصدير، تواصل خلال سنة 2003 و سنة 2004 العمل على تنفيذ مختلف الإستراتيجيات الخاصة بالمنتوجات الأساسية. وقد حظيت بعض المنتوجات بإهتمام خاص .

كما حظي الموسم الفلاحي 2003-2004 بمتابعة خاصة تمثلت في دعم الإحاطة بالفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج في أفضل الظروف بما أمن نجاح الموسم الفلاحي 2003-2004 و مكن من تثمين الظروف المناخية الملائمة.

فبالنسبة لقطاع الزيتون تواصل العمل لإكساب الديوان الوطني للزيت أكثر مرونة للتعامل مع المتغيرات الحاصلة بالأسواق الداخلية والخارجية و ذلك بوضع نظام شراء جديد يتمثل في اعتماد سعر تجاري متغير يتم تحديده دوريا من طرف لجنة شراء خاصة بالإضافة إلى سعر التدخل الذي يقع تحديده عند بداية كل موسم. كما تواصل العمل بالترخيص لمصدري زيت الزيتون الخواص لتصدير زيت الزيتون البيولوجي وزيت الزيتون المعلب تحت علامة تونسية في إطار الحصة الممنوحة للبلاد التونسية من طرف الإتحاد الأوروبي بعنوان سنة 2004.

كما تواصل خلال سنة 2003 الاهتمام بقطاع الصيد البحري لاستكمال الإطار المنظم للصيد و إقرار جملة من الحوافز من شأنها مزيد دفع هذا النشاط وتأمين الاستغلال المحكم للثروات السمكية و الحفاظ على الموارد، خاصة فيما يتعلق بصيد السمك الأزرق من خلال وضع خطة للنهوض به ، والشروع في إعداد إستراتيجية خاصة بتربية الأحياء المائية. و في هذا الإطار تمت معالجة مشاغل الصيد البحري المطروحة بخليج قابس، وذلك بهدف حماية الثروة السمكية وضمان ديمومة القطاع والحفاظ على دخل العاملين بهذه المنطقة، و قد تم اتخاذ جملة من الإجراءات التنظيمية تهم مواضيع الربوض والممرات والاستغلال المحكم للثروات السمكية و تعزيز عوامل السلامة للعاملين في هذا القطاع، إلى جانب تشريك أهل المهنة في تنظيم الراحة البيولوجية و مواسم الصيد بهدف المحافظة على الثروة السمكية وتنميتها.

و في إطار مزيد إحكام التوازن بين العرض والطلب على المواد الإستراتجية خاصة بعد الاضطرابات في التزويد التي عرفتها سنة 2003 تم إتخاذ إجراءات عملية لتفادي إختلال التوازن بين العرض و الطلب تمثلت بالخصوص في:

أ- تحيين إستراتيجيات الإنتاج بالنسبة للمواد الأساسية للترفيع في الإنتاج بإعتماد عامل التوسع في المساحات طبقا لنتائج الخارطة الفلاحية و عامل

تحسين الإنتاجية عبر التحكم أكثر في تقنيات الإنتاج وإستعمال المستلزمات والأصناف ذات المردودية العالية.

و في هذا الإطار تمّ إقرار إسناد منحة على بذور البطاطا بالنسبة إلى المناطق غير التقليدية، تشجيعا للفلاحين على تعاطي نشاط إنتاج البطاطا. كما تم في بداية الموسم الإعلان على سعر التدخل للحث على الإنتاج مما سيمكن من تكوين مخزونات كافية لتغطية حاجيات السوق خلال فترات الربط بين المواسم.

كما تم إعتماد خطة لإعادة توازن منظومة الألبان بإعتماد تطوير حجم القطيع وتوريد الأراخي و تدعيم إمكانيات القطيع وتحسين إنتاجيته بتوسيع قاعدة الإنتقاء وتنفيذ برنامج خاص يهدف إلى الترفيع في إنتاجية البقر الحلوب. وستمكن هذه الخطة من تحسين أداء المنظومة وإستعادة توازنها على المدى القصير (سنة 2006).

ب- إقرار مبدأ تكوين المخزونات التعديلية بالنسبة إلى المنتجات الأساسية وتعهّد مختلف الأطراف بالمساهمة في تكوينها وتمويلها، و ذلك لضمان التزويد المنتظم للسوق بالمنتجات الحساسة، على غرار البطاطا والبيض والحليب واللحوم، على أن تكون الكميات المخزنة كافية لمجابهة الظروف الطارئة كازدياد الطلب بصفة مفاجئة وفي حيز زمني قصير أو نقص الإنتاج من جراء الآفات والظروف المناخية غير الملائمة.

ت- توفير المعلومة حول ظروف الإنتاج بما يساعد الإستشراف المبكر للإنتاج، و تحسين آليات التدخل عن طريق المجامع المهنية و الرفع من نجاعة هذا التدخل.

- **النهوض بالإستثمار الفلاحي الخاص**

في مجال النهوض بالاستثمار الفلاحي الخاص و ملائمة للتشجيعات مع خصوصيات الأنشطة ، تم تحيين مجلة تشجيع الاستثمارات قصد جعل الإمتيازات المالية و الجبائية تشمل أنواع جديدة من الإستثمارات تواكب حاجيات القطاع و تطور تقنيات الإنتاج. وتم في هذا الإطار إعفاء عدد من التجهيزات والمدخلات ذات الاستعمال الفلاحي من المعاليم الديوانية و من الأداء على القيمة المضافة المستوجبة عليها.

و نظرا لتكرر ظاهرة سقوط حجر البرد بعدة مناطق من البلاد وقصد مساعدة الفلاحين على حماية قطاع الأشجار المثمرة من الأضرار التي تنجم عنها، تم إدخال حيز التنفيذ الإجراء الرئاسي المتمثل في إقرار منحة خصوصية لإقتناء الشباك الواقية للأشجار من حجر البرد بالمناطق المعرضة عادة إلى هذه

الظاهرة و تتراوح هذه المنحة الخصوصية بين 40 و 60 بالمائة من كلفة الاستثمار.

ومن ناحية أخرى و بعد تحديد الخصائص الإنتاجية لكل جهة من جهات البلاد في إطار الخارطة الفلاحية، يتم العمل حاليا على جعل نتائج الخارطة مرجعا أساسيا لتوجيه الحوافز والتشجيعات وفق مقاييس الجدوى والنجاعة، وأدات بين أيدي مختلف المتدخلين والباحثين لترشيد الإستثمارات وإحكام إستغلال القدرات المتاحة .

و قد تم وضع خطة تنفيذية لإستغلال الخارطة الفلاحية لتجسيم القرارات الرئاسية المعلن عنها يوم 12 ماي 2003 بمناسبة اليوم الوطني للفلاحة والصيد البحري و الداعية إلى تعميم نتائج الخرائط الجهوية للفلاحة للاستفادة من هذا العمل خاصة على المستوى المحلي باعتبار أن هذه الخرائط تعد مرجعا لتوجيه الفلاحين نحو الأنشطة التي تتماشى مع الموارد الطبيعية المتوفرة بكل منطقة. و يتم العمل على وضع الصيغ الكفيلة باعتماد تلك الخرائط مصدرا لإسناد التشجيعات الموجهة الى الاستثمارات الفلاحية حتى تكون أداة حاسمة لتطوير العمل الفلاحي وتحسين الإنتاجية في كل الجهات.

و تتمثل الخطة في مرحلتها الأولى في:

- تنظيم أيام إعلامية جهوية، يتم خلالها تقديم نتائج الخارطة و مختلف مجالات توظيفها. وقد أشرف السادة الولاة على هذه الأيام التي حضرها المسؤولون الجهويون والمهنة والفلاحون والإطارات الفلاحية الجهوية .
- تنظيم أيام إعلامية على مستوى المعتمديات، و ذلك قصد تقديم نتائج الخارطة ومزيد التعريف بمضمونها وأهدافها.
- تنظيم أيام تحسيسية لفائدة رؤساء خلايا الإرشاد الفلاحي و مراكز الإشعاع الفلاحي لتمكينهم من الإطلاع على نتائج الخارطة المتعلقة بالخصوص بالمناطق الجغرافية الراجعة لهم بالنظر والإستئناس بمحتواها في توجيه الفلاحين وإرشادهم.
- توفير نتائج الخارطة على المستوى المحلي و ذلك بطباعتها بإعتماد التقسيم الإداري للمعتمديات والعمادات أو خلايا الإرشاد الفلاحي بهدف إستغلالها في توجيه الفلاحين نحو الأنشطة الأكثر تلاؤما مع معطيات مستغلاتهم.
- تركيز خلية مكلفة بمتابعة الخارطة بكل مندوبية و جعلها وحدة قارة تعهد إليها مهمة تنسيق إستغلال الخارطة و تحيين المعطيات التي تتضمنها و تأطير أعوان المندوبية.
- تدعيم التكوين في مجال الجغرفة الرقمية للتحكم في كلّ مكونات الخارطة.

أما في مجال إعتماد الخارطة الفلاحية لإسناد تشجيعات الدولة فتتمثل الخطة في:

- إعتماد خارطات الإنتاج بصفة رسمية و إشهارها .
- دعوة الباعثين و هياكل تأطير الباعثين من مكاتب دراسات ومستشارين فلاحيين و هياكل دعم أخرى لإستغلال ما جاء فيها والإستئناس بمحتواها في تشخيص و دراسة المشاريع.
- ملائمة التشجيعات و الحوافز مع متطلابات المرحلة القادمة التي سيعرفها القطاع الفلاحي و التي تتطلب مزيد الرفع من القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية و دفع التصدير و تنويع الإنتاج و ملائمته مع الطلب الداخلي والخارجي.

- **تمويل النشاط الفلاحي :**

في إطار مزيد دعم تمويل القطاع و نظرا لأهمية التأمين في تحفيز القطاع البنكي على تمويل الأنشطة الفلاحية، تم في بداية سنة 2002 التخفيض في نسبة المعلوم الوحيد على التأمين من 10 بالمائة الي 5 بالمائة بالنسبة لعقود التأمين على الاخطار الفلاحية والصيد البحري بغاية حث مؤسسات التأمين علي تطوير خدماتها في مجال تغطية مخاطر الفلاحة والصيد البحري ولتشجيع الفلاحين على الاكتتاب في عقود تأمين هذا النوع من المخاطر.

كما تم خلال موسم 2004/2003 مراجعة مقاييس القروض الموسمية للزراعات الكبرى وذلك بزيادة حوالي 10% في مبلغ القرض بالإضافة إلى إسناد قرض تكميلي للزراعات الكبرى لتثمين الظروف المناخية الملائمة.

- **العناية بالفلاحة الصغرى**

نظرا لأهمية الفلاحة الصغرى ودورها في المساهمة في تجسيم الأهداف التنموية للقطاع الفلاحي ، و بعد الوقوف على مختلف الصعوبات التي تواجه هذا الصنف من الفلاحة، يتواصل تنفيذ برنامج خاص لتذليل هذه الصعوبات يرتكز أساسا على التوجهات التالية:

- تقريب الخدمة التمويلية للفلاحين حيث تتم الإجراءات على المستوى المحلي.
- تشريك هياكل التمويل في مراحل إعداد الدراسة الخاصة بالفلاحة الصغرى ومتابعة المشاريع .
- أخذ القرار على المستوى المحلي .
- إعتماد شروط تمويل مرنة ومقاييس تمويل ملائمة وموحدة .

- توفير الإحاطة والإرشاد والتكوين للمنتفعين .
- وضع برنامج تدخل عقاري .
- وضع آليات لمتابعة إنجاز المشاريع والأنشطة الفلاحية .
- التخفيض في معلوم التسجيل القار على القروض الصغيرة .

وقد تواصل خلال سنة 2003 تنفيذ مختلف عناصر هذا البرنامج.

- **الأوضاع العقارية:**

نظرا لأهمية معالجة الأوضاع العقارية للأراضي الفلاحية في دعم تنمية المستغلات الفلاحية وتطويعها لفائدة مجهود التنمية فقد تضمن المخطط العاشر تنفيذ المقترحات الصادرة عن الإستشارة الوطنية لدعم مردودية القطاع الفلاحي. و تواصل العمل خلال سنة 2003 لتجسيم هذه المقترحات حيث أنه و لتيسير إستغلال الأراضي المشتتة و المجزئة عن طريق الكراء تم خلال سنة 2003 التخفيض في معلوم التسجيل الموظف على عقود كراء الأراضي الفلاحية إلى دينار واحد عن كل صفحة.

ومن ناحية أخرى، تم خلال سنة 2003 إيلاء خطة إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية إهتماما خاصا حيث يجري العمل على مزيد إحكام عملية إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية وخاصة في ما يتصل بإنجاز الإستثمارات المبرمجة و تحسين نسبة التأطير و دعم الإحاطة بمتسوغي الأراضي الفلاحية الدولية من شركات إحياء وفنيين فلاحيين قصد تعزيز النقلة النوعية التي يشهدها القطاع الفلاحي والرفع من مساهمته في دعم الصادرات التونسية.

و على هذا الأساس يتواصل تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الأراضي الدولية مع استحثاث نسق هذه العملية وإحكام تنظيمها لجعلها تخدم الأهداف الوطنية كتشبيب القطاع والنهوض بالتشغيل وبلوغ الاكتفاء الذاتي ودعم التصدير. فإلى جانب تخصيص هذه الأراضي لفائدة شركات الإحياء والتنمية الفلاحية مع ملائمة مدة الكراء لبرامج الإستثمار ، يتم كذلك إسناد مقاسم للفنيين و للفلاحين الشبان. كما يتم العمل على تكثيف المتابعة و الإحاطة بمستغلي الأراضي الدولية الفلاحية حتى يتمكنوا من الإستفادة من الإمكانات المتاحة لهم في مجال التشريع والبحث العلمي الفلاحي وتشجيعات الدولة للقطاع الفلاحي و ذلك بهدف ضمان الإستغلال الأمثل لهذه الأراضي .

وقد شملت هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية إلى حدّ الآن 290 ألف هك من مجموع هذه الأراضي التي تمسح 500 ألف هك وبذلك تكون المساحة التي لم تشملها بعد عملية الهيكلة 210 ألف هك. ويتضمّن البرنامج المستقبلي هيكلة 50 الف هك إضافية .

- **حماية القطاع الفلاحي من المخاطر الطبيعية**

إعتبارا لتعرّض القطاع الفلاحي إلى عوامل طبيعية متعددة لها تأثير مباشر على نتائجه ، و نظرا لعدم إستقرار المعطيات المناخية ، سيتم إنجاز دراسة معمقة لظاهرة تقلبات المناخ و إنعكاساتها على القطاع الفلاحي والأنظمة البيئية ببلادنا لتشخيص مخاطرها وتحديد طرق التعامل معها ، وذلك قصد ضبط إستراتيجية متكاملة وبرامج تنفيذية للحدّ من آثار الجفاف وإعداد البدائل الممكنة لحماية الطاقات الإنتاجية والإستفادة من السنوات الممطرة.

وقد تم إعداد الخطوط المرجعية لهذه الدراسة في إطار لجنة متعددة الأطراف و الإختصاصات تضم ممثلين عن وزارة الفلاحة والبيئة والموارد المائية و وزارة التنمية والتعاون الدولي و وزارة الصناعة والطاقة و وزارة تكنولوجيا الإتصال والنقل و ممثلين عن المهنة ، بالإضافة إلى عدد من الجامعيين والباحثين.

و تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص و وضع إستراتيجية متكاملة ومندمجة على المدى البعيد (أفق سنة 2030) ترمي إلى إحكام التعامل والتصرف مع تقلبات المناخ و وقعها على القطاع الفلاحي والأنظمة البيئية من ناحية وحسن إستغلال السنوات الممطرة من ناحية أخرى وذلك بإعتبار الخصائص المناخية للبلاد وسعيا إلى المحافظة على الأنظمة البيئية. ويتطلب إنجاز هذه الدراسة المعمقة تدخل العديد من الكفاءات في العديد من الإختصاصات، و سيستغرق إنجازها حوالي سنتين.

و ينتظر أن تمكن هذه الدراسة من تشخيص المخاطر الناجمة عن التقلبات المناخية سواء كانت ظرفية (كالبرد أو الشهيلي) أو هيكلية (كالجفاف أو الفيضانات) ومن تحديد السبل و الوسائل لتفادي هذه المخاطر والحد من إنعكاساتها على المحاصيل وعلى دخل الفلاحين وعلى التوازنات الإقتصادية وكذلك على البنية الأساسية.

كما ستمكن هذه الدراسة من وضع إستراتيجية طويلة المدى ومندمجة في إطار عمل التخطيط على المدى القصير والمتوسط والطويل بغية تحقيق التكامل بين الإجراءات التي يتم إتخاذها على المستوى الظرفي والهيكلي. وستمكن هذه الإستراتيجية من وضع جملة من البرامج العملية مصنفة حسب الأولويات و موزعة جهويا بإعتبار القابلية لمقاومة المخاطر الناجمة عن التقلبات المناخية كما ستفضي إلى إرساء نظام إنذار مبكر جهوي متعلق بالتقلبات المناخية.

ويجري حاليا النظر في إنجاز الدراسة في إطار مشروع تعاون مع الحكومة الألمانية ، و من المتوقع أن ينطلق الإنجاز خلال سنة 2004.

3- تأهيل القطاع :

يهدف برنامج التأهيل إلى تحقيق النقلة النوعية الضرورية للقطاع الفلاحي لمجابهة مزيد تحرير المبادلات التجارية للمنتوجات الفلاحية في ظل الإتفاقيات التي أبرمتها بلادنا وذلك بالتركيز خاصة على تحسين قدرته التنافسية.

وفي هذا الإطار شرع في تنفيذ خطة للنهوض بالخدمات المسداة لفائدة الفلاحين عن طريق تدعيم قدرات الهياكل المهنية على إسداء خدمات لفائدة منخرطيها وتحسين جدوى ونجاعة الخدمات التي توفرها المؤسسات الخاصة والمهنية والعمومية في مختلف المجالات كالبحث والإرشاد والتكوين وحماية النباتات والصحة الحيوانية إضافة إلى تحسين نجاعة خدمات المراقبة والبرمجة والتقييم وتوفير الإحصائيات والمعلومات التي تعتبر من مهام المصالح العمومية.

و تعزز برنامج تأهيل القطاع سنة 2003 بالقرارات الرئاسية المعلن عنها في خطاب سيادة رئيس الجمهورية بمناسبة اليوم الوطني للفلاحة والصيد البحري بتاريخ 12 ماي 2003، و التي تمثلت في:

- وضع إطار قانوني عام وموحد لقطاع تربية الماشية يتسم بالشمولية والحداثة لضمان تطوير نوعية القطعان وتأصيلها و إحكام حمايتها الصحية والحفاظ على الموارد الجينية الوطنية وعلى استدامة المراعي وتنويعها.
- الشروع في تأهيل مختلف المخابر المختصة بوزارة الفلاحة والبيئة والموارد المائية حتى تكون في مستوى الآمال المعلقة عليها للإسهام في تطوير القطاع الفلاحي .
- تعميم نتائج الخرائط الجهوية للفلاحة للاستفادة من هذا العمل خاصة على المستوى المحلي باعتبار أن هذه الخرائط تعد مرجعا لتوجيه الفلاحين نحو الأنشطة التي تتماشى مع الموارد الطبيعية المتوفرة بكل منطقة.
- وضع إطار لتنظيم مسابقات ومناظرات بين الفلاحين في أهم منتوجات الفلاحة والصيد البحري تقام على مستوى صالونات ومعارض جهوية متخصصة.

▪ دفع التصدير :

وفي إطار تثمين المنتوج الفلاحي و الإستفادة من الأسواق العالمية تواصل العمل على مزيد دفع التصدير. فبالإضافة إلى العناية بالجوانب الصحية للمنتوجات وجودتها، يتم العمل على مزيد العناية بالمنتوج الفلاحي باعتماد أساليب عصرية للف والتصنيف وعرض المنتوجات حسب جودتها مع الحرص على إجراء التحاليل الخاصة بمراقبة مطابقة المنتوجات للمواصفات و ذلك في آجال مقبولة.

و في إطار تطوير صادرات المنتوجات البيولوجية تواصل العمل على إتمام التراتيب التنظيمية والتشريعية وتكثيف التحسيس بهذا النمط الواعد من الإنتاج

وتكوين الفنيين في هذا الميدان. و قد تم وضع التراتيب التنظيمية والتشريعية في شكل كراسات شروط تعلقت بالإنتاج الحيواني وبالتحويل والتوضيب.

و من جهة أخرى، يتواصل تنفيذ برامج لتطوير القطاعات الواعدة و التي يمكن تصدير منتوجاتها مثل النباتات الطبية و العطرية و الإنتاج الحيواني و المنتوج الغابي مع التركيز على تحويلها و تصنيعها بما يضفي عليها قيمة مضافة عالية.

في إطار الحرص على تمكين القطاع الفلاحي من الإستفادة القصوى من الفرص التي توفرها الإتفاقيات التي أبرمتها بلادنا وخاصة إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي يعد أهم شريك تجاري لتونس في مجال تبادل المنتوجات الفلاحية، يتواصل تنفيذ الإجراءات التي تم إتخاذها منذ دخول البروتوكولات الفلاحية الجديدة حيز التنفيذ مع بداية سنة 2001، والهادفة إلى ترسيخ ثقافة "الإنتاج للتصدير" وتوفير الظروف الملائمة لتنمية القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية وتعزيز تواجدها في الأسواق الأوروبية وخلق إمكانيات جديدة فيها عبر توفير منتوجات متنوعة وذات جودة عالية وبتكلفة تمكن من مجابهة المزاحمة.

وبالرغم من الظروف المناخية الصعبة التي عرفها القطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة، فقد مكنت هذه الجهود من ضمان إستمرارية تصدير المنتوجات الفلاحية على السوق الأوروبية بنفس النسق أو أكثر بالنسبة لأغلب المنتوجات الفلاحية الأساسية المتحصلة على إمتيازات سواء في شكل حصص أو إعفاءات جمركية على غرار التمور والقوارص والخمور ومنتوجات الصيد البحري والزهور والبطاطا. أما بالنسبة لزيت الزيتون، فإن عدم الإستغلال الكلي للحصة خلال السنتين الأخيرتين يعتبر ظرفي ومرده التأثير السلبي للظروف المناخية على الإنتاج .

و تجدر الإشارة إلى أن بعض المنتوجات الأخرى لم تتمكن من فرض نفسها في السوق الأوروبية بالحجم المطلوب ، على غرار بعض الخضروات والباكورات وبعض الغلال . وفي هذا الإطار ، وحتى تتمكن تونس من إستغلال كافة الفرص المتاحة ضمن إتفاق الشراكة ، يتواصل العمل صلب مصالح الوزارة في إتجاه مراجعة الخطط الإنتاجية بهدف توجيه الإنتاج الفلاحي وتخصيص إستغلال بعض المساحات الفلاحية للمنتوجات ذات القدرة التنافسية والتي فيها أكبر فرص للتصدير، وذلك بالإعتماد على نتائج الخارطات الجهوية للإنتاج الفلاحي. كما يتم تدعيم قدرة الهياكل المهنية على إعداد المشاريع والبرامج الرامية إلى تحسين إنتاج وجودة ونوعية المنتوجات ببعث شبكة الجودة إضافة إلى دعم كفاءات المجامع المهنية المشتركة وتطوير علاقتها مع الهياكل القاعدية بهدف مزيد الإدماج على مستوى الإنتاج والتسويق الداخلي والتصدير.

وبالتوازي مع هذه الجهود، تستعد الوزارة حاليا ، بالتعاون والتنسيق مع وزارة التجارة، لإنجاز دراسة تهدف إلى تشخيص الأسباب التي تحول دون

الإستغلال الكلي للفرص التي يخولها إتفاق الشراكة، وإقتراح الخطط الكفيلة للنهوض بتصدير المنتوجات الفلاحية على السوق الأوروبية.

- **تفعيل الهياكل المهنية**

يتواصل الإهتمام بالمهنة قصد تدعيم مساهمتها في مسيرة التنمية الفلاحية وتدعيم قدرتها على القيام بدور أكثر فعالية على مستوى مختلف المنظومات الفلاحية. و يتم التركيز على دعم جهود التأطير والتكوين للهياكل المهنية لجعلها قادرة على توفير خدمات إرشادية أكثر تنوعا وبالسرعة المطلوبة تأخذ بعين الإعتبار خاصيات و حاجيات المستفيدين. و في هذا الإطار تم الشروع في تنفيذ برنامج تكوين يستهدف في مرحلة أولى أعوان تعاضديات الخدمات الفلاحية و المجامع ذات المصلحة المشتركة ، و ذلك بعد تحديد محتوى برامج التكوين و تشخيص حاجيات المرشدين و الفنيين التابعين لهذه الهياكل. كما تتم دراسة طرق وأساليب تكفل وكالة الإرشاد و التكوين الفلاحي بإنجاز برنامج تكوين الأعوان المسيّرة و العاملة بالهياكل المهنية القاعدية.

و بالنسبة لقطاع الصيد البحري تم وضع نظام إرشاد قاعدي خاص بنشاط الصيد البحري و تربية الأسماك عبر بعث خلية جهوية للإرشاد على مستوى مختلف الولايات الساحلية، و قد إنطلقت هذه الخلايا في نشاطها مع بداية سنة 2003.

وفيما يتعلق بالإستشارة الفلاحية الخاصة تمت مراجعة القانون المنظم لهذه المهنة في إتجاه تيسير شروط إنتصاب المستشارين الفلاحيين الخواص و ذلك بتقليص مدة الخبرة الميدانية المستوجبة و تمكينهم من ممارسة مهنة الإستشارة لوقت جزئي و كذلك تمكين المهندسين المتحصلين على مقاسم دولية وعلى قروض عقارية من ممارسة مهنة مستشار فلاحي لوقت جزئي.

كما يتواصل تفعيل وتدعيم مشاركة الهياكل والمنظمات المهنية في العمل التنموي حيث أصبح للمجامع ذات المصلحة المشتركة دورا هاما في إدارة المناطق السقوية العمومية، كما يتم تشخيص و إنجاز مشاريع التنمية يتمان حسب المنهجية التشاركية التي تأخذ بعين الإعتبار خاصيات و تطلعات المستهدفين.

ومن ناحية أخرى تم تنفيذ عدد من مكونات الخطة الوطنية للنهوض بالهياكل المهنية الفلاحية المعتمدة بعد الإستشارة الموسعة التي نظمت خلال سنة 2001، و المتمثلة في ما يلي :

- تأهيل الهياكل المهنية القاعدية بالتركيز على الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وخاصة تكوين المسيرين والإحاطة في مجال المحاسبة والتنظيم وإعداد

مخططات تنمية وتأهيل 30 تعاضدية وتنظيم دورات تدريبية للمديرين ولأعضاء مجالس الإدارة .

- العمل على تأهيل التعاضديات المركزية الناشطة في قطاعي الحبوب والبذور بوضع برامج عملية تؤمن تنفيذ برامج التأهيل بالتعاون مع ديوان الحبوب وبقية الأطراف المتدخلة في القطاع . وتجري حاليا دراسة وضعية كل تعاضدية ناشطة في قطاعي الحبوب والبذور على مستوى الجوانب التالية :

  - تقدم تنفيذ برنامج التأهيل الداخلي وحث مسيري التعاضديات على مواصلة المجهودات المبذولة في هذا المجال.
  - النظر في وظائف التعاضديات ودورها المستقبلي والتخلي عن الأنشطة عديمة الجدوى .
  - الشروع في التطهير الإجتماعي .
  - الشروع في إعداد برنامج لإعادة هيكلة التعاضديات وذلك بتدعيم دور مراكز تجميع الحبوب بتنويع أنشطتها لضمان إستغلال أفضل ومتواصل طوال السنة للإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لجعلها تغطي ميادين وحاجيات أخرى للفلاحين ، على أن تتطور المراكز المؤهلة إلى هياكل مهنية قاعدية مثل تعاضديات الخدمات الفلاحية.

- إعداد مخطط تطهير وتنمية للتعاضدية المركزية للآليات الفلاحية . كما تمت برمجة إعداد مخططات تطهير وتنمية للتعاضدية الزيتية وتعاضدية اللحوم ومربي الماشية والقيام بمراقبة تصرّف لهذه الأخيرة.

- بخصوص المجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية، شُرع في دمج المجامع بتعيين مدير عام واحد على كل من مجمع الغلال ومجمع الألبان واللحوم الحمراء، وقد تمّ تخصيص مكونة في إطار مشروع دعم الخدمات الفلاحية لتدعيم دور المجامع خاصة في مجال تحسين الجودة.

- أما الغرف الفلاحية فقد تم حذفها.

- **التأهيل على مستوى المستغلات**

و بعد أن شمل برنامج التأهيل مختلف مكونات القطاع الفلاحي و ذلك في إطار عمليات و برامج أفقية إهتمت بكافة قطاعات الإنتاج، ينتظر أن يعتني برنامج التأهيل مباشرة بالمستغلات الفلاحية. و قد إنطلقت الوزارة في إعداد دراسة معمقة لتصنيف المستغلات و ينتظر تشخيص مشروع نموذجي لتأهيل المستغلات الفلاحية التي تتوفر فيها بعض الخاصيات و الشروط لإنجاح عملية التأهيل.

4- حماية البيئة :

شهدت الفترة الأولى للمخطط عناية كبيرة بالبرامج البيئية والمحافظة على الثروات الطبيعية . فقد تمت المصادقة خلال سنة 2002 على بروتوكول "كيوتو" للاتفاقية الاطارية للتغيرات المناخية وبروتوكول "قرطاجنة" الخاص بالسلامة الإحيائية والشروع في إجراءات المصادقة على إتفاقية "ستوكهولم" حول الملوثات العضوية الثابتة.

و في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية و حماية المنظومات البيئية، تم تحديد قائمة المناطق الحساسة و ضبط شروط وطرق الإستغلال الوقتي للملك العمومي البحري. كما ضبطت الإجراءات المتعلقة باستخدام الكائنات المحورة جينيا وتوريد وعبور المنتوجات التي تحتوي على هذه الكائنات.

و في إطار دعم برامج مقاومة التلوث و تحسين نوعية الحياة ، يتم العمل على دعم الهياكل المشرفة على هذا الميدان. و في هذا السياق، شهدت سنة 2003 مراجعة قيمة معاليم التطهير و إحداث معلوم لفائدة صندوق مقاومة التلوث للمحافظة على البيئة.

و تدعمت خلال سنوات 2002-2004 الإصلاحات في قطاع النفايات باتخاذ عدد من بالإجراءات تمثلت بالخصوص في إحداث معلوم المحافظة على البيئة و إحداث صندوق خاص بنظافة البيئة و جمالية المدن ومراجعة معلوم المحافظة على البيئة وضبط شروط وطرق استعادة زيوت التشحيم و المصافي الزيتية المستعملة.

كما ينتظر خلال سنة 2004 إتخاذ إجراءات تتعلق بالتصرف في بعض النفايات الصلبة و نفايات الأنشطة الصحية و النفايات الخطرة إلى جانب وضع شروط تركيز وتهيئة المصبات والتصرف فيها.

الجزء الثالث

المسائل المطروحة والتدابير المقترحة

تعتبر النتائج الكمية المسجلة خلال الفترة الأولى للمخطط (2002-2004) مرضية بالنظر إلى الصعوبات التي عرفها القطاع في سنة 2002، و تعكس النتائج المسجلة سنة 2003 و المنتظرة لسنة 2004 القدرات الإنتاجية للفلاحة التونسية.

كما تبرز هذه النتائج أن تقلب الظروف المناخية يبقى أهم تحدي يواجه القطاع الفلاحي، و ينتظر أن تمكن الدراسة المعمقة لظاهرة تقلبات المناخ و إنعكاساتها على القطاع الفلاحي و على الأنظمة البيئية ببلادنا و التي من المنتظر أن يشرع في إنجازها في غضون سنة 2004 من تشخيص إستراتجية متكاملة للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة مع اقتراح آليات للاستفادة من السنوات الممطرة.

كما تستدعي الدرجة الحالية لتطور القطاع الفلاحي، دعم الإصلاحات و الإسراع في إنجاز عدد من عناصر برنامج التأهيل خاصة تلك المتعلقة بجودة المنتوجات و المسائل الصحية و تأهيل المستغلات إلى جانب تحسين المناخ العام للقطاع و النهوض بدور المهنة في تأطير القطاع على مستوى ترويج الإنتاج و مزيد الإهتمام بالقطاعات المنتجة وبحماية وتنمية الموارد الطبيعية .

I- مواصلة الإصلاحات وتعميقها :

1.1 برنامج التأهيل :

في إطار برنامج التأهيل الرامي إلى تحقيق النقلة النوعية الضرورية للقطاع الفلاحي، و جعل القطاع قادرا على مجابهة مزيد تحرير المبادلات التجارية للمنتوجات الفلاحية في ظل الاتفاقيات التي أبرمتها بلادنا، يتواصل تنفيذ مشروع دعم الخدمات الفلاحية المتمثل في إنجاز عمليات نموذجية في بعض الولايات للنهوض بالخدمات المسداة لفائدة الفلاحين عن طريق تدعيم قدرات الهياكل المهنية للقيام بهذه المهمة وتحسين جدوى ونجاعة الخدمات التي توفرها المؤسسات الخاصة والمهنية والعمومية في مختلف المجالات كالبحث والإرشاد والتكوين وحماية النباتات والصحة الحيوانية، إضافة إلى تحسين نجاعة خدمات المراقبة والبرمجة. و ستشهد المرحلة المقبلة من المشروع إستكمال إنجاز عناصر هامة تتعلق خاصة بتنفيذ مخطط لامركزيَة البحث و إحداث فرق مشتركة للتَكوين و الإرشاد على مستوى مراكز التكوين المهني الفلاحي إلى جانب تحسين المراقبة و الجودة و دعم التصدير بدعم المجامع بمختصين في التَسويق و التجارة الخارجيَة.

كما سيتم النظر في السبل الكفيلة لجعل القطاع الفلاحي يستفيد أكثر من الإمكانيات التي يمنحها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك بتنويع الصادرات، كما ستعرف سنة 2004 انطلاق الاستعدادات لمواصلة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي المبرمجة لسنة 2005 والمتعلقة بنظام تبادل المنتوجات الفلاحية بين تونس والاتحاد الأوروبي .

ومن ناحية أخرى ، سيتواصل الاهتمام بالفلاحة الصغرى والمتوسطة التي تمثل شريحة هامة من الفلاحة التونسية حيث سيتم العمل على إعداد خطة لتحسين القدرة التنافسية لهذا النوع من الفلاحة ستفضي إلى اقتراح عدد من الإجراءات والبرامج لتوظيف خصوصياتها وجعلها تساير متطلبات تعصير الفلاحة وتحرير الأسواق.

و لمزيد إحكام منظومة الصيد البحري ستشهد سنة 2004 إنجاز تعداد عام للصيد البحري يهدف إلى التعرف بدقة على خصوصيات قطاع الصيد البحري مما يمكن من توجيه سياسة تنمية القطاع حسب خصوصياته و تحقيق التوازنات على مستوى مجهود الصيد بين الجهات و بين مختلف أصناف المتدخلين إلى جانب توفير قاعدة بيانات حول القطاع توضع في خدمة مختلف المتدخلين من بحارة و هياكل مهنية و إدارة.

و ينتظر أن ينطلق الإعداد لإنجاز الإستقصاء حول هيكلة المستغلات الفلاحية الذي من شأنه تحيين المعطيات حول هيكلة المستغلات الفلاحية و تحديد خاصيتها

وأنماطها مع الوقوف على واقع الأوضاع العقارية، مما يمكن من إحكام تنفيذ التوجهات الرامية لدعم مردودية القطاع الفلاحي و معالجة الأوضاع العقارية.

2.1 تحسين المناخ العام للقطاع :

ينتظر في هذا المجال مواصلة دعم الإجراءات الرامية إلى النهوض بالإستثمار وتمويل الأنشطة الفلاحية بجميع أنواعها و ذلك من خلال مزيد ملائمة التشجيعات مع أهداف التنمية الفلاحية و التشجيع على إدخال التقنيات الحديثة و إعتماد الشراكة الموجهة أساسا للتصدير مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج الخرائط الفلاحية.

و بهدف مزيد دفع الإستثمار الخاص و تطوير آليات تمويل القطاع الفلاحي، سيتم العمل على تشخيص السبل لتدعيم مساهمة الجهاز البنكي في تمويل الإستثمارات الفلاحية و إستغلال ما تتيحه أنظمة الإيجار المالي لتمويل بعض الأنشطة الفلاحية و أنشطة الصيد البحري التي تتلائم مع هذا النوع من التمويل.

3.1 الهياكل المهنية :

في إطار تطوير دور الهياكل المهنية ينتظر دعم الإجراءات والبرامج الرامية إلى جعل هذه الهياكل نقطة ارتكاز للنهوض بالإنتاج وتنظيمه وتحسين جودته وإحكام ترويجه حسب الخطط المرسومة ومتطلبات السوق للاستفادة من فرص الترويج المتاحة بالداخل والخارج، إلى جانب دعم دور هذه الهياكل في تأطير القطاع وجعله يستفيد أكثر من الحوافز والخدمات المقدمة.

أخرى أهمها عدم إتمام شركات الإحياء المندرجة في إطار الشراكة لبرامجها ، بالإضافة إلى عامل التأخير الحاصل في إسناد الضيعات في إطار الشراكة. ولتجاوز هذه المعوقات و المحافظة على التوازنات العامة للقطاع يقترح:

- تحيين و مراجعة أهداف خطة تأهيل القطاع،
- دراسة وضعية شركات الإحياء المدرجة في إطار الشراكة وحثها على إتمام برامجها لتحسين مستوى الإنتاج وتصدير كميات إضافية،
- مواصلة برنامج تأهيل معاصر تحويل العنب،
- إيجاد الحلول الجذرية المناسبة للتصرف في رواسب الخمور بعد تخلي وكالة الكحول عن هذه العملية،
- تفعيل دور الهياكل المهنية لمزيد تأطير صغار المنتجين في مختلف مراحل المنظومة و لتيسير تحويل و ترويج منتوجهم في أحسن الظروف،
- مواصلة مجهود التصدير بتطوير الخمور المعلبة للرفع من مستوى القيمة المضافة للمنتوج،
- مزيد تشديد الرقابة على مستوى الإتجار في الخمور بالسوق المحلية و خاصة بالنزل و الفضاءات السياحية لضمان الجودة.

و بالنسبة لبقية قطاعات الأشجار المثمرة و لمزيد دفع القطاع والسير به نحو بلوغ أهداف المخطط يتعين العمل على :

- ترشيد التوسع في الغراسات الجديدة حسب الإمكانيات الحقيقية للتسويق الداخلي والتصدير خاصة بالنسبة للخوخ وعنب المائدة التي لا تزال تشهد توسعا كبيرا .
- تطبيق المواصفات والتصنيف عند عرض المنتوج .
- التمديد في فترة الجني عن طريق إدخال التقنيات الحديثة.
- مواصلة مجهود التصدير لجميع الأصناف التي شهدت تطورا في الإنتاج.

3.2 الخضروات:

مقارنة بتوجهات المخطط العاشر، مثلت الثلاث سنوات الأولى نقطة الانطلاق لتجسيم بعض التوجهات القطاعية ولا تزال الإنجازات محتشمة بالنسبة لبعض التوجهات الأخرى، وبالتالي يمكن التأكيد على ضرورة تظافر كل الجهود للإسراع بتنفيذ هذه التوجهات.

وتتمثل الاستنتاجات والمقترحات في ما يلي :

بالنسبة للبطاطا ، يتبين من خلال تقييم إنجازات الثلاث سنوات الأولى من المخطط العاشر أن بلوغ الأهداف ممكن شريطة التحكم أكثر في تقنيات الإنتاج وخاصة الجوانب الصحية كمرض الميلديو بالنسبة للزراعة الآخر فصلية وأضرار

سوسة البطاطا بالنسبة للزراعة الفصلية. كما أن مزيد التحكم في طريقة الري الموضعي التسميدي من شأنه أن يمكن من تحسين مردود هذه الزراعة بكل فصولها.

ولضمان استقرار الإنتاج طبقا لأهداف المخطط وخطة النهوض بقطاع البطاطا ، يتعين مواصلة التدخل لتعديل التزويد و الأسعار خلال فترات ذروة الإنتاج وبالخصوص في مستوى الإنتاج الآخر الفصلي على أن يتم هذا التدخل في الإبان لامتصاص الفوائض والمحافظة على مستوى الأسعار وطمأنة المنتجين، وكذلك مواصلة العمل بتكوين المخزونات الإستراتيجية .

واعتبارا للنتائج الإيجابية المسجلة ضمن برنامج تركيز وحدات الخزن المحسن للبطاطا، يتعين مواصلة تدعيمه على الصيغة الحالية إلى غاية إتمام الخمس سنوات المتفق عليها وتقييم هذا البرنامج بصفة شاملة على أن يتواصل بعد ذلك عن طريق فتح خط بنكي لتقديم قروض متوسطة المدى لإعانة الفلاحين على تركيز هذه الوحدات.

وبخصوص التصدير، يتعين العمل على استغلال الحصة التصديرية الممنوحة وذلك عبر تخصيص إنتاج موجه للتصدير يستجيب لمتطلبات الأسواق الخارجية ، خاصة وأنه سينطلق العمل بمراقبة رواسب المبيدات عند تصدير المواد الفلاحية للأسواق الأوروبية.

و فيما يخص برنامج إكثار البذور يقترح مواصلة التوسع في الإنتاج لضمان تغطية الطلبات المتنامية من البذور في بعض الجهات الجديدة في مستوى الزراعة الآخر فصلية و كذلك الطلبات التقليدية في مستوى المناطق التي تتعاطى الزراعة ماقبل البدرية .

أما بخصوص قطاع الطماطم الفصلية المعدة للتحويل يتعيّن التشجيع على التعامل بعقود الإنتاج وإعطاء الأولوية في دعم تصدير معجون الطماطم للصناعيين المتعاملين بعقود الإنتاج. كذلك يتعين مزيد العمل على تنويع إنتاج الطماطم المحوّلة وعدم الإقتصار على معجون الطماطم إلى جانب تحسين جودة الإنتاج الطازج الموجه للتحويل عن طريق مزيد التحكم في الحزمة الفنية فيما يخص الأصناف والري التسميدي والجوانب الصحية وطريقة الجني وطريقة نقل الإنتاج المعد للتحويل.

ولإكساب الإنتاج المحول قدرة تنافسية على مستوى الأسواق العالمية، يتعين العمل في إتجاه مزيد التحكم والضغط على كلفة الإنتاج على مستوى مختلف حلقات المنظومة.

وبخصوص الطماطم الفصلية المتأخرة ، شهد الإنتاج تطورا ملحوظا في السنوات الأولى من المخطط إلا أن المردود لا يزال دون المستوى المأمول مما يتطلب مزيد العمل لتحسينه وذلك عبر مزيد الإحاطة بالمنتجين.

ولضمان مزيد الانتظام في تزويد السوق خلال الفترة الخريفية يتعين العمل على تمديد فترة الإنتاج عبر تنويع الأصناف و تمديد فترة البذر وكذلك العناية بالجوانب الصحية للزراعة.

4.2 الزراعات المحمية :

بالنسبة للزراعات المحمية داخل البيوت المسخنة بالمياه الجيوحرارية ، يبرز تقييم إنجازات المخطط العاشر النقائص التالية :

- عدم انطلاق أشغال إستصلاح المشاريع القديمة خاصة بجهة قابس خلال السنتين الأولتين للمخطط ،
- تواصل إسناد مقاسم صغرى (أقل من 2 هك) بولاية قبلي لا تمكن من ضمان الجدوى الاقتصادية و دعم التصدير ،
- تواضع أشغال تهيئة البنية الأساسية لتطوير المساحة المخصصة لهذا النشاط،
- تعرض بعض المشاريع الجديدة إلى مشاكل تقنية .

ونظرا لخضوع الصادرات مستقبلا لإجراءات مراقبة رواسب المبيدات قصد دخول الأسواق الأوروبية، إنطلق العمل للبحث عن هذه الرواسب وذلك في إطار اتفاقيات بين المجمع المهني المشترك للخضر والمصالح الرسمية للمراقبة.

ومن جهة أخرى يشهد قطاع الزراعات المحمية داخل البيوت العادية استقرارا منذ فترة المخطط التاسع، ومن المؤمل أن تمكن الدراسة التي تقوم بها وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية من تقديم إقتراحات لتطوير هذا القطاع وإعطاءه دفعا جديدا. وفي انتظار ذلك يقترح :

- مواصلة بحث نتائج تجربة التسخين بفيتورة الزيتون ،
- تنشيط أعمال اللجنة الوطنية المكلفة بمتابعة القطاع ،
- العمل على توفير إنتاج خاص للتصدير يستجيب للمواصفات المطلوبة .

5.2 قطاع تربية الماشية :

أبرزت المعطيات الخاصة بإنجازات سنوات 2002 و 2003 والإنجازات المحتملة لسنة 2004 أن قطاع تربية الماشية لم يتمكن من بلوغ أهداف المخطط وذلك خاصة بالنسبة للألبان واللحوم الحمراء. وقد تأثر مردود كلا القطاعين بتزامن ظهور عدد من العوامل التي من أهمها:

- تراجع حجم القطيع بسبب قلة الأعلاف من ناحية وتوقيف التوريد بالنسبة للأبقار لظروف صحية بالإضافة إلى الذبح العشوائي للإناث المنتجة،
- تراجع المردودية الفردية بسبب تغيّر نمط التغذية وتأثر الحيوانات بتوالي 4 سنوات من الجفاف،
- الصعوبات المالية التي واجهها المربون بسبب عدم تمكنهم من مستحقاتهم لدى مركزيات الحليب والتي جعلتهم يتخلصون من نسبة هامة من قطيعهم،
- محدودية الطاقة الجينية الحالية لقطيع الأبقار في مجال إنتاج اللحوم،
- إنعدام التنظيم بمسالك تسويق الدواب وكذلك بالمسالخ.

وقد تم خلال سنة 2003 إعداد خطة لإعادة توازن منظومة الألبان ترتكز أساسا على توريد 12 ألف أرخى من السلالة المؤصلة على مدى سنتين وتوسيع قاعدة الإنتقاء قصد تكثيف إنتاج الأراخي و دعم إنتاجية الأبقار بالإضافة إلى إستعادة الأراخي المؤصلة والمولودة محليا. غير أن نجاح هذه الخطة يبقى رهين تطبيق عدد من الإجراءات المصاحبة والتي من أهمها:

- تطهير الوضعية المالية للمؤسسات الصناعية لتواكب التطور المرتقب في الإنتاج،
- وضع الآليات الضرورية لتمكين المربين و مراكز التجميع من مستحقاتهم في إبانها،
- مقاومة ذبح الإناث التي هي في طور الإنتاج
- دعم عمليات مراقبة جودة الألبان على مختلف حلقات المنظومة وتوظيف المنح المرصودة لتحسين الجودة،
- إقرار العمل بنظام تسعيرة الحليب حسب الجودة خاصة وأنه قد تم إنجاز دراسة في الغرض.

وبالنسبة للحوم فيتعين العمل على تنفيذ ما جاءت به الدراستين الخاصتين بتأهيل أسواق الدواب وتأهيل المسالخ بالإضافة إلى دفع برامج التأطير وتحسين السلالات و رفع إنتاجية مختلف أنواع اللحوم (أبقار وأغنام وماعز) التي لا تزال دون الأهداف المرسومة.

أما في مجال التحسين الوراثي فسيمكن إنطلاق العمل بنظام ترقيم الماشية الجديد و إستعمال المنظومة المعلوماتية لمعطيات قطاع تربية الماشية وتوظيفها لتثمين نتائج برامج التحسين الوراثي من إعطاء دفع جديد في هذا الميدان. و تعد هذه المرحلة إنتقالية على مستوى إعادة توزيع الأدوار قصد دفع المهنة للقيام بعدد من

برامج التحسين الوراثي من ناحية وعلى مستوى التحديات التي يواجهها القطاع في مجال تحسين الجودة وتحسين القدرة التنافسية للمنتوجات الحيوانية من ناحية أخرى.

لذلك فإن القطاع مدعو إلى بذل مزيد من المجهودات و ذلك خاصة من ناحية وضع الإطار القانوني والتنظيمي التي يضبط طرق تنفيذ مختلف هذه الأنشطة وذلك عبر إصدار قانون تربية الماشية وكراسات الشروط الخاصة بمختلف الأنشطة (مثل ترقيم الماشية ومراقبة الإنتاجية) مع العمل على تدعيم التكوين والإحاطة والتأطير لإنجاح هذه المرحلة.

أما بالنسبة لقطاع الدواجن فيتعين العمل لمزيد إحكام عملية البرمجة وآليات التدخل لتعديل السوق ومزيد التحكم في كلفة الإنتاج عبر إدماج مواد علفية محلية و التخفيض في المعاليم الديوانية عند توريد بعض المواد والإسراع بإصدار كراس الشروط المنظم لمسالك توزيع منتوجات الدواجن و الإنطلاق في تطبيقه.

وبالنسبة لقطاع الإبل والحوافر و قطاعي تربية النحل وتربية الأرانب فإنه من الضروري إنجاز إحصاءات خاصة بمختلف هذه القطاعات للوقوف على أهميتها وعلى مختلف الصعوبات التي لا تزال تعترضها.

وبخصوص الصحة الحيوانية ومراقبة جودة المنتوجات من أصل حيواني يتعيّن العمل على دعم المصالح المختصة بالإمكانيات اللآزمة لتحسين مستوى التغطية في هذا المجال.

6.2 الصيد البحري :

على ضوء النتائج المسجلة خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط ، يمكن القول أن قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك قادر على تسجيل مزيدا من التحسن على مستوى أدائه بهدف بلوغ الأهداف الكمية والنوعية المرسومة خلال الفترة المتبقية من المخطط و ذلك خلال مزيد العناية بالمسائل المطروحة والتي من أهمها :

- إستمرار ظاهرة الإمعان في إرتكاب المخالفات رغم التراجع المسجل في عددها ونوعيتها على إثر القرارات الرئاسية التي تم إتخاذها مؤخرا ،
- ضعف حماس الصيادين لتوسيع مجال نشاطهم ليشمل المناطق البعيدة وذلك لعدم تغطية أخطار التأمين بالنسبة للمراكب العاملة في تلك المناطق ،
- البطء المسجل على مستوى إنجاز المشاريع المدرجة ضمن الخطة الرئاسية لتنمية نشاط صيد السمك الأزرق والذي مرده خاصة تواضع القدرات المالية للباعثين وإفتقارهم للضمانات البنكية المطلوبة ،
- ضعف إقبال المستثمرين على إنجاز مشاريع تربية الأسماك ،

- الإستغلال العشوائي والمجحف للموارد السمكية بالسدود وغياب هياكل مهنية (مجامع تنمية) لتنظيم هذا النشاط .

ولمعالجة هذه الإشكاليات فإنه من المقترح إتخاذ الإجراءات التالية :

- مزيد تكثيف حملات توعية المنتجين البحريين بالمقتضيات التنظيمية لحماية الثروة ومتابعة نشاطهم عن كثب بواسطة الأقمار الصناعية لتغطية كامل أسطول الصيد بالجر وصيد التن وصيد السمك الأزرق ،
- الإسراع بإصدار النصوص الترتيبية للمساعدة على تأمين مراكب الصيد في المناطق البعيدة ،
- إيجاد الحلول الكفيلة بمعالجة صعوبة تمويل صنع الوحدات العصرية لصيد السمك الأزرق حتى يتسنى إنجاز بقية الوحدات المبرمجة بالخطة الرئاسية في الآجال المحددة ،
- بعث مشاريع نموذجية لتربية الأحياء المائية لتمكين المستثمرين من الوقوف عليها والنسج على منوالها مع حفز البنوك على تمويل هذه المشاريع و دعوة شركات التأمين على تغطيتها ،
- التشجيع على بعث مجامع تنمية لإستغلال المسطحات المائية .

III- الموارد البشرية :

1.3 البحث :

تواصل خلال بداية المخطط العاشر تنفيذ الخطة العشرية للبحث التي إنطلقت خلال سنة 1999 . ويعد تقدّم تنفيذ هذه الخطّة مرضيا بالنظر إلى الإشكاليات التي لا تزال تحول دون بلوغ الأهداف المرسومة وهي :

- صعوبة التصرّف المالي والإداري على مستوى مشاريع البحث ممّا يشكل عائقا لإنجاز هذه المشاريع في الفترة المُحدّدة لذلك،
- محدوديّة مُساهمة بقية الأطراف المعنية في ضبط الأولويّات والبرمجة،
- تأخّر تنفيذ برنامج الاستثمارات الخاصّة بالبحث الجهوي في إطار مشروع دعم الخدمات الفلاحيّة.

و سعيًا لبلوغ الأهداف المرسومة للمخطّط العاشر، يتعيّن العمل على تجاوز هذه العوائق عبر :

- إرساء ثقافة شراكة مع المهنة لتفعيل دورها في ضبط الأولويّات وخاصّة في إطار البرامج الجهويّة للبحث التنموي،
- إعادة النظر في أولويّات البحث مع الأخذ بعين الاعتبار للموارد البشريّة العاملة في هذا المجال،
- إعطاء مؤسّسة البحث والتعليم العالي الفلاحي الصلوحيّات المخوّلة للجامعات والتي تهمّ لامركزيّة التصرّف.

2.3 التعليم العالي :

لقد بلغت معاهد التعليم العالي طاقتها القصوى نتيجة الإرتفاع المستمر لعدد الطلبة. ولضمان الظروف الملائمة للتدريس والإقامة بالمبيتات بالإضافة إلى ضمان نوعية التعليم بما فيه في إختصاصات تطبيقية، يتعيّن العمل على:

- توسيع طاقة استيعاب المعاهد العليا وتوفير الموارد البشرية اللازمة لتسييرها ،
- ضبط إطار قانوني يمكن الطلبة من القيام بمشاريع ختم الدروس والتربصات الميدانية بالضيعات الفلاحية ،
- توفير الاعتمادات اللازمة لإحداث معهد الدراسات التحضيرية في البيولوجيا حتى يتسنى انطلاق المعهد في السنة الجامعية 2005/2004 كما هو مبرمج.

3.3 التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري :

شهد جهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري في المدة الأخيرة إصلاحات متعددة اعتبارا لأهميته البالغة في تعصير القطاع غير أنه لم يتمكن من

بلوغ الأهداف المنشودة بل ما فتئ عدد المرسمين لمتابعة التكوين الأساسي بالمؤسسات التكوينية يتقلص وذلك لعزوف الشباب عن هذا التكوين نظرا إلى مستوى التأجير وطبيعة العمل الفلاحي إضافة إلى الحالة المتردية لبعض مؤسسات التكوين المهني الفلاحي وغياب فرص للمتفوقين لمواصلة التكوين في مستوى مؤهل تقني سامي. وتبعا لذلك يقترح مراجعة أهداف المخطط العاشر والقيام بدراسة حول إعادة هيكلة جهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري انطلاقا من الحاجيات الحقيقية مما يمكن من مزيد ملائمة جهاز التكوين وحاجيات القطاع.

و يقترح توسيع مجالات التكوين بالتداول وذلك بتشجيع المهنيين على قبول المتكونين بضيعاتهم وتوفير ظروف السكن والمعاش للتلاميذ. كما يقترح تطوير التكوين على عين المكان بالنسبة لبرامج الفتاة الريفية والفلاحين باعتماد وحدات بيداغوجية متنقلة.

وقد سجل برنامج تأهيل جهاز التكوين المهني الفلاحي بطءا في الإنجاز ناتجا عن تشعب الإجراءات المتعلقة بصرف التمويلات الخارجية لتمويل الأنشطة المبرمجة في هذا المجال.

4.3 الإرشاد :

تتمثل الإشكاليات التي برزت على مستوى تنفيذ مشروع دعم الخدمات الفلاحية و على مستوى تدخلات جهاز الإرشاد في:

- طول إجراءات انتداب المتعاقدين.
- عدم استجابة النشاط المتعلق بدعم تكوين المستشارين الفلاحيين لحاجياتهم لمزيد تفعيل دورهم وإدماجهم في منظومة الإحاطة بالمنتجين.
- عدم تسجيل تقدم ملموس في تجسيم التوجه الحالي لمنظومة الإرشاد حيث تبقى تدخلات المهنة والخواص في منظومة الإرشاد محدودة.

ولتفادي هذه العوائق والسعي لبلوغ الأهداف المرسومة للمخطط العاشر، يتعين :

- التفكير في كيفية إدماج المستشارين الفلاحيين في منظومة الإرشاد مع تشريك كل الأطراف المعنية.
- دراسة إمكانية إنجاز نظام (système d'information) للنهوض بالإعلام ونشر المعلومات ومتابعة وتنسيق أنشطة التكوين والإرشاد.
- تمكين وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي من تطوير طرق أدائها و إعطاء تدخلاتها أكثر نجاعة لمواكبة التطورات المنتظرة لمنظومة التكوين والإرشاد.

5.3 المرأة الريفية :

تتمثل التدابير المقترحة في هذا المجال في ما يلي :

- الإسراع في تنفيذ مشروع دعم الإحاطة بالمرأة الريفية على مستوى المكتب المركزي و المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بتوفير الموارد البشرية والإمكانيات المادية لتنفيذ ومتابعة الخطط الجهوية للنهوض بالمرأة الريفية في الفلاحة والصيد البحري من ناحية و مشروع تكوين بنك معلومات حسب النوع الاجتماعي من ناحية أخرى.
- تأهيل مراكز التكوين المهني الفلاحي وتدعيم فرص تكوين المرأة والفتاة في الفلاحة والصيد البحري مع معالجة الإشكاليات الميدانية التي تحد من نسبة مشاركتها في التكوين الأساسي و التكوين المستمر.
- العمل على توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لدعم الإرشاد الموجه للمرأة الفلاحة والرفع من نسبة تأطيرها .
- العمل على تخصيص أشغال بحثية في معاهد التعليم العالي الفلاحي ومراكز البحث الفلاحي تهتم بتحسين ظروف عمل المرأة المنتجة في الفلاحة والصيد البحري وإمكانية تطوير إنتاجها كما وكيفا .
- تخصيص جائزة تشجيعية سنوية لتشجيع عمل المرأة والفتاة المنتجة في الفلاحة والصيد البحري.
- ضرورة مراجعة مكونة النهوض بالمرأة الريفية في المشاريع الفلاحية مع رصد إمكانيات مادية وبشرية تتماشى واحتياجات المرأة الريفية.

IV- الموارد الطبيعية و حماية البيئة :

1.4 الموارد المائية :

تتمثل أهم المقترحات في مجال الموارد المائية في :

- مواصلة البرامج الحالية لتعصير شبكات الري العمومية المتقادمة لملاءمتها مع متطلبات التجهيزات الحديثة المقتصدة لمياه الري وذلك بولايات الوسط الغربي والجنوب مع إدراج برنامج جديد خاص بالقسط الثاني لمشروع الاقتصاد في المياه بواحات الجنوب،
- مواصلة برامج تعصير و استصلاح شبكات الري العمومية المتقادمة ومواصلة تركيز المجامع المائية لتسيير المناطق السقوية الكبرى،
- مراجعة تعريفة مياه الري حسب ظروف كل منطقة سقوية بصفة منتظمة بهدف تحقيق التوازنات المالية لعمليات الاستغلال و الصيانة للجهات المشرفة على توزيع الماء من ناحية، وإلى تعميم الدفع المسبق لتعريفة مياه الري من طرف الفلاحين قصد الرفع من مستوى تغطية تكلفة مياه الري وتفادي تراكم الديون من ناحية أخرى.
- مواصلة إنجاز برنامج الإقتصاد في مياه الري بمعدل 20 إلى 25 ألف هكتارا سنويا.
- بالنسبة لتزويد الريف بالماء الصالح للشراب ، يقترح إيجاد التمويلات اللازمة لانطلاق مشروع إحداث محاور جلب مياه السدود إلى المناطق الريفية بكل من ولايات بنزرت و باجة و جندوبة قصد توفير المياه اللازمة بالكمية و النوعية الملائمة.

2.4 الغابات والمراعي :

و بخصوص التشجير الغابي و الرعوي، يبقى النسق الحالي للإنجازات دون المأمول و يرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها:

- عدم إقبال الخواص على التشجير الغابي بأراضيهم لارتفاع كلفة الإستثمار من ناحية وطول مدة دخول المشاجر طور الإستغلال من ناحية ثانية.
- ضعف إنتاج المنابت الغابية والرعوية بالوسط والجنوب و عدم تلبيتها للحاجيات من المشاتل .
- محدودية إقتناع المنتفعين بجدوى تحسين المراعي بالأراضي الإشتراكية.
- محدودية الإعتمادات المرصودة وعدم وجود مشاريع تنموية كبرى تعنى بتنمية التشجير الغابي والرعوي.
- نقص في الإعتمادات المخصصة لتركيز و دعم أنشطة المجامع الغابية ذات المصلحة المشتركة.

- صعوبة تكوين مجامع التنمية الفلاحية و الرعوية وذلك لقلة التشجيعات والحوافز لبعث هذه المجامع.
- نقص في الإطار الفني في أغلب المصالح الفنية المتدخلة و شغور قسط كبير من المراكز الغابية.
- قلة الإمكانيات المخصصة لإستغلال المنتوج الغابي.
- انتهاء صلوحية قسط كبير من أمثلة التهيئة الغابية و قلة توفر الإعتمادات اللازمة لتحيينها.

و لتخطي هذه الصعوبات، يقترح ما يلي:

- النظر في إمكانية إسناد لزمات للتصرف في ملك الدولة الغابي أو للقيام بأنشطة أو بعث مشاريع تتلاءم وطبيعة الغابة وتحافظ على صبغتها الأصلية (إحداث شركات صيد، التصرف في الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية...) وذلك طبقا لكراس شروط كما هو معمول به في بقية مكونات ملك الدولة.
- تشخيص مصادر تمويل مشاريع تنموية كبرى لتنمية التشجير الغابي والرعوي قصد بلوغ 16% من الغطاء الغابي.
- إعداد دراسة إستشرافية حول الموارد البشرية لقطاع الغابات و المراعي ووضع برنامج لسد الشغور في جل مراكز الغابات لتشبيب فنيي الغابات ولإنتداب الموارد البشرية و الكفاءات لتيسير التواصل في الخدمات والتأطير كما تقتضيه منهجية المقاربة التشاركية المعتمدة في كل البرامج والمشاريع.
- دعم الإحاطة بمجامع التنمية الغابية و تبسيط إجراءات التعامل مع الإدارة (إعفاء عقود إنجاز الأشغال من الأداءات...).
- الإسراع في إصدار القوانين الخاصة بإستغلال المنتوجات الغابية من طرف المجامع.
- وضع برنامج لتحيين أمثلة التهيئة الغابية
- توفير الإعتمادات الضرورية لتنفيذ أمثلة التهيئة بكل عناصرها لضمان ديمومة الأوساط الغابية و تثمين منتوجاتها و النهوض بمتساكنيها.
- وضع آلية خاصة بالقطاع الغابي لتشجيع الإستثمارات الخاصة في القطاع على غرار ما هو معمول به في القطاع البيئي.
- ضرورة الإسراع بتعصير المنابت الغابية بالوسط والجنوب التونسي والمبرمجة بالمخطط العاشر .
- الشروع في عملية نموذجية لتخصيص إنتاج الشتلات بمنبتين غابيين من صنف "ب" في شكل عقود برامج على أن يتم رصد الإعتمادات اللازمة لاقتناء الشتلات من هؤلاء الخواص.
- وضع حيز التنفيذ نتائج البحث التطبيقي في ميدان تحسين المراعي وبالخصوص الإكثار من البذور الرّعويّة المحليّة وكذلك ضبط الطّرق المثلى للتّهيئة الرّعويّة والإستغلال.

- ضبط المرجعيّة الفنيّة الخاصّة للأشجار الشبه غابيّة كالجوز والقسطل وغيرها.
- تفعيل الإتفاقيات الإطارية والإتفاقيات الخاصّة مع المؤسسات الوطنيّة المختصّة بالبحث التطبيقي والتعليم العالي الفلاحي.
- تفعيل اتّـفاقيّـات الشّـراكة مع المتدخّلين على المستوى الجهوي (المندوبيّات الفلاحيّة، الدواوين، الوكالات الفلاحيّة ...) من أجل تعاون مجدي وتوزيع الأدوار وتثمين القدرات المتواجدة على المستوى المحلي والجهوي وتوحيد خطط التدخّل بين كلّ المصالح الفنيّة والإدارية.
- النّهوض بالتّخطيط الرّيفي المتعدّد القطاعات مع المجموعات الريفية المستهدفة ودعم الهياكل القاعدية لمتساكني المناطق الغابية لتنويع موارد الرزق وتحسين ظروف عيش المتساكنين مع المحافظة على الموارد الطّبيعيّة.
- تدعيم مجامع التّنميـــة لتمكين المنتجين من المساهمة في المجهود التنموي وكذلك النهوض بمتساكني المناطق الريفية لتدعيم طاقاتهم وتأهيلهم للنهوض بتنمية مناطقهم وذلك بتشريكهم في تشخيص الإشكاليات والحلول الملائمة.

3.4 المحافظة على المياه و التربة :

بالرجوع إلى الأهداف المرسومة بالمخطط العاشر يتبين أن بعض عناصر برنامج المحافظة على المياه و التربة تشهد بعض التأخير و ذلك للأسباب التالية:

- تأخير في إنجاز بعض البحيرات الجبلية و منشآت التغذية و فرش مياه السيلان ،
- عدم إقبال الفلاحين على إقامة بعض الأشغال نظرا لإرتفاع كلفتها أوبسبب الوضعية العقارية للأراضي.

و لتلافي بعض النقائص و تدارك المسائل المطروحة ، يقترح :

- مراجعة خارطة الانجراف في مقياس أكبر وإدماج هذا الاقتراح في إطار مشروع مشترك مع مؤسسات تعمل في نفس النسق و لها نفس الأهداف .
- إعداد برنامج متكامل لدراسة الانجراف على جهة معيّنة و استعمال هذا البرنامج كنموذج يقع العمل به على العديد من المناطق المتضررة من الإنجراف.
- مزيد العمل التحسيسي لإنجاز أشغال تثبيت المنشآت الميكانيكية عن طريق المقاولات.
- التركيز على أولويات التدخل الخاصة بحماية السدود من الترسبات و تغذية الموائد المائية.
- الإسراع في إعداد ضوابط الدراسات التقييمية و الجرد الكامل للأشغال المنجزة و كذلك منهجية تحيين خرائط الإنجراف.

4.4 حماية البيئة :

حتى يتسنى بلوغ الأهداف المرسومة لحماية البيئة في نهاية المخطّط يتعيّن تذليل بعض الصعوبات المتعلقة بمقاومة التلوث الصناعي والبيئة الحضرية ومقاومة التصحر والمراقبة البيئية .

أ ـ في مجال مقاومة التصحر:

تتمحور المقترحات حول :

- مزيد تبني المقاربات التي جاء بها برنامج العمل الوطني لمقاومة التصحر وتجسيم النظرة التشاركية والاندماجية واعتماد تخطيط برامج ومشاريع مقاومة التصحر في شكل برامج جهوية ومحليّة .
- دعوة كل الإدارات والمؤسسات المتدخلة في القطاع على مزيد تبني نظام المتابعة والتقييم واعتماد قائمة المؤشرات المقترحة لمراقبة ظاهرة التصحر واعتمادها في تقييم الإستراتيجيات والبرامج الخاصة بالمحافظة على الموارد الطبيعية .
- الإسراع بضبط مهام وتركيبة اللجنة الوطنية لمقاومة التصحر وتفعيل دورها التنسيقي في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر .
- الإسراع بإحداث كتابة قارة للجنة الوطنيّة لمقاومة التصحر وتمكينها من الموارد البشرية اللازمة لمواصلة تعبئة الموارد بهدف تنفيذ مشاريع نموذجية في مجال مقاومة التصحر والاتفاقية الأممية في هذا المجال .

أما في ما يتعلق بالمراقبة البيئية ، تتمحور المسائل المطروحة حول مراجعة القانون والتراتيب الجاري بها العمل في ما يخص المعلوم السنوي لمراقبة المؤسسات الخطرة والمخلة بالصحة والمزعجة قصد تعزيز الموارد الخاصة بالمراقبة وآليات إزالة التلوث .

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة الإسراع في تجسيم البرامج والمشاريع التابعة للإدارة العامة للبيئة ونوعية الحياة وخاصة في مجالي المحافظة على الطبيعة بالوسط الريفي والبيئة الحضرية نظرا للبطء في إنجاز هذه البرامج والمشاريع خلال الفترة المنقضية من المخطط العاشر .

ب ـ في مجال المنتزهات الحضرية وإحداث المساحات الخضراء :

تعتبر الأهداف المرسومة خلال المخطط العاشر أهدافا طموحة بالمقارنة مع الإمكانيات المتاحة والموارد المتوفرة ، إذ يتطلب بلوغ نسبة 13 متر مربع من المساحات الخضراء للفرد الواحد في الوسط الحضري توفير أراضي إضافية لتهيئة المساحات الخضراء وتخصيص موارد قارة لصيانة وتعهد المساحات الخضراء .

كما يتطلب تنفيذ البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية تعبئة موارد مالية وبشرية إضافية لتجسيم مختلف مكوناته لتوفير الفضاءات التي نصبو إليها .

من ناحية ثانية، فإن تحقيق الأهداف المرسومة و الانخراط الفعلي في مجال إعداد الأجندا 21 المحليّة وبعث شبكة المدن المستديمة تستوجب تعبئة موارد مالية وبشرية لتأطير المدن للانخراط الفعلي في هذا المسار ومساعدتها على تنفيذ تدخلات ذات أولوية ضمن مخططاتها البيئية وتدخلات أخرى تدعم وتثمن مسار الأجندا 21 المحليّة .

ت – في مجال النفايات الصلبة

بالرغم من تنوع البرامج وشموليتها فإن بعض المسائل مازالت مطروحة وتتطلب الأخذ بعين الإعتبار وإدماجها ضمن البرامج البيئية. وتتمثل هذه المسائل في:

- غياب التصرف المندمج في النفايات المنزلية.
- غياب إطار مؤسساتي بالنسبة لبقية أصناف النفايات.
- عدم تشجيع القطاع الخاص بالقدر الكافي للمساهمة في مجال التصرف في النفايات الصلبة.
- تولّي الوكالة الوطنية لحماية المحيط التصرف في النفايات الصلبة من جهة و مهمة المراقبة من جهة آخرى.
- صعوبة توفير المواقع الضرورية لإنجاز مشاريع مراكز التحويل مما يتسبب في تأخير إنجاز هذه المشاريع.
- التصرف في مياه الرشح المجمعة و معالجتها.

ولتلافي المسائل المطروحة يقترح الآتي :

- الإستعداد لما ستشهده الدفوعات من تطور هام لإنجاز ما تبقى من برامج ومكونات المشاريع بالسرعة المطلوبة خاصة بعد إنطلاق إنجاز أغلب المشاريع والبرامج وخاصة مشاريع النفايات الصلبة.

- مزيد التعمق في موضوع الموارد المالية الراجعة بالنظر للهيكل المتصرف في المصبات و ذلك لتفادي الصعوبات والعجز المالي الذي من شأنه أن يؤثر على نوعية الخدمات المقدمة من طرف المستغل وكذلك للمحافظة على الحالة البيئية و الصحية السليمة بالمصبات المراقبة.

- معالجة مياه الرشح المجمّع بالإعتماد على تقنيات فنية حديثة.

ث – في مجال التطهير

بالرغم من نجاعة مشاريع التطهير وإنجاز مختلف البرامج فإن قطاع التطهير يعترضه بعض الصعوبات والإشكاليات تتمثل بالخصوص في التالي :

- التقلص النسبي للموارد الماليّة للدّيوان الوطني للتطهير نتيجة عدم مراجعة معاليم التطهير خلال الفترة 1999-2002 وتجميد المنحة التعويضيّة للدّولة في حدود 65 مليم للمتر المكعّب الواحد ، لذلك يتعيّن مراجعة هذه المعاليم حتّى يتمكّن الدّيوان من ضمان توازناته الماليّة ومجابهة تطوّر الأسعار وخسائر الصّرف.
- تزايد الحاجة لتهذيب الشّبكات القديمة المتداعية مما يستلزم الترفيع في الإعتمادات المرصودة لهذه المشاريع.
- صعوبات عقاريّة خاصة بمواقع محطّات الضخّ والشّبكات ممّا يتسبّب في تأخير إنجازها.
- تسجيل عجز هام في طاقة المعالجة لمحطات التطهير التي هي بصدد الاستغلال بتونس الكبرى
- ضعف إعادة استعمال المياه المعالجة حيث يتم حاليا إعادة استعمال 41 مليون متر مكعب أي ما يعادل 24% من جملة المياه المعالجة وذلك لري حوالي 7500 هكتارا
- تزايد وتراكم كميات الحمأة بمحطات التطهير مع غياب حلول للتخلص منها خاصة بعد إيقاف استعمالها في المجال الفلاحي منذ سنة 1998 ومنع تصريفها في المصبات.
- غياب الإطار التشريعي والمؤسساتي وكرّاس الشّروط والمواصفات التي تسمح بتوسيع استخدام المياه المعالجة بدرجة ثالثة ليشمل زراعات أخرى مثل الخضر،
- هشاشة التركيبة البيئية بخليج تونس من جراء كميات المياه المعالجة التي يتم صرفها.

وفي إطار تخطي المسائل المطروحة يقترح :

- إعداد أمثلة مديريّة تهمّ الجهات الكبرى :

لتركيز منشآت التطهير بالتنسيق مع باقي المتدخلين يتوجب العمل على إعداد أمثلة مديريّة للتطهير تهمّ الجهات الكبرى والولايات عوضا عن الأمثلة المديريّة الخاصّة بالمدن الصّغرى ممّا يمكّن من وضع برامج ذات جدوى إقتصاديّة وبيئيّة مضمونة.

- إدراج تكاليف محطات التّطهير الخاصّة بالأقطاب الصّناعيّة والسّياحيّة ضمن مكوّنات مشاريع تهيئة هذه المناطق

في ما يخصّ تجهيز الأقطاب الصّناعيّة والسّياحيّة بمحطّات تطهير فإنّه يتعيّن تدعيم هذا التوجّه عبر إدراج تكاليف محطّات التّطهير ضمن مكوّنات مشاريع تهيئة هذه المناطق.

- **مجابهة العجز في طاقة المعالجة بتونس الكبرى:**

و في هذا المجال يقترح توفير الإعتمادات اللازمة لتقييم الأهداف والإستراتيجيّات التي رسمها المخطّط العاشر في مجال حماية المحيط و تعديل برنامج تجهيز محطّات التّطهير بمعدّات المعالجة التكميليّة وذلك عبر تحسين نوعيّة المعالجة بدرجة ثانية والإقتصار في ما يخصّ المعالجة بدرجة ثالثة على بعض المحطّات التي توجد بمواقع حسّاسة تتطلّب ذلك. وهذا التعديل ناتج عن إرتفاع كلفة الإستثمار والإستغلال من جهة، وبالنظر لعوائق إعادة إستعمال هذه المياه من جهة أخرى.

و لمجابهة العجز في طاقة المعالجة بتونس الكبرى يقترح الإسراع في إنجاز المشاريع التالية:

- إنجاز محطّة تطهير بالعطّار بتمويل عمومي طاقة إستيعابها 60 ألف م^3 في اليوم تكون جاهزة سنة 2007 لتلبية الحاجيّات إلى غاية سنة 2010 ؛
- مشروع إنجاز محطّة ثانية بالعطّار طاقتها 50 ألف م^3 في اليوم تكون جاهزة سنة 2010 لتغطية الحاجيّات الإضافيّة إلى غاية سنة 2021 يتم إنجازها عن طريق عقد لزمة ؛
- إنجاز محطة بمنطقة العلاف بطاقة استيعاب تبلغ 20 ألف م3/اليوم لتغطية العجز المرتقب في أفق سنة 2011 أو إنجاز توسعة ثانية بمحطة جنوب مليان بنفس هذه الطاقة حسب ما تقره الدراسات التي يتم إعدادها للغرض.

- **مجابهة الإشكاليات المطروحة في إعادة استعمال المياه المعالجة وذلك بـ :**

- تطوير الاستعمالات غير الفلاحية ،
- دراسة إمكانيّة نقل المياه المعالجة إلى المناطق التي تشكو عجزا في الموارد المائيـّة (بعض المناطق بالوسط والجنوب التونسي) لإعادة استعمالها ،
- إعادة النّظر في إمكانيّة القيام بالتّخزين الموسمي لهذه المياه ،
- إبعاد المياه عن الشّريط السّاحلي وإيصالها إلى مواقع الإستعمال .

الجزء الرابع
المحتوى القطاعي

I- الزراعات الكبرى :

1- الحبوب :

يبرز من خلال نتائج السنتين الأوليتين للمخطط العاشر شدة إرتباط إنتاج الحبوب مع الظروف المناخية، حيث لم يتجاوز إنتاج الحبوب 5.1 مليون قنطار خلال سنة 2002 نتيجة لنقص الامطار ، وهو مستوى لم يتم تسجيله منذ أكثر من عشرة سنوات ، بينما ساهمت العوامل المناخية الملائمة التي ميزت سنة 2003 في تحقيق إنتاج فاق 29 مليون قنطار و يتوقع أن يبلغ الإنتاج 17 مليون قنطار خلال سنة 2004 .

غير أن المردودية المسجلة من سنة إلى أخرى تبقى دون المستوى المؤمل، و يرجع ذلك بالأساس إلى النقص الحاصل على مستوى التحكم في تقنيات الإنتاج سوى من حيث كميات البذور الممتازة المستعملة أو كميات الأسمدة الواجب استعمالها أو المساحات التي تتم مقاومتها ضد الأعشاب الطفيلية.

و من جهة أخري و قصد تحرير نشاط توزيع الاسمدة الكيميائية و السماح للمتدخلين الخواص بممارسة النشاط، تم إصدار، خلال سنة 2003، كراس شروط ينظم هذا النشاط ، وهو ما من شأنه تقريب هذه المدخلات من الفلاحين .

أما بخصوص زراعة الحبوب المروية و رغم مساهمتها في الحد من تذبذب الإنتاج فضلا عن مساهمتها في تأمين حاجيات البلاد من البذور خاصة إثر السنوات الصعبة، فانه وبالرغم من التوسع في المساحات فإن النتائج المسجلة على مستوى المردودية تبقى دون الأهداف المرسومة حيث لم تتجاوز 35 ق/هك مقابل 50 ق/هك مبرمجة .

وعلى مستوى توفير مستلزمات الإنتاج وخاصة منها توفير بذور الحبوب ، مكنت عملية تكوين مخزون إحتياطي من البذور من تغطية حاجيات موسم 2003/2002 التي كانت قياسية. و قصد تامين حاجيات البلاد من مختلف أنواع البذور وإعادة تكوين مخزون احتياطي في المواسم المقبلة تم خلال موسم 2003/2002 إنجاز برنامج إنتاج بذور الحبوب عن طريق التعاقد بين تعاضدتي البذور و الفلاحين المتواجدين في المناطق السقوية و المناطق الملائمة، مما مكن من توفير إنتاج تجاوز مليون قنطار.

أما على مستوى مرحلة ما بعد الإنتاج ، فقد شرع ديوان الحبوب منذ سنة 2001 في إرساء نظام جديد لتقييم جودة الحبوب في مختلف مراحل تسويقها وذلك بتركيز شبكة من المخابر الجهوية لتعيير الحبوب وهو ما سيمكن من تحسين الجودة و اضفاء اكثر شفافية على عمليات تقييم الجودة.

أ- إنجازات فترة -2002-2004 :

- المساحات :

باستثناء موسم 2002/2001 الذي تميز بنقص كبير في الأمطار الخريفية خاصة في مناطق الوسط والجنوب حيث لم تتجاوز المساحات المبذورة نسبة 77% من المساحات المتوقعة ، فان المساحات المنجزة خلال موسمي 2003/2002 و 2004/2003 كانت في حدود المساحات المبرمجة في إطار المخطط العاشر.

مساحات الحبوب المبذورة
خلال سنتي 2002 و 2003 و2004
(بحساب الألف هك)

	توقعات المخطط				انجازات المخطط				نسبة الانجاز(%)			
	2002	2003	2004	المعدل	2002	2003	2004	المعدل	2002	2003	2004	المعدل
القمح الصلب	792	790	788	790	639	794	834	756	81	100	106	96
القمح اللين	150	151	153	151	117	133	170	140	78	89	111	93
الشعير	562	562	562	562	402	589	567	519	72	105	101	92
التريتيكال	4	5	6	5	2	3	3	3	50	60	50	53
الجملة	1508	1508	1509	1508	1160	1519	1574	1418	77	101	104	94

- الإنتاج :

بالرغم من ضعف إنتاج السنة الأولى للمخطط الذي كان دون الأهداف المرسومة (5،1 م.ق) نتيجة الظروف المناخية الصعبة التي تميز بها موسم 2002/2001 و بالنظر إلى إنتاج موسم 2003/2002 الذي كان قياسيا و إستنادا إلى مؤشرات الموسم الحالي و مستوى الإنتاج المحتمل (17 م.ق) ، فإن معدل الإنتاج المنتظر خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط سيكون في حدود 17 مليون قنطار وهو ما يمثل نسبة إنجاز بـ 128%.

إنتاج الحبوب
خلال فترة 2002 - 2004
(بحساب الألف قنطار)

	توقعات المخطط				انجازات المخطط				نسبة الانجاز (%)			
	2002	2003	2004	المعدل	2002	2003	2004	المعدل	2002	2003	2004	المعدل
القمح الصلب	5000	10000	10200	8400	3705	16460	10500	10222	74	165	103	122
القمح اللين	1500	2000	2050	1850	517	3374	2500	2130	34	169	122	115
الشعير	1000	3950	4200	3050	902	9142	3950	4665	90	231	94	153
التريتيكال	20	50	50	40	10	65	50	42	50	130	100	104
الجملة	7520	16000	16500	13340	5134	29041	17000	17058	68	182	103	128

وقد سجلت المردودية تحسنا هاما خلال موسم 2003/2002 حيث مرت من 4 ق/هك خلال موسم 2002/2001 إلى 19 ق/هك.

- الحبوب المروية :

يهدف المخطط العاشر إلى مزيد التوسع في مساحات الحبوب المروية لتبلغ مع نهاية المخطط 85 ألف هك توفر إنتاجا بـ 4.2 مليون قنطار بالاستناد إلى مردود بمعدل 50 ق/هك .

وبخصوص الإنجازات ، فقد بلغت المساحات المبذورة حبوبا مروية خلال سنة 2002 حوالي 64 ألف هك و 80 ألف هك خلال سنتي 2003 و2004 ، وهي مساحات تقترب من سنة إلى أخرى من أهداف المخطط العاشر . وأما من حيث الإنتاج ، فقد ساهمت الحبوب المروية بـ 2 مليون قنطار خلال سنة 2002 (39% من مجموع إنتاج الحبوب) و بـ 3 مليون قنطار خلال سنة 2003 (10 % من مجموع الإنتاج). و يفسر تقلص النسبة خلال سنة 2003 بتوفر الأمطار حيث أن عملية الري لم تشمل سوى المساحات المتواجدة بمناطق الوسط. و بالنسبة للموسم الحالي ينتظر أن يكون الإنتاج في حدود 3,5 مليون قنطار مسجلا بذلك تحسنا في المردودية لتصل إلى 44 ق/هك. و رغم هذا التحسن تبقى النتائج المسجلة على مستوى المردودية دون الأهداف المرسومة .

- التجميع :

تبقى الكميات المجمعة من الحبوب مرتبطة بمستوى الإنتاج ، حيث يمثل معدل نسبة التجميع لسنتي 2002 و 2003 و2004 حوالي 48% من مجموع الإنتاج ، وتختلف هذه النسبة حسب نوع الحبوب .

تجميع الحبوب
خلال سنتي 2002 و 2003
(بحساب الألف قنطار)

	2002		2003		2004		المعدل	
	الكمية	النسبة %	الكمية	النسبة %	الكمية	النسبة %	الكمية	النسبة %
القمح الصلب	2127	57	8186	50	6500	62	5604	55
القمح اللين	292	56	2210	66	1900	76	1467	69
شعير و تريتكال	45	5	2038	22	1300	33	1128	24
الجملة	2464	48	12434	43	9700	57	8199	48

يتبين من خلال هذا الجدول أن أضعف نسبة تجميع تخص مادة الشعير بالرغم من منح التسليم السريع التي يتم تخصيصها لهذه المادة، ويرجع ذلك بالأساس إلى تحرير تسويق هذه المادة وارتفاع أثمانها المتداولة خاصة خلال فترات الجفاف. كما أن نسبة التجميع خلال موسم 2003/2002 كانت دون المعدل حيث لم تتجاوز 43 % من مجموع الإنتاج بالرغم من وفرة الإنتاج المسجل ، ويرجع ذلك بالأساس إلى احتفاظ جل الفلاحين بكميات هامة من انتاجهم لتجديد مخزونهم الذي نفذ من جراء مواسم الجفاف المتتالية. و أما بخصوص موسم 2004/2003 فانه ينتظر تطورا في نسبة التجميع بالنسبة لكل المواد و خاصة مادة الشعير نظرا لوجود مخزونات هامة من الحبوب لدى الفلاحين.

- **طاقة الخزن :**

تم تقدير طاقة الخزن الإضافية التي يتعين إحداثها في حدود سنة 2003 بحوالي 308.6 ألف طن (منها 163 ألف طن بمناطق الإنتاج و 97 ألف طن بمناطق الإستهلاك و 48.6 ألف طن للبذور) ، إضافة إلى 77 ألف طن بالموانى البحرية غير أنه لم يتم إنجاز هذا البرنامج إلى حد الآن .

- **الأسعار :**

يتواصل تطبيق سياسة تحديد أسعار الحبوب عند الإنتاج بإعتماد مبدأ مراجعة الأسعار وجعلها تعكس من جهة تطور تكاليف مستلزمات الإنتاج ومن جهة أخرى التحسن النسبي للمردودية . ونظرا لإستقرار أغلب أسعار مستلزمات الإنتاج (بإستثناء الأجر الأدنى الفلاحي) ، فقد حافظت أسعار الحبوب على نفس مستوى سنة 2000 ، وهي كالآتي :

- قمح صلب : 29.500 د/ق
- قمح لين : 26.000 د/ق
- الشعير : 17.000 د/ق (سعر تدخل).

- التوريد :

سجلت الكميات الموردة خلال سنة 2002 إرتفاعا ملموسا مقارنة بالسنوات الفارطة حيث بلغت 24.5 مليون قنطار (بقيمة 464 مليون دينار)، نتيجة الجفاف الذي ميز السنوات السابقة. وأمام تحسن الأوضاع المناخية خلال موسم 2003/2002 ، فإنه تم تسجيل تقلص في الكميات الموردة خلال سنة 2003 لتصل إلى حدود 18,5 مليون قنطار (بقيمة 243 مليون دينار) .

توريد الحبوب خلال سنوات 2002 و 2003 و2004
بالألف قنطار

	2002	2003	2004
القمح الصلب	6900	3654	0
القمح اللين	9600	7607	8500
الشعير	8000	7242	0
الجملة	24500	18503	8500

و ينتظر أن تقتصر عملية التوريد خلال سنة 2004 على مادة القمح اللين نظرا لتوفر مخزونات من مادتي القمح الصلب و الشعير كافية لتغطية الحاجيات إلى حين توفر صابة 2004. و ستكون الكمية الموردة في حدود 8500 قنطار بقيمة مقدرة بـ 181 مليون دينار.

- البذور الممتازة :

بلغ معدل كميات البذور الممتازة المستعملة خلال سنتي 2002 و 2003 و 2004 حوالي 213 ألف ق أي بنسبة إنجاز بـ 112% .

كميات البذور الممتازة المستعملة
خلال السنوات 2002 و 2003 و2004
(بالألف قنطار)

	2002	2003	2004	المعدل	الاهداف	النسبة(%)
القمح الصلب	115	217	128	153	130	118
القمح اللين	35	57	49	47	40	118
الشعير	6	26	7	13	20	65
الجملة	156	300	184	213	190	112

وقد بلغت الكميات التي تم إستعمالها خلال موسم 2003/2002 مستوى قياسيا بإعتبار العوامل المناخية التي شجعت على التوسع في المساحات خاصة في مناطق الشمال إضافة إلى أن الفلاحين لا تتوفر لديهم كميات من البذور العادية نظرا لتتالي سنوات الجفاف. كما بلغت الكميات المستعملة خلال موسم 2004/2003

حوالي 184 ألف قنطار و هو مستوى يفوق المعدل العادي (170 ألف ق) و يقارب الهدف المنشود في المخطط العاشر (190 ألف قنطار).

- **الأسمدة الكيمياوية :**

بلغ معدل إستعمال السماد الفسفاطي والأزوطي بمزارع الحبوب على التوالي حوالي 60 و 109 ألف طن أي بنسبة إنجاز بـ 85% و 78% .

إستعمال الأسمدة في مزارع الحبوب
خلال سنوات 2002 و 2003 و2004 بحساب الطن

	2002	2003	2004	المعدل	الاهداف	النسبة
السماد الفسفاطي	71950	54000	53545	59832	70000	85
السماد الازوطي	90150	118100	118490	108913	140000	78

وقد سجل إستعمال السماد الأزوطي خلال موسم 2003/2002 مستوى قياسيا حيث أنه فاق الأهداف المرسومة . ويرجع ذلك إلى رغبة الفلاحين في تثمين الموسم من ناحية وإلى كثافة الأمطار خلال فترات التسميد التي تسببت في ضياع نسبة من الكميات المستعملة من ناحية ثانية . أما إستعمال السماد الفسفاطي فإنه يبقى دون الأهداف المرسومة . كذلك بالنسبة للموسم الحالي فانه ينتظر ان يكون استعمال السماد الازوطي مكثفا و قد يفوق المستوى المسجل خلال موسم 2003/2002 نظرا للعوامل المناخية الملائمة .

- **مقاومة الأعشاب الطفيلية :**

شهدت المساحات المداواة ضد الأعشاب الطفيلية تطورا ملحوظا خلال موسم 2003/2002 ، نتيجة ظهور مكثف للأعشاب الضارة في أغلب مناطق الإنتاج بإعتبار توفر العوامل الملائمة ، اذ بلغت هذه المساحات خلال سنة 2003 حوالي 458 ألف هك مقابل 140 ألف هك خلال موسم 2002/2001.

تطور مقاومة الأعشاب الطفيلية
في مزارع الحبوب
(بحساب الهكتار)

	2002	2003	2004	المعدل	الاهداف	النسبة(%)
المبيدات ذات المفعول المزدوج	121165	270000	318000	236388	300000	79
المبيدات المضادة لذات الفلقتين	18835	188000	150000	118945	200000	59
الجملة	140000	458000	468000	355333	500000	71

و نظرا للظروف المناخية السائدة خلال موسم 2004/2003 فانه من المنتظر أن تبلغ المساحات التي ستشملها عملية المداواة 468 ألف هك ، وبذلك يكون معدل المساحات المداواة خلال الثلاث سنوات الاولى للمخطط في حدود 355 ألف هك وهو ما يمثل نسبة إنجاز بـ 71% مقارنة بالهدف المرسوم . و تستعمل المبيدات ذات المفعول المزدوج بنسبة لا باس بها، إذ أنها تمثل نسبة 79 % من ضمن الأهداف المرسومة بالمخطط.

ب- الإجراءات المتخذة لفائدة قطاع الحبوب :

- بخصوص جدولة الديون :

تواصلت عملية جدولة الديون اثر سنوات الجفاف، و قد تمت جدولة ديون ما يقارب عن 3000 من صغار الفلاحين المتضررين من الجفاف خلال موسم 2000/ 2001 و جدولة ديون حوالي 4500 من الفلاحين المتضررين من الجفاف خلال موسم 2002/2001 .

- بخصوص المساعدات العينية :

تم خلال موسم 2002/2001 ، تقديم مساعدات عينية في شكل بذور شعير في حدود 57 ألف قنطار لفائدة 60 ألف من صغار الفلاحين . كما تم خلال موسم 2003/2002 تقديم مساعدات عينية في شكل بذور شعير في حدود 72 ألف قنطار وفي شكل بذور قمح صلب بحوالي 28 ألف قنطار لفائدة حوالي 120 ألف من صغار الفلاحين .

أما بخصوص الأسمدة و قصد تثمين الظروف المناخية الطيبة التي ميزت موسمي 2003/2002 و 2004/2003 ، فقد تم تقديم حوالي 30 ألف قنطار من الأمونيتر خلال كل موسم.

- بخصوص القروض التكميلية :

تم خلال موسم 2003/2002 إسناد قرض تكميلي للزراعات الكبرى يخصص للتسميد الأزوطي الإضافي ومداواة الأعشاب الطفيلية ، حددت قيمته بـ 45 د/هك بالمناطق الرطبة والشبه الرطبة و 35 د/هك بالمناطق الشبه الجافة . وقد شمل هذا القرض التكميلي مساحة تقدر بحوالي 150 ألف هك لفائدة حوالي 5 آلاف فلاح، هو نفس العدد المنتظر بالنسبة للموسم الحالي.

- القروض الموسمية :

نظرا لعدم الترفيع في أسعار مستلزمات الإنتاج حافظت مقاييس القروض الموسمية الخاصة بالزراعات الكبرى خلال الموسمين الأولين للمخطط على نفس

المستوى، غير أنه تمت خلال موسم 2004/2003 مراجعة مقاييس القروض الموسمية بالترفيع فيها بنسبة 10 % ، لتصبح كالآتي :

مقاييس القروض الموسمية
(دينار للهكتار)

	2002	2003	2004
القمح			
المنطقة عدد1	350	350	385
المنطقة عدد2	275	275	300
الشعير			
المنطقة عدد1	230	230	255
المنطقة عدد2	210	210	230
المنطقة عدد3	90	90	100
الحبوب المروية	441	441	490

وقد سجلت القروض الموسمية المسندة للفلاحين تطورا ملحوظا بين الموسم الأول والثاني من المخطط العاشر حيث تطور عدد المنتفعين من 6015 إلى 10770 منتفع كما تطور المبلغ المسند من 29.6 م.د إلى 47.3 م.د . غير أنه لوحظ خلال موسم 2004/2003 تراجع عدد المنتفعين إلى 4500 فلاح و مبلغ القروض إلى حدود 32 مليون دينار. و يرجع هذا بالاساس الى اعتماد الفلاحين على تمويلاتهم الذاتية نظرا للنتائج الطيبة المسجلة خلال موسم 2003/2002.

ج- الإصلاحات والسياسات في القطاع :

- الإجراءات الهيكلية :

حظي قطاع الحبوب بعناية خاصة تجسمت في إتخاذ العديد من الإجراءات التي من شانها أن تدعم القطاع وتنهض به . وفي هذا الإطار ، تواصل العمل على تنفيذ ما جاءت به الإستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع الحبوب والتي تتمحور حول عدة عناصر من أهمها :

*** تدعيم البحث العلمي :**

على مستوى البحث العلمي تم خلال السنة الأولى من المخطط العاشر تسجيل أصناف جديدة من الحبوب وهي النصر في مادة القمح الصلب وحيدرة في مادة القمح اللين .

* تكثيف الإحاطة بمنتجي الحبوب :

+ انجازات وحدة تنمية الحبوب:

في نطاق إستراتيجية الحبوب التي تم إقرارها سنة 1996 تم بعث وحدة بوزارة الفلاحة تعنى بالسهر على تنفيذ مشروع تنمية الحبوب، وتعمل هذه الوحدة من خلال 12 خلية جهوية متواجدة بكل من القصرين و سيدي بوزيد و القيروان و مناطق الشمال ، على تأمين التأطير لمختلف المستغلات القابلة للتكثيف والإحاطة بمتعاطي زراعة الحبوب المروية وذلك لمساعدة الفلاحين على إعتماد تقنيات الإنتاج الملائمة للرفع في الإنتاجية .

كما تم منذ موسم 2001/2000 وإلى غاية 2003/2002 ، إيجاد وحدة تنمية الحبوب و تنفيذ مشروع "زيادة إنتاج الشعير وتحسين فرص إستخدامه وتبادله التجاري في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" المدعوم من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، حيث يشمل تدخله بالإضافة للولايات المعنية بمشروع تنمية الحبوب ولايات سوسة والمنستير والمهدية وقفصة . ويعني المشروع كذلك بتحسين إنتاجية المجترات الصغيرة .

ولبلوغ الأهداف المذكورة ، إشتمل برنامج تدخل وحدة تنمية الحبوب ، خلال المرحلة الأولى للمخطط العاشر ، على ما يلي :

	مشروع تنمية الحبوب			مشروع زيادة إنتاج الشعير	
	المستهدفين موسم01/02	المستهدفين موسم02/03	المستهدفين موسم03/04	المستهدفين موسم01/02	المستهدفين موسم02/03
زراعة مروية	173	180	140		
ضيعات قابلة للتكثيف	209	187	265		
مزارعي الشعير و مربي المجترات الصغيرة				250	300
قطع مثالية	112	73	54	260	310
قطع تسيير الري	48	48	37		
تحليل تربة	227	100	-	20	90
تحليل بذور	174	80			
إنتاج بذور ذاتية	106	60			
دورات تكوينية لفائدة الفنيين	2	3	0	2	2
تعديل الآلات الفلاحية	200	100	300		

و تجدر الاشارة إلى ان الوحدة انطلقت ابتداء من موسم 2004/2003 بتنفيذ مشروع دعم انتاجية القمح بالمناطق الرطبة و شبه الرطبة بالشمال التونسي ، ويحظى هذا البرنامج الذي يتم تنفيذه على مدى سنة بدعم من طرف منظمة الاغذية و الزراعة للأمم المتحدة. و يهدف المشروع بالأساس إلى القيام بحملة مكثفة للارشاد

لفائدة منتجي الحبوب المستغلين لضيعات تفوق مساحتها 50 هك بالمناطق الرطبة و شبه الرطبة بولايات باجة وبنزرت و جندوبة والكاف و سليانة و نابل ، و ذلك عبر تكوين ما بين 22 و 25 فني يعملون بالخلايا الجهوية لتنمية الحبوب و رؤساء الخلايا الترابية للارشاد الفلاحي التابعين للولايات المعنية بالمشروع و كذلك الاحاطة اللصيقة بقرابة 230 فلاح ليكونوا لاحقا مصدر إشعاع على 900 فلاح بالجهات المعنية.

*** إنجازات المركز الفني للحبوب:**

عمل المركز خلال السنوات الاخيرة على توسيع التجارب الميدانية كما و نوعا في كل المناطق المنتجة للحبوب حيث قام لدى عدد من المربين في كل جهة بتطبيق حزم فنية اثبت البحث العلمي نجاعتها و بسطها لتكون سهلة الاستيعاب و مرنة في الاستعمال. و قد شملت هذه التجارب العديد من المحاور منها اختبار أصناف الحبوب التونسية (الجديدة منها و المستعملة) و مكافحة الأعشاب الطفيلية و الامراض الفطرية و كذلك التسميد و التقنيات الزراعية.

و محاولة منه لتطوير إنتاج الحبوب ، ادخل المركز الفني للحبوب تقنية البذر المباشر ضمن برامج عمله منذ سنة 2000 و ذلك قصد الحد من الانجراف المائي الناتج عن طرق الحراثة المتبعة خاصة في المناطق الوعرة و المنحدرات و المحافظة على المخزون المائي داخل التربة. و تم استعراض النتائج الأولية في ملتقى متوسطي انتظم في شهر جانفي 2004 حضره العديد من الباحثين من مختلف دول البحر الابيض المتوسط و العديد من الفلاحين و الفنيين.

*** تأمين حاجيات البلاد من البذور :**

في إطار العمل على تأمين حاجيات موسم 2004/2003 من بذور الحبوب و إعادة تكوين المخزون الاحتياطي تم ضبط برنامج لإنتاج هذه البذور خلال موسم 2003/2002 على مساحة 39 ألف هك (منها 30 ألف هك مروية). و يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق:

- بالنسبة للبذور الممتازة: إنتاج 240 ألف قنطار صافية منها 170 ألف قنطار لتغطية حاجيات الموسم و 70 ألف قنطار مخزون إحتياطي.
- بالنسبة للبذور إستندار : إنتاج 350 ألف قنطار من القموح و إنتاج 300 ألف قنطار من بذور الشعير.

و قد تم إنجاز حوالي 39 ألف هك(منها 20 ألف هك مروية) حيث حققت هذه المساحات إنتاجا خاما بحوالي 1,3 مليون قنطار منها 700 ألف قنطار بذور ممتازة و 600 ألف قنطار بذور عادية (استندار) و تتوزع حسب الأنواع طبقا للجدول التالي :

إنتاج البذور خلال موسم 2003/2002

الوحدة : ألف قنطار

الأنواع	بذور ممتازة	بذور عادية	المجموع
قمح صلب	490	200	690
قمح لين	185	100	285
شعير	25	300	325
المجموع	**700**	**600**	**1300**

و لتشجيع الفلاحين على تسليم بذور الشعير المتأتية من برنامج إكثار البذور، فقد تم إسناد منحة خصوصية بـ 9 دنانير للقنطار.

- **تأهيل القطاع :**

في إطار تأهيل قطاع الحبوب على مستوى مرحلة ما بعد الإنتاج، شرع ديوان الحبوب منذ سنة 2001 في إرساء نظام جديد لتقييم جودة الحبوب في مختلف مراحل تسويقها وذلك بتركيز شبكة من المخابر الجهوية ومخابر الخزانات من خلال توظيف بعض البناءات والفضاءات الموجودة بالجهات والخزانات إلى مخابر تعيير الحبوب .

ولتغطية كامل مناطق الإنتاج تم تركيز مخبرين جهويين الأول بولاية القيروان ويغطي كل من ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين والثاني بفوشانة يغطي كل من ولايات زغوان ونابل وأريانة ومنوبة وبن عروس . كما تم تركيز مخبر جهوي بصفاقس على مستوى مناطق الإستهلاك بإعتبارها ثاني قطب تحويل للحبوب بالبلاد .

وعلى مستوى الخزانات المحورية تم خلال سنة 2002 تركيز وتجهيز المخابر بكل من باجة وقابس وبئر القصعة والدهماني وقفصة وصفاقس والقلعة الصغرى. أما بالنسبة لباقي الخزانات بكل من رادس وبنزرت ، فقد انطلق إنجازها سنة 2003 .

أما على المستوى المركزي فقد تواصل دعم وتجهيز المخبر المركزي ببئر القصعة بكل مستلزمات العمل الضرورية. كما تم في إطار الشراكة بين ديوان الحبوب والمعهد الفني للحبوب والأعلاف بفرنسا تكليف هذا الأخير بدور المدقق المستشار وذلك بهدف أن يتحصل المخبر المركزي على شهادة إعتماد .

و في نطاق استكمال تاهيل نظام الجودة شرع ديوان الحبوب في دراسة الجوانب الفنية لمراجعة نظام التعيير عند الشراء منذ سنة 2003 قصد تبسيطه وجعله يواكب التطورات الحاصلة على مستوى الاصناف المنتجة و التقنيات المتبعة. و فيما يخص نظام التعيير عند البيع فانه بصدد المراجعة من طرف لجنة متعددة الاختصاصات محدثة بوزارة المالية، حيث يتواصل العمل في اتجاه التبسيط و المقاربة بين سلمي التعيير.

أما بخصوص عملية التجميع، ولإضفاء أكثر نجاعة على هذه العملية شرع في التفكير في وضع خارطة لتحديد التوزيع الجغرافي لمراكز التجميع سواء منها القارة أو الموسمية. و قد التأمت في هذا الصدد ورشات عمل بمشاركة كل الأطراف المعنية قصد إبداء الرأي في مواقع انتصاب مراكز و خزانات التجميع.

ومن ناحية أخرى ومواصلة للدراسات التي تم إنجازها بخصوص تأهيل وإعادة هيكلة مؤسسات التجميع والخزن ، إنطلقت لجان تفكير في وضع التصور المستقبلي حول توزيع الأدوار بين هذه المؤسسات قصد إضفاء مزيد من النجاعة على عملها . كما تقوم هذه اللجان بضبط الخطط العملية للشروع في تنفيذ برامج التأهيل .

د- الإستنتاجات والتدابير المقترحة :

إن ما يمكن إستنتاجه من خلال النتائج المسجلة في قطاع الحبوب خلال الثلاث سنوات الاولى من المخطط العاشر أنه بإمكان القطاع تحقيق النتائج المرسومة بالمخطط وذلك في صورة تواصل العوامل المناخية الملائمة على غرار السنة الثانية من المخطط مع التأكيد على مزيد التحكم أكثر في تقنيات الإنتاج (خاصة على مستوى تطبيق التداول الزراعي الموصى به و التسميد ومقاومة الأعشاب الطفيلية وإختيار الأصناف) والتوسع في المساحات السقوية وتحسين مردوديتها ومواصلة تنفيذ برنامج تأهيل القطاع بالحرص على مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل و إعادة هيكلة التعاضديات المركزية و العمل على تنظيم الفلاحين صلب هياكل مهنية قاعدية قرب مراكز التجميع. كما يتعين النظرفي امكانية تنشيط صندوق التامين ضد الجوائح الطبيعية .

2- الأعلاف :

أ- إنجازات فترة 2002 - 2004 :

. الأعلاف الخريفية :

- المساحات :

بلغ معدل مساحات الأعلاف الخريفية المبذورة خلال الثلاث سنوات الاولى من المخطط العاشر حوالي 291 ألف هك مقابل 285 ألف هك متوقعة أي بنسبة إنجاز ناهزت 102% ويرجع ذلك إلى التوسع المسجل في المساحات خاصة خلال موسم 2003/2002 نتيجة الظروف المناخية الطيبة.

تطور مساحات الأعلاف
بالألف هكتار

	توقعات المخطط				انجازات المخطط				نسبة الانجاز(%)			
	2002	2003	2004	المعدل	2002	2003	2004	المعدل	2002	2003	2004	المعدل
القرط	163	165	167	165	168	182	172	174	103	110	103	105
السيلاج	20	21	22	21	24	19	18	20	120	88	82	97
الاعلاف الخضراء	72	74	76	74	72	76	77	75	100	103	101	101
إنتاج البذور	24	25	26	25	20	24	21	22	83	94	81	87
الجملة	279	285	291	285	284	301	288	291	102	105	99	102
منها سقوية	42	43	44	43	42	49	44	45	100	114	100	105

- **الإنتاج :**

مكنت النتائج الطيبة المسجلة خلال موسم2003/2002 و النتائج المرتقبة لموسم 2003-2004 من تحسين نسب الإنجاز خلال الفترة الأولى من المخطط حيث تراوحت بين 78% و 105% من توقعات المخطط بالنسبة لمختلف المواد .

تطور إنتاج الأعلاف
بالألف طن

	توقعات المخطط				انجازات المخطط				نسبة الانجاز(%)			
	2002	2003	2004	المعدل	2002	2003	2004	المعدل	2002	2003	2004	المعدل
القرط	554	594	634	594	250	817	800	622	45	138	126	105
السيلاج	560	598	638	599	210	598	585	464	38	100	92	78
الخضراء الاعلاف	2160	2257	2356	2258	1400	2532	2356	2096	65	112	100	93

. الأعلاف الصيفية :

- **المساحات :**

بلغ معدل مساحات الأعلاف الصيفية المبذورة خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط العاشر حوالي 21 ألف هك مقابل 18 ألف هك مبرمجة أي بنسبة إنجاز بـ 118% . ويرجع ذلك بالخصوص إلى التشجيع على التوسع في الزراعات العلفية الصيفية وذلك بدعم سعر بذور الدرع العلفي من ناحية وتطبيق تسعيرة تفاضلية لمياه الري لزراعات الأعلاف بالمناطق السقوية العمومية من ناحية أخرى .

- **الإنتاج :**

بلغ معدل إنتاج الأعلاف الصيفية خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط العاشر حوالي 995 ألف طن بين درع علفي وذرة علفية وفصة مقابل تقديرات بـ 847 ألف طن أي بنسبة إنجاز بـ 118% .

تطور مساحات و إنتاج الأعلاف الصيفية

الوحدة 1000 طن و 1000 هك

	توقعات المخطط				انجازات المخطط				نسبة الانجاز(%)			
	2002	2003	2004	المعدل	2002	2003	2004	المعدل	2002	2003	2004	المعدل
المساحات	17	18	19	18	26,4	18	20	21	155	100	105	119
الإنتاج	782	846	912	847	1180	865	940	995	151	102	103	118

ب- الإجراءات المتخذة لتنمية القطاع:

شملت أهم الإجراءات بالنسبة للأعلاف ميادين البحوث و الارشاد و التكوين الفلاحي.

ففي مجال البحث ، تم إستنباط صنف من السلة المحلية من طرف المعهد الوطني للعلوم الفلاحية أطلق عليها إسم بكري 21 تمتاز بمقاومتها للجفاف والأمراض وبإنتاجيتها المرتفعة . ووقع تسجيل هذا الصنف خلال سنة 2003 . كما تم استنباط صنفين من القرفالة من طرف المعهد الوطني للبحوث الزراعية أطلق عليهما اسم مغيلة و سجنان، تمتازان بتجانسهما مع اصناف القصيبة المستعملة حاليا في إنتاج القرط.

أما فيما يخص الإرشاد والتكوين الفلاحي، فقد تم التركيز خلال الفترة المنقضية من المخطط على ارشاد منتجي الاعلاف سوى عبر الارشاد الميداني أو الومضات التلفزية و الاذاعية، على استعمال البذور الجيدة و التوسع في زراعة السلة و البرسم و الاعلاف الصيفية.

ج- الإستنتاجات والإقتراحات :

يبقى تحقيق أهداف المخطط العاشر بالنسبة للأعلاف الخريفية رهين الظروف المناخية وهوما يدعو إلى مزيد العمل للتوسع في المساحات السقوية و تثمين الظروف المناخية الملائمة.

ويتطلب ذلك مواصلة المجهود في تكوين مخزون إحتياطي من بذور القصيبة، كما يتعين القيام بنفس العملية بالنسبة لبذور السلة والتريتيكال حتى نؤمن حاجياتنا من هذه البذور، و بالتالي التوسع في المساحات.

و لمزيد تنويع الزراعات وإثراء التربة ، فإنه يتعين إدخال بعض الأنواع العلفية كالبرسم والسلة في التداول الزراعي وذلك بمواصلة العمل على تركيز قطع مثالية للتعريف بهذه الأنواع .

3- البقول الجافة :

رغم المكانة التي تحتلها زراعة البقول الجافة في الدورة الزراعية إلى جانب أهميتها في الوجبة الغذائية فإن المساحات المبذورة تبقى دون الأهداف المرسومة لها ويرجع هذا بالخصوص إلى عدم إستقرار الأوضاع المناخية وحساسية بعض الأصناف إلى الأمراض وضعف المردودية وعدم تنظيم السوق .

أ- إنجازات فترة 2002-2004 :

- **المساحات :**

يقدر معدل المساحات المنجزة خلال الثلاث سنوات الاولى للمخطط العاشر حوالي 66 ألف هك مقابل 81 ألف هك كمعدل توقعات المخطط العاشر لنفس الفترة أي بنسبة إنجاز بـ 81% . ويعود هذا النقص في الإنجاز بالخصوص إلى العوامل المناخية الصعبة التي ميزت سنة 2002 بالنسبة لجميع أنواع البقول الجافة الشتوية والربيعية ومواصلة عزوف بعض المزارعين على تعاطي زراعة الحمص الربيعي.

تطور مساحات البقول الجافة (بالهكتار)

	توقعات المخطط				انجازات المخطط				نسبة الانجاز(%)			
	2002	2003	2004	المعدل	2002	2003	2004	المعدل	2002	2003	2004	المعدل
الفول	33220	33702	34234	33719	30200	32100	33200	31833	91	95	97	94
الفول المصري	11375	12242	13349	12322	11200	11700	11300	11400	98	96	85	93
العدس	1650	1815	1970	1812	970	1500	3500	1990	59	83	178	110
الحمص الشتوي	995	3100	6365	3487	595	800	1000	798	60	26	16	23
الجلبانة	8083	8690	9447	8740	9400	9500	10000	9633	116	109	106	110
اللوبيا	1330	1540	1730	1533	125	300	800	408	9	19	46	27
الحمص الربيعي	19955	19135	18225	19105	7000	9400	12700	9700	35	49	70	51
الجملة	76608	80224	85320	80717	59490	65300	72500	65763	78	81	85	81

- **الإنتاج :**

يبلغ معدل الإنتاج من البقول خلال الثلاث سنوات الاولى من المخطط العاشر حوالي 53 ألف طن مقابل تقديرات لنفس الفترة بـ 49 ألف طن أي بنسبة إنجاز بـ 109% . ويعود ذلك خاصة إلى المردود الطيب المسجل خلال سنة 2003 و المرتقب لسنة 2004 لكل من الفول والجلبانة .

تطور إنتاج البقول الجافة بالطن

	توقعات المخطط				انجازات المخطط				نسبة الانجاز(%)			
	2002	2003	2004	المعدل	2002	2003	2004	المعدل	2002	2003	2004	المعدل
الفول	12060	19800	24700	18853	14800	31800	31500	26033	123	161	128	138
الفول المصري	5940	10200	13300	9813	7500	15200	13600	12100	126	149	102	123
العدس	780	919	1064	921	340	500	1700	847	44	54	160	92
الحمص	7300	14600	18500	13467	5930	7800	9500	7743	81	53	51	58
الجلبانة	2700	5400	6500	4867	3900	7800	7000	6233	144	144	108	128
اللوبيا	775	980	1191	982	104	200	600	301	13	20	50	31
الجملة	29555	51899	65255	48903	32574	63300	63900	53258	110	122	98	109

ب – الإجراءات المتخذة لتنمية القطاع :

شملت أهم الإجراءات بالنسبة للبقول الجافة ميداني البحث والإرشاد ، حيث تمكن البحث مؤخرا من إنتخاب أصناف جديدة من البقول الجافة تم إقتراحها للتسجيل و تم تسجيلها سنة 2003 و قد شملت :

- ثلاث أصناف من الحمص الشتوي ذات مقاومة نسبية لمرض الأنتراكنوز ومقاومة كلية لمرض الذبول، وهي ناير و باجة1 و بشري.
- صنفين من الفول المصري ذات مردودية مرتفعة بالمقارنة مع الأصناف المتداولة حاليا من طرف الفلاحين، وهي بشار و بديع.
- صنفين من العدس ذات مقاومة لمرض الانتراكنوز و يتأقلم مع المناخ شبه الجاف، وهي كاف و سليانة.

أما بخصوص اللوبيا والجلبانة فقد اختصرت الأبحاث على ملائمة الأصناف الأجنبية مع المناخ التونسي من حيث مقاومة الأمراض الفطرية و إستقرار المردودية . كما توصل البحث إلى وضع رزنامة للطرق الزراعية مواكبة مع الأصناف الجديدة والتي تضمنت مقاومة الأعشاب الطفيلية ومواعيد البذر وكثافة البذر .

أما على مستوى الإرشاد الفلاحي وأمام التراجع الذي تشهده مساحات البقول الجافة ، تم خلال السنوات الأخيرة التركيز على أهمية زراعة الحمص الشتوي والعدس بمناطق الشمال وذلك بالقيام بأيام إعلامية و إحداث قطع مثالية وتكوين الفنيين الجهويين العاملين بالقطاع مع دعمهم بالتجهيزات والمعدات اللازمة لإنجاز البرامج الحقلية الخاصة بزراعة البقول الجافة .

ج- الاستنتاجات والاقتراحات :

تظهر النتائج المسجلة في قطاع البقول خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط العاشر أنه بالإمكان تحقيق النتائج المرسومة بالمخطط وذلك في صورة تواصل العوامل المناخية الملائمة على غرار السنة الثانية من المخطط مع التأكيد على مزيد العمل على تكثيف الإنتاج في المناطق الملائمة (الرطبة و شبه الرطبة) والتوسع في مساحات أهم أنواع البقول الجافة المتداولة ومواصلة البحث قصد تحسين الأصناف و تقنيات الإنتاج الملائمة و تدعيم التاطير والإحاطة بمنتجي البقول الجافة .

كما يتطلب بذل مجهود أكبر لتكوين طاقات خزن لجمع محاصيل البقول الجافة، و العمل على بعث هياكل مهنية تعنى بجمع وترويج البقول.

II- الأشجار المثمرة :

تميزت السنة الأولى للمخطط العاشر بتواصل إنحباس الأمطار مما أثر سلبا على قطاع الأشجار المثمرة خاصة بالنسبة للأصناف المرتكزة كليا على النمط البعلي مثل الزياتين واللوز حيث إنخفض الإنتاج إلى أدنى مستوى عرفه القطاع خلال الثلاث عقود الأخيرة كما أتلف ما يقارب 5 ملايين أصل منها حوالي 4 ملايين أصل لوز.

و للحد من تأثير حدة الجفاف تم إقرار جملة من الإجراءات تمثلت في ري الغراسات الفتية و إقرار برنامج رئاسي لإعانة صغار منتجي اللوز بالأربع ولايات الأكثر تضررا (القيروان، سيدي بوزيد، المهدية و مدنين) و ذلك على مساحة 10500 هك. و يرتكز هذا البرنامج على تقليع و إعادة تشجير هذه المساحة في ظرف 3 مواسم إبتداءا من موسم 2002/2001.

أما السنتين الثانية و الثالثة للمخطط فقد شهدتا نزول كميات هامة من الأمطار ساعدت الأشجار المثمرة على إسترجاع مدخراتها و تحسين مستوى الإنتاج.

إلا أن التقلبات المناخية التي شهدتها هذه المرحلة من المخطط (نقص في الأمطار، الإرتفاع المشط لدرجات الحرارة، نزول حجر البرد و ركود المياه) قد أثرت بشكل كبير على الطاقة الإنتاجية للقطاع حيث كانت الإنجازات في مجملها دون الأهداف المرسومة.

1 - قطاع الزيتون :

أ. الإنجازات:

بلغ الإنتاج الوطني من زيت الزيتون خلال السنة الأولى من المخطط ا لعاشر 30 ألف طن ، ويعد هذا المستوى أدنى ما سجل خلال العقود الثلاثة الأخيرة . ويعود هذا التراجع الكبير إلى تواصل إنحباس الأمطار طيلة الأربع مواسم الماضية خاصة في مناطق الوسط والجنوب والساحل . ونظرا لضعف الصابة فقد إقتصرت الكميات المجمعة من قبل الديوان الوطني للزيت بعنوان موسم 2002/2001 على 284 طن من الزيت المعصري .

أما السنة الثانية من المخطط (2003) فقد شهدت الظروف المناخية خلالها تحسنا ملحوظا بجل جهات البلاد مما مكن من تراجع تأثيرات الجفاف و إسترجاع الزياتين لنموها الخضري و طاقتها الإنتاجية. و قد تحسن الإنتاج نسبيا ببلوغه 72 ألف طن من زيت الزيتون خلال سنة 2003. و قد ظهر الأثر الإيجابي لتحسن العوامل المناخية و الحالة العامة للزياتين على إنتاج سنة 2004، حيث ينتظر بلوغ 850 ألف طن من الزيتون أي ما يعادل 170 ألف طن من الزيت.

و بذلك يبلغ المعدل السنوي للإنتاج خلال المرحلة الأولى من المخطط العاشر (2002-2004) حوالي 91 ألف طن من الزيت مقابل توقعات لنفس الفترة بـ 147 ألف طن، أي بنسبة إنجاز قدرها 62 % من التوقعات.

أما على مستوى التصدير فقد تم إنجاز 22.5 ألف طن بقيمة تقدر بـ 55.7 مليون دينار خلال سنة 2002. كما تم إنجاز 39.9 ألف طن بقيمة تقدر بـ 114.3 مليون دينار خلال سنة 2003، و ينتظر أن تبلغ الكميات المصدرة خلال سنة 2004 حوالي 100 ألف طن. وعلى هذا الأساس ، يكون المعدل السنوي للتصدير خلال الفترة (2002-2004) حوالي 54 ألف طن بقيمة قدرها 152 مليون دينار مقابل توقعات بـ 97 ألف طن بقيمة قدرها 222 مليون دينار أي بنسبة إنجاز بـ 56 % من حيث الكمية و 68 % من حيث القيمة. و يعود الفارق الكبير بين التوقعات و الإنجاز إلى إرتباط هذا النشاط بالعوامل المناخية الإضافة إلى عدم وجود مخزون يغطي حاجيات التصدير.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم خلال سنتي 2002 و 2003 وبصفة إستثنائية الترخيص للخواص بتصدير زيت الزيتون السائب في إطار الحصة الممنوحة لتونس من طرف الإتحاد الأوروبي و ذلك بالإضافة إلى تصدير زيت الزيتون المعلب تحت علامة تونسية وزيت الزيتون البيولوجي.

ب- البرامج التنموية :

*** الغراسات الجديدة :**

تم إحداث ما يزيد عن 24 ألف هك من غراسات زيتون الزيت و 1066 هك من غراسات زيتون الطاولة كمعدل سنوي للمرحلة (2002-2004) أي بنسبة إنجازتقدر بـ 141% و 133% على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن نسق إحداث غراسات زيتون الزيت المروي لم يتجاوز 520 هك سنويا مقابل أهداف بـ 2000 هك في السنة.

*** الحماية الصحية :**

لمجابهة آثار الجفاف ، تم خلال سنة 2002 إقرار خطة وطنية لإنقاذ غابات الزياتين وقع بموجبها التدخل لمداواة 528 ألف أصل من الزيتون ضد حشرة النيرون وري حوالي 800 ألف أصل من الأشجار الفتية . كما تم التدخل لمداواة 563 ألف شجرة ضد ذبابة الزيتون .

***التكوين :**

تم خلال سنتي 2002 و 2003 تكوين 1130 عاملا مختصا في التقليم و 32 عاملا برتبة "رايس" معصرة .

ج- الإصلاحات والسياسات في القطاع :

من أهم ما ميز الفترة الأولى من المخطط العاشر، إنطلاق العمل بداية من الموسم الزيتي 2002/2001، بنظام جديد لشراء زيت الزيتون عند الإنتاج من قبل الديوان الوطني للزيت وذلك في إطار الحفاظ على مصالح المنتجين وتمكينهم من تثمين منتوجهم بالوجه الأفضل حسب الفرص المتوفرة بالأسواق . ويتمثل النظام السعري الجديد في :

- إعتماد سعر تجاري نهائي ومتغير حيث يتدخل الديوان الوطني للزيت لشراء زيت الزيتون عند الإنتاج بسعر نهائي لا يشمله الملحق.
- مواصلة العمل بسعر التدخل المضمون (سعر التسبقة) حيث يواصل الديوان الوطني للزيت شراء زيت الزيتون عند الإنتاج بسعر تسبقة يتم تطبيقه طيلة الموسم . وبالنسبة للكميات التي يتم قبولها في هذا الإطار يضاف إلى سعر التسبقة ملحق في حالة تسجيل نتائج إيجابية لنشاط الإستغلال للديوان الوطني للزيت .

د- الإستنتاجات و الإقتراحات:

شهدت السنوات الأولى من المخطط مستويات ضعيفة من الإنتاج نتيجة تواصل آثار الجفاف التي شملت جل مناطق الإنتاج وأثرت على حجم صادرات زيت الزيتون التي كانت ضعيفة ودون توقعات المخطط .

ونظرا للإعتماد الكلي لإنتاج زيت الزيتون على النظام المطري وتأثر نسبة كبيرة من غراسات الزيتون المتواجدة بالوسط والجنوب بنقص الأمطار ، أقر المخطط العاشر تكوين نواة لغراسات مكثفة من زيتون الزيت في المناطق السقوية على مساحة 10 آلاف هك للحد من تأثيرات العوامل المناخية وتوفير حد أدنى من الإنتاج يضمن توازن القطاع ويستجيب لمتطلبات السوق الخارجية . إلا أن نسبة الإنجاز تبقى ضعيفة و دون المأمول، مما يدعو لمزيد تحسيس الباعثين وتوجيههم لغراسة الزيتون المروي خاصة بالمناطق السقوية العمومية ، وكذلك توفير الإعتمادات اللآزمة لبلوغ هذه الأهداف .

2- قطاع التمور :

أ. الإنجازات:

بلغ إنتاج التمور خلال الموسمين الأوليين للمخطط العاشر 115 و 111 ألف طن على التوالي. و ينتظر أن يكون إنتاج سنة 2004 في حدود 115 ألف طن . وبالتالي فإن معدل الإنتاج خلال الفترة 2002-2004 سيكون في حدود 113.7 ألف طن مقابل توقعات لنفس الفترة بـ 111.7 ألف طن أي بنسبة تعادل 102% .

كما بلغت صادرات التمور سنة 2002 و 2003 حوالي 41.9 ألف طن و 37.1 ألف طن على التوالي . ومن المؤمل بلوغ 40 ألف طن خلال سنة 2004 . وبذلك يفوق النسق السنوي للتصدير توقعات المخطط بحوالي 28% .

ب. البرامج التنموية المنجزة خلال المخطط العاشر :

تمثلت الإنجازات في هذا المجال في ما يلي :

- تغليف العراجين : لحماية الصابة من الأمطار ، تم تغليف 6.1 مليون عرجون منها 60 ألف بالناموسية مقابل توقعات بـ 9 ملايين عرجون لسنة 2002 . أما بالنسبة للسنة الثانية (2003) فقد تم تغليف حوالي 5.5 مليون عرجون. و بذلك تكون نسبة الإنجاز خلال الموسمين في حدود 61%.
- تنظيف الواحات : تم تنظيف حوالي 17.1 ألف هك من جملة 18 ألف هك مبرمجة خلال موسم 2002/2001 . كما تم تنظيف 21 ألف هك خلال موسم 2003/2002 أي بمعدل إنجاز 106% بالنسبة للموسمين.
- مقاومة دودة التمر : تمت مداواة حوالي 4 آلاف هك بالوسائل الجوية بمادة البكتوسبين خلال سنة 2002 إلى جانب تغليف 22 ألف عرجون بالناموسية . وقد تم خلال الموسم الثاني التخلي نهائيا عن إستعمال مادة البكتوسبين لمحدودية نجاعتها مقارنة مع النتائج الإيجابية للناموسية حيث تم إقتناء 372 ألف ناموسية من قبل المجمع أستعملت منها 106 ألف ناموسية.

ج. الإستنتاجات و الإقتراحات :

لئن فاقت الإنجازات التوقعات بالنسبة للفترة الأولى من المخطط سواء على مستوى الإنتاج أو التصدير ، فإن الحرص على تطبيق إستراتيجية النهوض بقطاع التمور بجميع مكوناتها يعد ضروريا لضمان توازن القطاع ونموه . ويقترح خلال الفترة القادمة :

- الحث على إستعمال الناموسية لحماية التمور من الأمطار والدودة مع تشريك المصدرين في تمويل هذه العملية و تمكين المنتجين من قروض بنكية ميسرة يقع تسديدها على خمس سنوات.
- الحرص على تطبيق كراس الشروط الخاص بمهنة المجمعين .
- تركيز أسواق إنتاج بكل من ولايتي توزر و قبلي.
- تدعيم عملية الخزن بإعتبار تقدم شهر رمضان إنطلاقا من هذا الموسم.
- إحكام تنظيم عمليات التصدير ووضع برنامج خاص لتنمية صادرات الأصناف التقليدية مثل الكنتة والعليق .

3- قطاع القوارص :

أ. الإنجازات:

بلغ إنتاج القوارص 240 ألف طن سنة 2002 و 224 ألف طن سنة 2003 ثم إستمر التراجع خلال سنة 2004 ليكون الإنتاج في حدود 209 ألف طن. وبذلك يكون المعدل السنوي للإنتاج خلال الفترة الأولى من المخطط العاشر في حدود 224 ألف طن مقابل توقعات بـ 252 ألف طن سنويا أي بنسبة إنجازقدرها 89 % . و يعزى تراجع إنتاج القوارص إلى ضعف كميات الأمطار التي تم تسجيلها خلال المواسم الماضية والإرتفاع المشط في درجات الحرارة خلال فترة الإزهارمما أدى إلى إرتفاع نسبة الملوحة في الأرض و تساقط نسبة هامة من الأزهار وهوما أثر سلبا على إنتاجية الغراسات .

أما على مستوى التصدير فقد كانت الإنجازات دون تقديرات المخطط إذ بلغت الكميات المصدرة بعنوان سنة 2002 حوالي 22.7 ألف طن مقابل توقعات بـ 37 ألف طن كما تم إنجاز 17.1 ألف طن خلال سنة 2003 مقابل توقعات بـ 40 ألف طن. و بالنسبة للسنة الحالية 2004 ، ينتظر أن تصل الكميات المصدرة إلى مستوى 22 ألف طن وبذلك يكون معدل الإنجاز خلال الفترة 2002-2004 حوالي 21 ألف طن مقابل توقعات بـ 38 ألف طن أي بنسبة إنجاز لا تتعدى 54% .

ب. البرامج التنموية :

تم إنجاز العديد من البرامج التنموية المبرمجة في إطار المخطط العاشر والتي تتعلق بتحسين الإنتاجية والتوسع في الغراسات بالإضافة إلى الحماية الصحية.

*الغراسات الجديدة :

يخص برنامج التوسع في الغراسات خلال المخطط العاشر 2300 هك (منها 500 هك من نوع المالطي) أي بنسق سنوي يبلغ 460 هك .

وقد بلغت نسبة الإنجازات بالنسبة للإحداثات الجديدة للقوارص خلال الموسمين الأولين للمخطط حوالي 125 % من البرنامج. ومن المنتظر بلوغ 500 هك خلال الموسم الحالي 2004/2003 ، وبذلك تفوق نسبة الإنجاز التوقعات لتبلغ إلى 118% .

* برنامج تحسين إنتاجية الغراسات القائمة :

في ميدان التشجيع على التسميد المتكامل المتمثل في دعم الأسمدة البوطاسية والمواد المعدنية بنسبة 25% ، بلغت الإنجازات 91 % بالنسبة للتسميد البوطاسي و 97% بالنسبة للمواد المعدنية.

و في ميدان تكوين اليد العاملة المختصة في تقليم القوارص، بلغ عدد الشبان المتكونين 228 شابا أي بنسبة إنجاز في حدود 63 %. و يعزى هذا التراجع بالأساس إلى عزوف الشباب عن القيام بالتكوين في المجال الفلاحي.

ج- الإستنتاجات والمقترحات :

تتمثل أهم المقترحات لتنمية قطاع القوارص في :

- الإسراع في إستغلال مشروع توسعة منطقة صيانة القوارص بالوطن القبلي على مساحة 2600 هك.
- تطوير و إحداث مناطق جديدة للتوسع في غراسة القوارص بالمناطق السقوية الجديدة على غرار المنطقة السقوية سد سجنان من ولاية بنزرت و بوهرتمة III و فرنانة و طبرقة و ماكنة من ولاية جندوبة.

4- قطاع كروم التحويل:

أ. الإنجازات:

بلغ إنتاج العنب المعد للتحويل 38 ألف طن خلال سنة 2002 و 35 ألف طن خلال سنة 2003 ومن المنتظر أن يرتقي خلال سنة 2004 إلى 60 ألف طن . وبذلك يكون المعدل السنوي للإنتاج خلال الفترة (2002-2004) في حدود 44.3 ألف طن مقابل توقعات لنفس الفترة بـ 64.2 ألف طن وبذلك تبلغ نسبة الإنجاز 69% . ويعزى هذا النقص على مستوى الإنجاز إلى تأثر القطاع بالعوامل المناخية بالإضافة إلى عدم إتمام شركات الإحياء التي تم بعثها في إطار الشراكة لبرامجهم و كذلك عدم إسناد الضيعات الثمانية المتبقاة في إطار الشراكة.

بالنسبة للتصدير ، بلغت الكميات المصدرة خلال الموسمين الأولين للمخطط العاشر 9.5 و 19.5 ألف طن على التوالي . وتشير التوقعات إلى إمكانية تصدير 12 ألف طن خلال سنة ، 2004 ليبلغ بذلك معدل صادرات الخمور خلال الفترة الأولى من المخطط العاشر 14 ألف طن مقابل 8 آلاف طن مبرمجة أي بنسبة إنجاز قدرها 182%.

ب. البرامج التنموية :

*** الغراسات الجديدة :**

بلغت الإحداثات الجديدة خلال الموسمين الأولين للمخطط 152.5 هك كمعدل سنوي مقابل توقعات في حدود 500 هك ويتوقع إنجاز 250 هك خلال سنة 2004 ليصبح بذلك المعدل السنوي للغراسات الجديدة حوالي 200 هك مقابل 500 هك مبرمجة سنويا لفترة المخطط العاشر لتكون نسبة الإنجاز 40% .

أما بخصوص التقليع فقد تم إنجاز 700 هك خلال السنة الأولى من المخطط و 600 هك خلال السنة الثانية مما أدى إلى تقلص مساحة الكروم .

*** إستصلاح غابات الكروم :**

تم إستصلاح 2300 هك من غراسات الكروم خلال الموسمين الأولين للمخطط لدى صغار و متوسطي الفلاحين أي بنسبة إنجاز في حدود 76% . و سيقع إستكمال الـ 700 هك المتبقية خلال سنة 2004 ليتحقق بذلك برنامج الإستصلاح المدرج ضمن الخطة المعتمدة لتأهيل القطاع (3000 هك).

*** تكوين اليد العاملة :**

تم تنفيذ أهداف المخطط الرامية إلى تكوين 200 شاب لكل موسم حسب البرنامج المتوقع . و قد بلغت نسبة النجاح في المناظرة النهائية حوالي 80 % .

*** تأهيل وحدات التحويل :**

تم إنخراط 6 معاصر في البرنامج الوطني للتأهيل بإستثمارات جملية في حدود 8.3 مليون دينار. كما تم إحداث 3 معاصر معدة بتجهيزات و تقنيات عصرية.

ج. الإستنتاجات و الإقتراحات:

تعتبر نسبة إنجاز أهداف المخطط لإنتاج عنب التحويل ضعيفة نظرا للإرتباط المباشر للإنتاج بالعوامل المناخية ، إلى جانب عدة إشكاليات أخرى أهمها عدم إتمام شركات الإحياء المندرجة في إطار الشراكة لبرامجها . كما يوجد تأخير في إسناد الضيعات في إطار الشراكة. ولتجاوز هذه المعوقات و المحافظة على التوازنات العامة للقطاع يقترح:

- تحيين و مراجعة أهداف خطة تأهيل القطاع،
- دراسة وضعية شركات الإحياء المدرجة في إطار الشراكة وحثها على إتمام برامجها لتحسين مستوى الإنتاج وتصدير كميات إضافية،
- مواصلة برنامج تأهيل معاصر تحويل العنب،
- إيجاد الحلول الجذرية المناسبة للتصرف في رواسب الخمور بعد تخلي وكالة الكحول عن هذه العملية،
- تفعيل دور الهياكل المهنية لمزيد تأطير صغار المنتجين في مختلف مراحل المنظومة و لتيسير تحويل و ترويج منتوجهم في أحسن الظروف،
- مواصلة مجهود التصدير بتطوير الخمور المعلبة للرفع من مستوى القيمة المضافة للمنتوج،

- مزيد تشديد الرقابة على مستوى الإتجار في الخمور بالسوق المحلية و خاصة بالنزل و الفضاءات السياحية لضمان الجودة.

5- قطاع الفواكه والغلال الأخرى :

أ. الإنجازات:

تأثر قطاع الفواكه والغلال الأخرى بإنحباس الأمطار وتواصل الجفاف حيث أتلف ما يقارب عن 5 مليون أصل من الأشجار المثمرة خاصة من اللوز وتراجع الإنتاج لبعض الأصناف كما سجل نزول حجر البرد بمناطق الوسط الغربي ممّا تسبب في إتلاف ما يزيد عن 20 ألف طن من الغلال أغلبها من التفاح .

وقد بلغ إنتاج الفواكه والغلال الأخرى خلال السنة الأولى و الثانية للمخطط حوالي 473 ألف طن و 500 ألف طن على التوالي، ويتوقع إنجاز 550 ألف طن خلال الموسم الحالي وبذلك يكون المعدل السنوي للفترة الأولى من المخطط حوالي 507 ألف طن مقابل توقعات بـ 550 ألف طن تقريبا خلال نفس الفترة أي بنسبة إنجاز تعادل 92% .

أما على مستوى التصدير فقد سجل خلال السنوات الفارطة تراجع في تصدير المواد التقليدية مثل الرمان واللوز والمشمش وتطور في الكميات المصدرة من الأنواع الأخرى مثل الإجاص والخوخ والتفاح .

أما بالنسبة للغراسات الجديدة فقد بلغت إنجازات سنتي 2002 و 2003 حوالي 9100 هك و 11800 مقابل 8000 هك مبرمجة سنويا لفترة المخطط العاشر. و يتوقع بلوغ 13200 هك خلال سنة 2004، لتبلغ بذلك نسبة الإنجاز حوالي 142 %.

ب. الإستنتاجات و الإقتراحات :

لمزيد دفع القطاع والسير به نحو بلوغ أهداف المخطط يتعين العمل على :

- ترشيد التوسع في الغراسات الجديدة حسب الإمكانيات الحقيقية للتسويق الداخلي والتصدير خاصة بالنسبة للخوخ وعنب المائدة التي لا تزال تشهد توسعا كبيرا .
- تطبيق المواصفات والتصنيف عند عرض المنتوج .
- التمديد في فترة الجني عن طريق إدخال التقنيات الحديثة.
- مواصلة مجهود التصدير لجميع الأصناف التي شهدت تطورا في الإنتاج من حيث النوعية.

III- الخضروات :

حقق قطاع الخضروات خلال الثلاث السنوات الأولى مِن المخطط العاشر نسبة إنجاز بـ96 % على مستوى الانتاج الجملي. وتعتبر هذه النسبة مرضية نظرا للعوامل المناخية التي اتسمت بانحباس الأمطار خلال سنة 2002 و بركود المياه خاصة في ولايات الشمال خلال سنة 2003 . وتتراوح نسبة الإنجاز من منتوج إلى آخر بين 78% و 100% .

و يرجع بلوغ هذه النتائج بالأساس إلى تطور تقنيات الإنتاج التي نذكر منها بالأساس استعمال الري الموضعي التسميدي والبذور المهجنة والمشاتل المنتجة في الأطباق . و قد حقق هذا القطاع أفضل النتائج في مجال الاقتصاد في مياه الري حيث تجاوزت المساحة المستغلة بتجهيزات القطرة قطرة 45 ألف هك و هو ما يمثل 26 % من المساحة السنوية المستغلة منها 20 ألف هك طماطم و 14 ألف هك بطاطا .

و قد كانت الإنجازات قريبة من أهداف المخطط بالنسبة إلى البطاطا و البصل، و في مستوى الأهداف بالنسبة إلى الطماطم والفلفل و الدلاع والبطيخ، غير أنها بقيت دون الأهداف بالنسبة إلى القنارية .

إنتاج الخضروات
المعدل السنوي للفترة 2002-2004
(بحساب الألف الطن)

المنتوج	تقديرات المخطط	الإنجازات المحتملة	نسبة الإنجاز(%)
البطاطا	330.0	313.3	95
الطماطم	850	846.5	100
القنارية	19.8	15.5	78
الفلفل	248.5	247.3	100
الدلاع و البطيخ	410	408.7	100
البصل	262	249.3	95
المنتوجات الاخرى	373.7	320.3	86

ورغم هذه النتائج الإيجابية سجل قطاع الخضروات نقصا على مستوى تزويد السوق خلال النصف الثاني من سنة 2003 لبعض المواد الأساسية كالبطاطا الفصلية و الطماطم والبصل، و ذلك نتيجة تأثير العوامل المناخية كتواصل تهاطل الأمطار في الفترة الملائمة لبذر البطاطا و اشتداد الحرارة الصيفية التي أثرت سلبا على إنتاج الطماطم المتأخرة رغم التوسع في الإنجاز مقارنة بموسم 2002 ، أو نتيجة تراجع المساحة المبذورة مثلما هو الحال بالنسبة لزراعة الطماطم الآخر فصلية و البصل

على إثر وفرة إنتاج هاتين المادتين خلال سنة 2002 و انهيار أسعار ترويجها على مستوى المنتج .

1- البطاطا :

بلغ المعدل السنوي لإنتاج البطاطا 313.3 ألف طن خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط باعتبار مستوى إنجاز بـ310 ألف طن خلال السنتين 2002 و 2003 و 320 ألف طن خلال سنة 2004مقابل تقديرات بـ 330 ألف طن أي بنسبة إنجاز بـ 95%. و يعود هذا المستوى من الإنجاز بالأساس إلى تراجع الزراعة البدرية والآخر فصلية خلال سنة 2002 و تراجع الإنتاج الفصلي خلال سنة 2003.

ويعزى تراجع إنتاج الزراعة الآخر الفصلية خلال سنة 2002 (120 ألف طن مقابل هدف بـ130 ألف طن) إلى التأثيرات الفيزيولوجية لارتفاع درجات الحرارة خلال فترة تكوين الدرنات مما أدى إلى تراجع المردود إلى مستوى 11.9 طن /هك مقابل توقعات بـ12.4 طن /هك . كما يعود تراجع إنتاج الزراعة البدرية (30 ألف طن مقابل توقعات بـ35 ألف طن) إلى تأثير موجة البرد وأضرار الجليدة. وقد بلغ المردود الجملي للزراعة 11.5 طن/هك مقابل توقعات بـ13.7 طن /هك. و في المقابل، سجل

و حقق الإنتاج الفصلي خلال سنة 2002 نتائج طيبة حيث بلغ 160 ألف طن مقابل 150 ألف طن مبرمجة بالمخطط بالرغم من أن المساحة المنجزة كانت دون الأهداف وذلك نتيجة تحسن المردود الناتج عن التبكير بالبذر إلى جانب العوامل المناخية الملائمة التي عرفها الموسم .

أما بالنسبة لسنة 2003 ، فقد كان مستوى الإنتاج الفصلي دون الأهداف المرسومة بالمخطط (145 ألف طن مقابل هدف بـ160 ألف طن) وذلك نتيجة التأخير في البذر الذي شمل جزءا هاما من المساحات المزروعة (9550 هك مقابل هدف بـ9900 هك بالمخطط) . ومن ناحية أخرى شهدت الزراعة الآخر فصلية لسنة 2003 توسعا هاما حيث بلغت الإنجازات رقما قياسيا بـ 10.8 ألف هك نتيجة للإرتفاع المسجل في أسعار الإنتاج الآخر فصلي للسنة السابقة (2002) من جهة واستعمال البذور الوطنية المدعمة من جهة أخرى.

وفي ما يخص نتائج سنة 2004، سجل الإنتاج الآخر فصلي تراجعا هاما حيث بلغ 110 ألف طن مقابل تقديرات بـ 140 ألف طن وذلك نتيجة تفشي إصابات الملديو بمناطق الشمال و الساحل. كما يتوقع أن يبلغ مستوى الإنتاج الفصلي 180 ألف طن مقابل تقديرات بـ167 ألف طن.

على صعيد آخر، نشير إلى التطور الهام الذي شهدته مزروعات البطاطا المروية بالقطرة قطرة ، حيث فاقت مساحتها 10.9 ألف هك خلال سنة 2002 و بلغت 12.2 ألف هك في سنة 2003 . و من المنتظر أن تبلغ هذه المساحات 14 ألف طن خلال سنة 2004 (أي بمعدل 12.4 ألف طن مقابل 4.6 ألف هك كمعدل لهذه المساحات خلال المخطط التاسع) . ولكن ورغم هذا التطور فإن تحسن المردود الجملي لهذه الزراعة لم يبلغ الأهداف المرسومة نتيجة قلة التحكم في تقنيات الري التسميدي وخاصة بالنسبة للزراعات الآخر فصلية و البدرية.

و على مستوى تزويد السوق ، تواصل العمل بالتدخل لتكوين المخزونات الإستراتيجية والتعديلية مباشرة عن طريق المجمع وعن طريق الخواص. وفي هذا الإطار تم الترفيع في المخزونات الإستراتيجية لسنتي 2002 و2003 لتبلغ مستوى 20 و18 ألف طن تباعا مقابل 15 ألف طن خلال سنة 2001. وقد بلغ المخزون الإستراتيجي لسنة 2002، حوالي 19.9 ألف طن مكنت من تزويد السوق خلال فجوة الإنتاج الخريفية . و كذلك تم تكوين مخزون تعديلي من الإنتاج الآخر فصلي لسنة 2003 بـ4170 طن منها 1500 طن عن طريق المجمع المهني المشترك للخضر ، وذلك نتيجة تراجع مستوى أسعار ترويج هذا الإنتاج.وتم تكوين مخزون إستراتيجي بـ 15 ألف طن من البطاطا الفصلية لسنة 2003 (منها 14.8 ألف طن من قبل الخواص). أما بالنسبة لسنة 2004، قد بلغت الكميات المخزنة 1270 طن من الإنتاج الآخر فصلي و ينتظر أن يبلغ المستوى المخزون 25 ألف طن من الإنتاج الفصلي منها حصة ب 5آلاف طن عن طريق المجمع. و بذلك يصبح معدل الكميات المخزونة خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط 1810 طن بالنسبة للإنتاج الآخر فصلي و حوالي 20 ألف طن بالنسبة للإنتاج الفصلي.

وفي إطار العمل على تحسين جودة مخزونات البطاطا بالطرق التقليدية ، شرع خلال سنة 2002 في تنفيذ برنامج لتركيز وحدات خزن محسن للبطاطا. وقد شمل هذا البرنامج تركيز 61 وحدة خلال سنة 2002 من ضمن 65 مبرمجة و18 وحدة خلال سنة 2003 من ضمن 30 وحدة مبرمجة وذلك بمختلف مناطق الإنتاج الفصلي للبطاطا. و يتوقع إنجاز 50 وحدة خلال سنة 2004.

أما على مستوى تصدير البطاطا فقد كانت الإنجازات دون المؤمل حيث تراوحت بين 7% و 11 % من الأهداف المرسومة بالمخطط ومن حصص التصدير الممنوحة إلى بلدنا في إطار الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي والبالغة 17.3 ألف طن لسنة 2002 و 17.8 ألف طن لسنة 2003 و 18.3 ألف طن لسنة 2004.

و بالنسبة إلى الميزان الغذائي لبطاطا الاستهلاك، نشير إلى أنه من المنتظر ان تبلغ نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج 94.3% بالنسبة لسنة 2004 مقابل 98% كمعدل للمخطط التاسع و تقديرات للمخطط العاشر بـ 106% . و قد تم توريد 22 ألف طن من بطاطا الاستهلاك خلال سنة 2002 و 11 ألف طن خلال سنة 2003 كما ينتظر توريد 20 ألف طن خلال سنة 2004 لتغطية العجز المتوقع خلا الفترة الربيعية.

2- الطماطم :

يقدر المعدل السنوي لإنتاج الطماطم خلال الفترة الأولى للمخطط بـ 846.7 ألف طن مقابل توقعات بـ850 ألف طن أي بنسبة إنجاز تقارب100 % . مع الإشارة إلى أن المخطط يهدف إلى حصر الإنتاج الجملي في حدود 850 ألف طن منها 590 ألف طن يتم تحويلها لإنتاج 105 ألف طن معجون طماطم يصدر منها 20 ألف طن.

وقد تأثر إنتاج سنة 2002 الذي بلغ حوالي 810 ألف طن من الطماطم بارتفاع الحرارة وهبوب رياح الشهيلي وخاصة في فترات الإزهار و نمو الثمار خلال جوان 2002. و مكنت هذه الصابة من إنتاج 98 ألف طن من معجون الطماطم مما حال دون بلوغ أهداف التصدير. وفي المقابل، بلغ الإنتاج 880 ألف طن من الطماطم خلال سنة 2003 . ومكن من تصنيع 106 ألف طن من معجون الطماطم تخلد منها مخزون بـ25 ألف طن نتيجة عدول القطر الليبي عن توريد هذه المادة (إلى نهاية شهر فيفري 2004). و من المنتظر أن يبلغ الإنتاج خلال موسم 2004 حوالي 100 ألف طن من معجون الطماطم و أن يكون مستوى الإنتاج في حدود تقديرات المخطط العاشر.

أما على مستوى المساحة ، فقد بلغت إنجازات زراعات الطماطم الفصلية 17.1 ألف هك سنة 2002 و 18.5 ألف هك سنة 2003 و من المتوقع أن تبلغ 19.2 ألف هك سنة 2004 ليصبح المعدل السنوي للمزروعات 18.3 ألف هك مقابل 15.3 ألف هك سنة 2001 و قد شمل الري الموضعي 86% من المساحة الجملية المخصصة للزراعة الفصلية (14 ألف هك سنة 2002 و 16.2 ألف هك سنة 2003 و16.7 ألف هك سنة 2004).

و تجدر الإشارة إلى أنه تواصل العمل خلال سنتي 2002 و 2003 ببرنامج الزراعات البديلة لزراعة الطماطم الفصلية الذي انطلق سنة 2001 على إثر تسجيل فوائض إنتاج. و يرتكز هذا البرنامج على إسناد منحة عينية قيمتها 300 دينار في الهكتار سنويا بعنوان تغيير الإستغلال على مساحة جملية بـ 3 آلاف هك . وقد بلغت مساحة الزراعات البديلة لزراعة الطماطم الفصلية، 2738 هك خلال موسم 2002 و 2503 هك سنة 2003.

وفي مجال تصدير معجون الطماطم ، تم إنجاز 29.3 ألف طن خلال سنة 2002 منها 29 ألف طن نحو القطر الليبي. في حين لم يسجل تصدير كميات خلال سنة 2003. و الجدير بالذكر أنه بخصوص الدعم الموجه لتصدير الانتاج المحول، انطلق العمل بمساهمة المهنة في هذا التمويل(منتجين ومصنعين) بداية من موسم 2001 طبقا للقانون المنظم لذلك وللأمر التنفيذي الصادر في هذا الشأن، غير أن حجم المساهمات خلال سنة 2002 كان دون المنتظر رغم تقدم عملية التصدير.

أما فيما يخص التعامل بعقود الإنتاج بين المنتجين والصناعيين ، فإن النسبة المسجلة تبقى محتشمة مقارنة بعدد المنتجين والصناعيين المعنيين بمنظومة الطماطم المعدة للتحويل.

و في مجال البحث يتواصل إنجاز البرامج المدرجة ضمن المشاريع الجامعة و الموزعة حسب المواضيع كالآتي :

- تحسين المردود و الجودة الصناعية للطماطم الفصلية المعدة للتحويل
- المقاومة الكيميائية لديدان الفراشات الليلية في مزارع الطماطم
- مقاومة القرديات في مزارع الطماطم.

3- الخضروات الأخرى :

- زراعة الفلفل :

قارب معدل الإنتاج الجملي المسجل لزراعة الفلفل مستوى الهدف المرسوم بالمخطط (247.3 ألف طن مقابل 248.5) وذلك نتيجة التحسن النسبي المسجل في المردود باعتبار توسع المساحة المروية بالقطرة قطرة بالنسبة لكل فصول الزراعة.

وقد بلغت كمية الفلفل المحولة خلال سنة 2002 و 2003 تباعا، 33.8 ألف طن و 40 ألف طن مقابل معدل كميات محولة خلال فترة المخطط التاسع بـ 23.3 ألف طن و 26.2 ألف طن سنة 2001 أي بنسبة تطورسنوي بـ25% نتيجة الزيادة في الإنتاج وتحسن المردود. و بلغ تصدير الهريسة 2.8 ألف طن خلال سنة2002 و 5.3 الف طن خلال سنة 2003 مقابل 2.1 ألف طن في سنة 2001 ، أي بزيادة بنسبة 52 % سنويا. ومن المتوقع أن تبلغ الكميات المحولة خلال سنة 2004، نفس المستوى المنجز خلال سنة 2003 إضافة إلى مخزون الهريسة المتبقي.

و قد شملت برامج البحث الجامعة زراعة الفلفل الحقلية و تشمل مواضيع البرامج الجارية كالآتي :

- تحسين إنتاجية زراعة الفلفل الفصلي عبر اختيار أصناف مقاومة للأمراض الفيروسية .

- تحسين ظروف نمو ثمار الفلفل الفصلي باستعمال طريقة التضليل
- مقاومة الأمراض الفيروسية لزراعة الفلفل
- التعرف على العوامل الجينية التي تتحكم في مقاومة فطر تعفن الجذور (phytophtora) .
- توحيد التركيبة الجينية لنبتة الفلفل haploidisation .

- زراعة القنارية :

يتوقع أن يكون معدل إنتاج زراعة القنارية دون هدف المخطط العاشر (15.5 ألف طن مقابل 19.8 ألف طن) و ذلك نتيجة تراجع المساحات المنجزة من ناحية، وتراجع المردود من ناحية أخرى بسبب موجة البرد وإصابات الجليدة خلال سنة 2002 وغمرة مياه الامطار لجزء من المساحة المنتجة في سنة 2003 و تراجع المساحات سنة 2004. وقد أدى نقص الإنتاج إلى تراجع الكميات المحولة خلال هذه الفترة كما سجل تدني جودة المشاتل وقلة التحكم في الطرق الزراعية و قلة ملاءمة الأصناف الحالية للتحويل.

- زراعة البطيخ والدلاع :

يتوقع أن يبلغ معدل إنتاج البطيخ والدلاع 408.7 ألف طن مقابل هدف بـ410 ألف طن أي بنسبة إنجاز بـ100 %. و يعود ذلك إلى إقبال المنتجين على استعمال الأصناف الهجينة و إلى التوسع في مساحات الري الموضعي التسميدي.

كما نشير إلى بروز و تواصل ظاهرة تصلب الدلاع . وقد تفشت هذه الظاهرة في مستوى مناطق الانتاج بالوسط الغربي وبالجنوب خلال سنة 2002 وأدى انتشارها إلى إلحاق أضرار هامة بالإنتاج ويتواصل البحث لمعرفة أسباب هذه الظاهرة وتطويقها .

- زراعة البصل :

يتوقع أن يكون معدل إنتاج زراعة البصل في حدود 249.3 ألف طن مقابل هدف بـ262 ألف طن أي بنسبة إنجاز بـ95% ناتجة بالأساس عن تراجع في الزراعة الربيعية لسنة 2003 رغم توسع في الزراعة الفصلية خلال سنة 2002. كما سجل نقص في التزويد خلال شتاء سنة 2004 نتيجة نقص الإنتاج الشتوي المرتبط بالإنتاج الصيفي السابق. و من المنتظر التوسع في الزراعة الصيفية لسنة 2004 لبلوغ مستوى الإنجاز الضامن لتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة (9500 هك) و توفير مستلزمات الموسم الشتوي المقبل من البذور (في شكل رؤوس بصل) من ناحية أخرى .

4 - الزراعات المحميـة :

- الزراعات المحمية داخل البيوت المسخنة بالمياه الجيوحرارية :

سجلت المساحات المستغلة داخل البيوت المسخنة بالمياه الجيوحرارية استقرارا مقارنة بالمساحات المسجلة في نهاية المخطط التاسع (102 هك) إذ بلغت المساحات 100 هك كمعدل لسنتي 2002 و 2003 و ذلك راجعا بالخصوص إلى بعض الإحداثات الجديدة بولاية قبلي سنة 2003 في حين تم تسجيل تراجع في المساحات المستغلة بـ6 هك في سنة 2002 وذلك نتيجة توقف بعض المشاريع خاصة بولاية قابس.

أما بالنسبة لموسم 2004، فقد تطورت هذه المساحات لتبلغ 102 هك نتيجة إحداث مشاريع جديدة بولاية قبلي (منطقتي الفوار وبازمة). كذلك بلغ معدل نسبة التكثيف خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط 134% مقابل 123% خلال سنة 2001.

على مستوى الإنتاج، بلغ معدل إنتاج الفترة 2002-2004 حوالي 10.7 ألف طن في حين بلغ معدل نسبة التصدير حوالي 17.3% مقابل نسبة بـ 20 % خلال سنة 2001 و هي نسبة تبقى دون أهداف المخطط.

- الزراعات المحمية داخل البيوت العادية :

اتسم هذا القطاع ، منذ المخطط التاسع بالاستقرار على مستوى المساحات المغطاة التي بلغ معدلها 1500 هك سنويا. أما بالنسبة للثلاث سنوات الأولى للمخطط العاشر فقد بلغ معدل الإنجاز 1450 هك. كذلك شهد الإنتاج تطورا طفيفا خلال سنة 2003 حيث بلغ 92 ألف طن مقابل88 ألف طن خلال سنة 2002 و 82 ألف طن كمعدل للمخطط التاسع، ومن المنتظر أن يحافظ على نفس المستوى خلال سنة 2004.

5- الاستنتاجات والمقترحات :

مقارنة بتوجهات المخطط العاشر، مثلت الثلاث سنوات الأولى نقطة الانطلاق لتجسيم بعض التوجهات القطاعية ولا تزال الإنجازات محتشمة بالنسبة لبعض التوجهات الأخرى، وبالتالي يمكن التأكيد على ضرورة تظافر كل الجهود للإسراع بتنفيذ هذه التوجهات.

وتتمثل الاستنتاجات والمقترحات القطاعية في ما يلي :

أ- البطاطا :

يتبين من خلال تقييم إنجازات الثلاث سنوات الأولى من المخطط العاشر أن بلوغ الأهداف ممكن شريطة التحكم أكثر في تقنيات الإنتاج وخاصة الجوانب الصحية كمرض الميلديو بالنسبة للزراعة الآخر فصلية وأضرار سوسة البطاطا بالنسبة للزراعة الفصلية. كما أن مزيد التحكم في طريقة الري الموضعي التسميدي من شأنه أن يمكن من تحسين مردود هذه الزراعة بكل فصولها.

ولضمان استقرار الإنتاج طبقا لأهداف المخطط وخطة النهوض بقطاع البطاطا، يتعين مواصلة التدخل لتعديل الأسعار خلال فترات ذروة الإنتاج وبالخصوص في مستوى الإنتاج الآخر الفصلي على أن يتم هذا التدخل في الإبان لامتصاص الفوائض والمحافظة على مستوى الأسعار وطمأنة المنتجين، وكذلك مواصلة العمل بتكوين المخزونات الإستراتيجية .

واعتبارا للنتائج الإيجابية المسجلة ضمن برنامج تركيز وحدات الخزن المحسن للبطاطا، يتعين مواصلة تدعيمه على الصيغة الحالية إلى غاية إتمام الخمس سنوات المتفق عليها وتقييم هذا البرنامج بصفة شاملة على أن يتواصل بعد ذلك عن طريق فتح خط بنكي لتقديم قروض متوسطة المدى لإعانة الفلاحين على تركيز هذه الوحدات.

وبخصوص التصدير، يتعين العمل على استغلال الحصة التصديرية الممنوحة وذلك عبر تخصيص إنتاج موجه للتصدير يستجيب لمتطلبات الأسواق الخارجية ، خاصة وأنه سينطلق العمل بمراقبة رواسب المبيدات عند تصدير المواد الفلاحية للأسواق الأوروبية.

و فيما يخص برنامج إكثار البذور يقترح مواصلة التوسع في الإنتاج مع مواصلة الحرص على الجودة لضمان تغطية الطلبات المتنامية من البذور في بعض الجهات الجديدة في مستوى الزراعة الآخر فصلية و كذلك الطلبات التقليدية في مستوى المناطق التي تتعاطى الزراعة ماقبل البدرية .

ب- الطماطم :

بلغ قطاع الطماطم الفصلية المعدة للتحويل التوازن المنشود بين الإنتاج والاستعمالات خلال السنة الأولى من المخطط العاشر إلا أن هذا التوازن إختل بعد تحرير التصدير بالقطر الليبي، ويتعين مواصلة العمل للمحافظة على هذا المكسب وذلك عبر التشجيع على التعامل بعقود الإنتاج وإعطاء الأولوية في دعم تصدير معجون الطماطم للصناعيين المتعاملين بعقود الإنتاج. كذلك يتعين العمل لمزيد

العمل على تحسين جودة الإنتاج الطازج الموجه للتحويل عن طريق مزيد التحكم في الحزمة الفنية فيما يخص الأصناف والري التسميدي والجوانب الصحية وطريقة الجني وطريقة نقل الإنتاج المعد للتحويل.

ولإكساب الإنتاج المحول قدرة تنافسية على مستوى الأسواق العالمية، يتعين العمل في إتجاه مزيد التحكم والضغط على كلفة الإنتاج على المستوى الفلاحي وكذلك الصناعي (التحويل والتعليب).

وبخصوص الطماطم الفصلية المتأخرة ، شهد الإنتاج تطورا ملحوظا في السنوات الأولى من المخطط إلا أن المردود لا يزال دون المستوى المأمول مما يتطلب مزيد العمل لتحسينه وذلك عبر مزيد الإحاطة بالمنتجين.

ولضمان مزيد الانتظام في تزويد السوق خلال الفترة الخريفية ينبغي العمل على تمديد فترة الإنتاج عبر تنويع الأصناف و تمديد فترة البذر وكذلك العناية بالجوانب الصحية للزراعة.

ج- **الزراعات المحمية :**

- الزراعات المحمية داخل البيوت المسخنة بالمياه الجيوحرارية :

بالرجوع إلى توجهات المخطط العاشر، تم تسجيل النقائص التالية :

- عدم انطلاق أشغال استصلاح المشاريع القديمة خاصة بجهة قابس خلال السنتين الأولتين للمخطط ،
- تواصل إسناد مقاسم صغرى (أقل من 2 هك) بولاية قبلي لا تأخذ بعين الاعتبار الجدوى الاقتصادية ولا تشجع على التصدير
- تواضع أشغال تهيئة البنية الأساسية لتطوير المساحة
- تعرض بعض المشاريع الجديدة إلى مشاكل تقنية

ونظرا لتعرض الصادرات مستقبلا لمراقبة رواسب المبيدات قصد دخول الأسواق الأوروبية، انطلق العمل للبحث عن هذه الرواسب وذلك في إطار اتفاقيات تجمع بين المجمع المهني المشترك للخضر والمصالح الرسمية للمراقبة.

- الزراعات المحمية داخل البيوت العادية :

يشهد قطاع الزراعات المحمية داخل البيوت العادية استقرارا منذ سنوات المخطط التاسع، ومن المؤمل أن تسفر الدراسة التي تقوم بها وكالة النهوض

بالاستثمارات الفلاحية على نتائج واقتراحات لتطوير هذا القطاع وإعطاءه دفعا جديدا. وفي انتظار ذلك يقترح :

- مواصلة بحث نتائج التسخين بفيتورة الزيتون
- تنشيط أعمال اللجنة الوطنية المكلفة بمتابعة القطاع
- العمل على توفير إنتاج خاص للتصدير يستجيب للمواصفات المطلوبة

VI- تنويع الإنتاج الفلاحي والفلاحة البيولوجية :

1- تنويع الإنتاج الفلاحي :

لقد تركزت المجهودات خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط العاشر على مزيد التعريف بتوجهات الخطة الوطنية لتنويع الإنتاج الفلاحي بمختلف المناطق وتكثيف الإنجازات من الزراعات الجديدة والزراعات المتأقلمة والواعدة.

وأهم ما ميز هذه الفترة هو الإقبال المتزايد من قبل المنتجين على تنويع الزراعات حيث شملت الإنجازات خلال سنة 2002 غراسة 13 هك من الزراعات الجديدة و 196 هك من الزراعات المتأقلمة والواعدة وحوالي16 هك و 803 هك على التوالي خلال سنة 2003. أما الزراعات الطبية و العطرية و التوابل، فهي تمسح حوالي ألف هك و تعد مستقرة سنويا.

وتتوزع هذه الإنجازات حسب الأصناف على النحو التالي :

إنجازات الزراعات الجديدة و المتأقلمة و الواعدة
(بحساب الهكتار)

	2002	2003	2004	المجموع
الزراعات الجديدة	**13.3**	**16**	**6.0**	**35.3**
الآفوكادو	8	4.5		12.5
المنقا	5.3	9.5	5.5	20.3
الكريمة	-	2	0.5	2.5
الزراعات المتأقلمة والواعدة	**196**	**409**	**803**	**1408**
الهندي	52	40	50	142
السكوم	42	-	5	47
حب ملوك	62	5	116	183
الكبار	-	13	40	53
الخروب	-	1	8	9
التين البدري	-	95	40	135
البكان	-	47	10	57
الخوخ البدري	20	136	415	571
العنب البدري	20	72	109	201
الجوز	-	-	10	10
المجموع	**209.3**	**425**	**809**	**1443.3**

كما تم في إطار إعطاء الدفع اللازم لتنويع الإنتاج الفلاحي تنظيم أيام إعلامية ودراسية حول الإمكانيات المتاحة لتنويع الإنتاج الفلاحي في العديد من المناطق وإعداد نشريات فنية حول الزراعات الجديدة وبعض الزراعات المتأقلمة والواعدة.

كما انطلق إنجاز دراسة استشرافية و شاملة حول الإمكانيات المتاحة لتنويع الإنتاج الفلاحي على أن تنتهي في أواخر سنة 2004.

2- الفلاحة البيولوجية :

شهد قطاع الفلاحة البيولوجية خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط العاشر إتمام الإطار القانوني لهذا القطاع و المتمثل في وضع مختلف كراسات الشروط و التراتيب اللازمة. كما شهدت هذه الفترة جملة من النشاطات الهادفة لتنظيم المهنة تمثلت في مزيد إحكام عملية تسويق المنتجات الفلاحية. و تم خلال سنة 2002 إتمام دراسة ملفات هياكل المراقبة و التصديق على المنتجات البيولوجية. و قد منحت المصادقة لفائدة ثلاث هياكل مراقبة وتصديق جديدة في سنة 2003 ليصبح العدد الجملي للهياكل الناشطة بالبلاد 4.

و قد حظي هذا القطاع بمواصلة الحملة التحسيسية للتعريف به على جميع مستويات المنظومة و ذلك بتنظيم تظاهرات و أيام إعلامية على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي. كما شهد برنامج التكوين و الرسكلة لفائدة المتدخلين في القطاع نشاطا هاما. أما على المستوى الفني فقد تم الشروع في بعض محاور بحثية بالقيام بالتجارب الميدانية التطبيقية على مستوى الضيعات.

كما حظي القطاع بمشروع تعاون فني مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة « دعم تطوير و تنظيم الفلاحة البيولوجية في تونس » إنطلق سنة 2003 ويدوم 18 شهرا و يهدف إلى وضع خطة متكاملة لتطوير القطاع ويشتمل على العناصر التالية :

- تكوين الفنيين و المتدخلين
- إنجاز دراسة متعلقة بوضع نظام المراقبة الفنية للمنتجات البيولوجية خاصة عند التصدير لضمان المصداقية التامة للمنتج البيولوجي التونسي لدى المستهلك
- دراسة نظام وطني للمراقبة و التصديق
- دعم التنظيم المهني الملائم لضمان تطور القطاع وديمومته
- وضع منظومة معلوماتية حول المتدخلين في القطاع.

و قد ساهم هذا النشاط في تطور هام للمساحات البيولوجية خلال سنة 2002 إذ بلغت المساحة الجملية 18638 هك و تطورت إلى 33 ألف هك خلال سنة 2003 و تفوق هذه الإنجازات توقعات المخطط العاشر لسنتي 2002 و 2003 المقدرة بـ 12275 هك مما يمثل نسبة إنجاز تفوق 200%.

المساحات البيولوجية المصادق عليها

الوحدة : ألف هك

الزراعات	تقديرات 2002	إنجازات 2002	تقديرات 2003	إنجازات 2003	تقديرات 2004	توقعات 2004	نسبة الإنجاز للفترة
زيتون	10	12.489	12	28.925	14	14	154%
تمور	0.4	1.185	0.5	0.952	0.7	1	196%
الخضروات	0.05	0.138	0.07	0.077	0.09	0.09	145%
الأشجار المثمرة	0.25	2.277	0.48	1.657	0.6	0.710	349%
زراعات أخرى	0.3	2.549	0.5	1.399	0.11	0.700	511%
المجموع	**11.000**	**18.638**	**13.550**	**33.010**	**15.500**	**16.500**	**170%**

وقد شهدت السنتي الأولتين للمخطط العاشر انتقال زراعات أخرى للنمط البيولوجي نذكر منها الزراعات الطبية و العطرية و الجوجوبا و الحبوب والأعلاف . أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فقد بلغ عدد رؤوس الأغنام 2200 و عدد رؤوس الأبقار 20 خلال سمة 2002 و لم يشهد القطاع تطورا نظرا لقلة الموارد العلفية البيولوجية وعدم تفعيل آلية التشجيع على تنمية السلالات المحلية الحيوانية وإدماجها في ضيعات الإنتاج البيولوجي وإنعدام الطلب على مستوى السوق المحلية وقلة البرامج التعريفية والتكوينية الموجهة للإنتاج الحيواني إضافة الى ضعف القدرة التنافسية لهذا المنتوج.

كما تطور عدد المتدخلين في القطاع من 481 خلال سنة 2002 (منهم 455 منتج و 26 محول) إلى 550 في نهاية سنة 2003 مقابل 294 في نهاية سنة 2001 أي بزيادة بـ87 %.

ورغم تأثيرات العوامل المناخية الصعبة و خاصة تأثيرات الجفاف على الغراسات البيولوجية خلال سنة 2002 ، تعتبر الإنجازات على مستوى الإنتاج مرضية وقد تجاوزت تقديرات المخطط العاشر للفترة 2002-2004 خاصة بالنسبة إلى الزيتون (178%).

الإنتاج النباتي البيولوجي

الوحدة : طن

الزراعات	تقديرات 2002	إنجازات 2002	تقديرات 2003	إنجازات 2003	تقديرات 2004	توقعات 2004	نسبة الإنجاز للفترة
زيتون	5000	4388	10000	34060	15000	15000	178%
تمور	2000	3184	2500	2900	3500	3500	120%
الخضروات	500	409	700	937	900	900	107%
الأشجار المثمرة	1080	537	2100	805	3000	3150	73%
زراعات أخرى	200	559	500	662	800	800	135%
المجموع	**8780**	**9077**	**15800**	**39364**	**23200**	**23350**	**150%**

أما على مستوى التصدير، فقد سجلت صادرات المنتجات البيولوجية خلال سنتي 2002 و2003 استقرارا حيث بلغت 1110طن سنة 2002 (منها 368 طن زيت زيتون و 739 طن تمور) و 1015طن سنة 2003 (منها 180 طن زيت زيتون و 830 طن تمور). و رغم دخول كل من المجمع الخاص بترويج زيت الزيتون البيولوجي (Consortium) و مجامع التنمية الخاصة بمنتجي التمور البيولوجية في عمليات التصدير لم يحقق التصدير الأهداف المنشودة و المتمثلة في توجيه 70% من الإنتاج للتصدير و يرجع هذا العجز إلى عدة أسباب نذكر من أهمها عدم توفر المعلومات الفنية و التجارية المتعلقة بطبيعة السوق العالمية و ارتفاع تكلفة التحاليل المطلوبة عند التصدير وكلفة النقل.

3- المقترحات والإستنتاجات والإقتراحات :

يشهد تنويع الإنتاج الفلاحي إقبالا متزايد من سنة إلى أخرى مع تنوع كبير في مستوى الزراعات التي لا تتوفر حولها المعرفة الفنية و التقنية الكافية مما يتطلب مجهودات كبرى لدعم هذا القطاع الواعد. و يتعين العمل خلال السنوات المقبلة خاصة على :

- تكوين الفنيين و الفلاحين في ميدان التنويع.
- إيلاء ميدان تنويع الإنتاج مكانة أكبر وبعث برامج بحثية خصوصية
- دعم الإدارة الفرعية للدراسات وتنويع الإنتاج الفلاحي بوسائل عمل ونقل واطارات فنية لتمكينها من القيام بمهامها مثل تحديد كلفة الإنتاج للزراعات التي تدخل في تنويع الانتاج النباتي والشروع في دراسة الزراعات المثبتة الأصل AOC التي تلعب دورا هاما في تثمين المنتوج الفلاحي.

و لتحقيق الأهداف المرسومة بالنسبة لقطاع الفلاحة البيولوجية خلال فترة المخطط العاشر، وتكثيف الجهود لتطوير كل القطاعات الواعدة و التي تساهم في المجهود الوطني للتصدير (مثل الزراعات الطبية و العطرية و الإنتاج الحيواني و المنتوج الغابي) مع التركيز على تحويلها و تصنيعها مما يعطيها قيمة إضافية ، يتعين العمل على مواصلة تحسين تقنيات الإنتاج و تنظيم القطاع و الإسراع بإصدار

كراس الشروط الخاص بتحويل المنتوجات الفلاحية و بإعداد الخارطة المحددة للمناطق القابلة للإنتاج البيولوجي بالإضافة إلى إرساء نظام خاص بمراقبة جودة المنتوج البيولوجي المعد للتصدير من قبل مصالح وزارة التجارة في حين تكلف مصالح وزارة الفلاحة بالمراقبة الصحية فقط. كما يتعين مواصلة التنسيق مع الطرف الأوروبي قصد إتمام الإجراءات المتعلقة بإدراج تونس ضمن قائمة البلدان المعترف بها كمنتج للمواد الفلاحية البيولوجية و ذلك قبل سنة 2007.

كما يقترح القيام بدراسة لتحديد إمكانية إحداث مناطق محمية "Zones protégées" للإنتاج البيولوجي وبدراسة معمقة حول أسواق التصدير في وضعها الحالي وآفاقها المستقبلية و إحداث معرف تجاري لتشخيص المنتوجات البيولوجية " logo" و التعريف بالمنتجات البيولوجية لدى المواطن التونسي.

V- قطاع تربية الماشية :

سجل معدل إنجازات قطاع تربية الماشية خلال الفترة الأولى من المخطط 2002-2004 نقصا بالمقارنة مع توقعات المخطط،حيث تراوحت نسب الإنجاز بين 91 % و 92 % بالنسبة لكل من إنتاج لحوم البقر والأغنام ولحم الديك الرومي والألبان.

و يعود هذا النقص إلى تأثر القطاع بالعوامل المناخية الصعبة التي عاشها خلال 4 مواسم متتالية بداية من موسم 1998-1999 إلى موسم 2001-2002.

1. قطاع الأعلاف:

أ. إنجازات فترة 2002-2004:

شهدت السنة الأولى للمخطط العاشر ظروف مناخية صعبة حيث سجل نقص هام في كميات الأمطار المسجلة ممّا أثر سلبا على المدخول العلفي الزراعي والرعوي، بينما إتسمت السنوات الثانية والثالثة بنزول كميات هامة من الأمطار وبكافة مناطق البلاد وهو ما مكن من تحسين مستوى المدخول العلفي بصفة هامة حيث بلغ معدل نسبة تغطية حاجيات القطيع بالإنتاج المحلي حوالي 98 % مقابل توقعات المخطط بـ 88 % و ذلك خلال الفترة 2002-2004.

تطور الموازنة العلفية خلال فترة 2002-2004

الوحدة: مليون وحدة علفية

	موسم 2001-2002		موسم 2002-2003		موسم 2003-2004		معدل نسبة الإنجاز (%)
	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	
- حاجيات القطيع	5304	5045	5390	5144	5475	5200	-
- المدخول العلفي	4568	4041	4767	5714	4862	5398	107
- الموازنة	- 736	- 1004	- 623	+ 570	- 613	+ 198	-
- نسبة التغطية (%)	86	80	88	111	89	104	-

أما إذا قارنا مستوى المدخول العلفي بالحاجيات التي تم تحديدها في إطار المخطط العاشر أي بدون إعتبار إنخفاض حجم القطيع، فإن مستوى نسبة التغطية سيكون في حدود 94 %.

ويقدر معدل إنجازات المدخول العلفي لتقديرات المخطط خلال الفترة 2002-2004 بحوالي 107%.

- الزراعات العلفية:

يقدر معدل المدخول العلفي المتأتي من الزراعات العلفية بحوالي 647 مليون وحدة علفية وهو ما يمثل 63 % من توقعات المخطط. ويعود هذا النقص في نسبة الإنجاز خاصة إلى تأثر هذه الزراعات بالظروف المناخية من ناحية وإلى قلة عناية الفلاحين بهذه الزراعات ذلك أن مردود الزراعات العلفية لا يزال ضعيفا خاصة بالنسبة للزراعات الخريفية السقوية بسبب عزوف الفلاحين عن إستعمال البذور الممتازة والتقنيات الفنية اللآزمة لتكثيف الإنتاج.

تطور إنتاج الزراعات العلفية
(بالمليون وحدة علفية)

	موسم 2001-2002		موسم 2002-2003		موسم 2003-2004		معدل نسبة الإنجاز (%)
	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	
أعلاف خريفية	852	263	920	724	959	632	59
- بعلية	600	133	641	532	673	486	60
- سقوية	252	130	279	192	286	146	57
أعلاف صيفية	102	129	117	99	125	94	94
المجموع	**954**	**392**	**1037**	**823**	**1084**	**726**	**63**

- المراعي:

شهد المردود العلفي للمراعي خلال موسمي 2002-2003 و 2003-2004 تطورا هاما بالمقارنة مع موسم 2001-2002 حيث قدر بحوالي 1670 مليون و 1450 ومليون وحدة على التوالي مقابل 685 مليون وحدة خلال موسم 2001-2002 وهو ما مكن من المساهمة في تغطية حاجيات القطيع بنسب متفاوتة حيث تراوحت مساهمته بين 13 % سنة 2002 و 38 % سنة 2003 و 28 % سنة 2004.

و نلاحظ في هذا المجال أن إنجازات تحسين المراعي تبقى دون أهداف المخطط ذلك أن الإقبال على هذا النشاط يبقى محدودا من طرف الفلاحين وذلك بالرغم من التشجيعات الممنوحة لفائدته.

- الأعلاف المركبة:

بلغ معدل إنتاج الأعلاف المركبة خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط 1.265 مليون طن وهو ما يمثل 89 % من أهداف المخطط. ويعود هذا النقص خاصة إلى تراجع إنتاج أعلاف المجترات الذي إنخفض خلال سنتي 2003 و 2004 نظرا لتقلص الطلب بسبب وفرة الأعلاف الخشنة وتحسن مردود المراعي.

تطور إنتاج الأعلاف المركبة

الوحدة: ألف طن

	موسم 2002		موسم 2003		موسم 2004		معدل نسبة الإنجاز (%)
	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	
- أعلاف الدواجن	897	940	918	880	941	900	97
- أعلاف المجترات	440	445	449	250	456	300	74
- أعلاف أخرى	49	40	50	20	51	20	53
الجملة	**1386**	**1425**	**1417**	**1150**	**1448**	**1220**	**89**

و يعادل هذا الإنتاج ما بين 1.035 مليار و 1.28 مليار وحدة علفية وهو ما يمثل 20 إلى 25 % من الحاجيات الغذائية للقطيع مقابل معدل نسبة تغطية مقدرة في إطار المخطط بحوالي 23 %.

كما يلاحظ في هذا المجال أن نوعية هذه الأعلاف لا تزال تشكو من عديد النقائص حيث أنها لا تستجيب في أغلب الأحيان إلى المواصفات المطلوبة.

- المخلفات الزراعية والصناعية:

يقدر معدل مساهمة المخلفات الزراعية والصناعية خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط بحوالي 1.048 مليار وحدة علفية وهو ما يفوق توقعات المخطط.

و تساهم المخلفات الزراعية بالقسط الأوفر (76 %) متأتي في أغلبه من مخلفات زراعة الحبوب.

ويبقى نشاط تثمين المخلفات عن طريق تحسين طرق الخزن والإستغلال والرفع من قيمتها الغذائية محدودا حيث أنه يقتصر تقريبا على معاملة التبن بمادة اليوريا وهو برنامج يقوم بتنفيذه ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى لفائدة الخواص غير أن إنجازاته لم تتعد 50 % من تقديرات المخطط.

ب. الإشكاليات والتدابير المقترحة:

تبين مختلف المعطيات آنفة الذكر أن قطاع الأعلاف لا يزال يشكو من عديد الصعوبات أهمها:

- تأثره بالظروف المناخية بصفة هامة ذلك أن أغلب المدخول العلفي يتأتى من الزراعات العلفية البعلية ومن المراعي والمخلفات الزراعية التي بدورها يتفاوت إنتاجها حسب هذه الظروف،

- قلة المربين الذين يكونون مخزون علفي لتغطية حاجيات قطيعهم بسبب قلة إمكانياتهم المالية من ناحية وتعويلهم على تدخلات الدولة لمساعدتهم على تخطي الفترات الصعبة،
- قلة مراقبة معامل صناعة العلف المركب بسبب عدم توفر الإمكانيات جعلت هذا الإنتاج لا يستجيب لمواصفات الجودة في أغلب الأحيان.

و تتمثل المقترحات لتخطي مختلف الصعوبات التي تعترض القطاع أساسا في:

- مزيد الإحاطة والتحسين والإرشاد للعناية بالزراعات العلفية وتكثيفها بإستعمال بذور ممتازة وتقنيات حديثة قصد الرفع من مردوديتها وتحسين نوعيتها،
- مزيد تنظيم مسالك إنتاج وترويج البذور العلفية وتكثيف مراقبة هذه البذور،
- تشديد مراقبة أغذية الحيوانات والمواد الأولية والمستحضرات على مختلف المراحل التي تمر بها من التوريد إلى الإستغلال وذلك خاصة بالإسراع في إستكمال مخبر مراقبة الأعلاف وتوفير الإمكانيات اللآزمة للقيام بعملية المراقبة،
- دعم حلقة البحث الميداني لنشر نتائج البحث العلمي في ميدان تثمين وخزن المخلفات الزراعية والصناعية.

2. تطور القطيع:

*** الأبقار:**

بلغ عدد قطيع الأبقار خلال سنة 2003 ما يقارب 450.3 ألف وحدة منتجة منها 201 ألف من السلالة المؤصلة و 249 ألف من السلالة المحلية والمهجنة مقابل 486.4 ألف أنثى منتجة منها 211.7 ألف من السلالة المؤصلة و 272.9 ألف من السلالة المحلية والمهجنة خلال سنة 2002 مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 7.4 % و 5.1 % و 8.6 % على التوالي. ويعود هذا التراجع إلى الظروف المناخية الصعبة التي شهدها القطاع خلال أربعة مواسم متتالية والتي أثرت سلبا على توفر الأعلاف بالإضافة إلى توقيف توريد الأراخي المؤصلة منذ سنة 2000 إثر ظهور مرض الإعتلالات الدماغية الإسفنجية بالبلدان المصدرة.

أما خلال سنة 2004 فإنه بإعتبار تحسن الظروف المناخية من ناحية و قرار توريد 6 آلاف أرخى من السلالة المؤصلة ينتظر أن يبلغ القطيع 209 ألف وحدة منتجة من السلالة المؤصلة أي بنسبة تطور بـ 3.9 % بالمقارنة مع سنة 2003 . أما القطيع المحلي والمهجن فينتظر أن يتواصل تراجعه ليكون في حدود 231 ألف أنثى

منتجة أي بإنخفاض بنسبة 7.2 % وذلك بسبب الإنخفاض الهام الذي سجله عدد الأراخي خلال سنة 2003 والتي يتم إستعمالها لتعويض الأبقار المستبعدة و تنمية القطيع.

ومقارنة بتوقعات المخطط فإن القطيع المؤصل سجل نسبة إنجاز بـ 94 % أما القطيع المحلي والمهجن فقد بلغت نسبة إنجازه 86 % فقط من توقعات المخطط.

*** الأغنام:**

شهد قطيع الأغنام خلال سنة 2003 تراجعا طفيفا بالمقارنة مع سنة 2002 حيث مر من 3.99 مليون وحدة منتجة إلى 3.924 مليون وحدة، مع الإشارة إلى أن قطيع سنة 2002 قد تراجع بنسبة 3 % بالمقارنة مع سنة 2001. أما خلال سنة 2004 فينتظر أن يتطور القطيع بنسبة 2 % ليبلغ حوالي 4 ملايين وحدة أنثوية مقابل نسبة تطور بـ 1 % مبرمجة في إطار المخطط، حيث ينتظر أن يمكن تحسن الظروف المناخية للسنة الثانية على التوالي من إعادة تكوين القطيع.

و إجمالا فإن معدل إنجازات القطيع بالمقارنة مع توقعات المخطط كانت في حدود 95 %.

*** الماعز:**

شهد قطيع الماعز خلال سنة 2002 تراجعا بنسبة 3.7 % بالمقارنة مع سنة 2001، حيث بلغ 798.4 ألف أنثى منتجة مقابل 829 ألف خلال سنة 2001 ، أما خلال سنة 2003 فقد إستقر تقريبا في نفس مستوى سنة 2002 (801.4 ألف أنثى منتجة).

و ينتظر أن يسجل قطيع الماعز تطورا بنسبة 2.5 % خلال سنة 2004 مقابل 1.7 % مبرمجة في إطار المخطط ليبلغ حوالي 820 ألف أنثى منتجة.

ومقارنة بتوقعات المخطط فإن معدل الإنجاز بالنسبة للقطيع خلال فترة 2002-2004 تقدر بحوالي 95 %.

*** الإبل:**

تطور قطيع الإبل من 66.5 ألف أنثى منتجة خلال سنة 2002 إلى 70 ألف أنثى خلال سنة 2003، أما خلال سنة 2004 فينتظر أن يكون القطيع في حدود 76 ألف أنثى. ومقارنة بتوقعات المخطط فإن معدل الإنجاز خلال فترة 2002-2004 يقدر بـ 101 %.

* الدواجن:

شهد قطيع دجاج اللحم تطورا متواصلا خلال الفترة الأولى من المخطط حيث من مر من 60.4 مليون سنة 2002 إلى 64.6 مليون خلال سنة 2003 و 70.5 مليون خلال سنة 2004 وهو ما مكن من تسجيل نسبة إنجاز لتقديرات المخطط بـ 106 %. أما دجاج اللحم التقليدي فقد كان معدل إنجازه بحوالي 1.55 مليون دجاجة وهو ما يمثل نسبة إنجاز بـ 100 % لتقديرات المخطط.

و بخصوص دجاج البيض فقد سجل القطيع خلال سنة 2003 تراجعا بنسبة 8 % بالمقارنة مع سنة 2002 حيث مر من 5.43 مليون إلى 5.015 مليون، و ينتظر أن يبلغ 5.21 مليون دجاجة خلال سنة 2004. ويمثل معدل هذه الإنجازات 96 % من تقديرات المخطط خلال فترة 2002-2004. ويعود هذا التراجع خاصة إلى الإجراءات التعديلية التي وقع إقرارها خلال سنة 2002 على مستوى البرمجة وذلك للتخفيف من حدة الأزمة التي مر بها القطاع خلال فترة 1999-2001 والتي إتسمت بوفرة الإنتاج وتدني الأسعار.

أما قطيع دجاج البيض التقليدي فقد بلغ معدله خلال نفس الفترة بحوالي 3.13 مليون دجاجة.

وفيما يخص الديك الرومي فقد كان معدل قطيعه 4.163 مليون وحدة وهو ما يمثل 93% من تقديرات المخطط.

* الأرانب:

بلغ معدل قطيع الأرانب خلال فترة 2002-2003 حوالي 103 ألف أنثى منها 27 % من التربية العصرية والبقية من التربية التقليدية وهو ما يمثل 82 % من تقديرات المخطط. ويعود هذا التراجع خاصة إلى تأثر القطاع العصري بمرض النزيف الدموي الرئوي الفيروسي وإرتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف.

* النحل:

كان للظروف المناخية الصعبة الأثر السلبي على قطاع النحل حيث أتلفت نسبة هامة من الخلايا وقد قدر معدل عدد الخلايا بـ 246 ألف (منها 92 % خلايا عصرية و 8 % خلايا تقليدية) وهو ما يمثل 79 % من تقديرات المخطط.

3. الإنتاج:

شهد إنتاج اللحوم الصافية خلال سنة 2003 تراجعا بنسبة 2.5 % بالمقارنة مع سنة 2002 حيث إنخفض من 295 ألف طن إلى 229 ألف طن ويعود هذا التراجع إلى إنخفاض إنتاج اللحوم الحمراء وخاصة منها لحوم الأبقار والأغنام التي

إنخفضت بنسب 10 % و 12 % على التوالي وذلك بسبب تأثر القطيع بالظروف المناخية الصعبة التي شهدها القطاع خلال 4 مواسم متتالية.

أما إنتاج اللحوم البيضاء فقد سجل تطورا ناتجا عن إرتفاع مستوى إنتاج دجاج اللحم بنسبة 6 % في حين بقي إنتاج لحم الديك الرومي في مستوى سنة 2002.

أما خلال سنة 2004 فينتظر أن يسجل إنتاج اللحوم الصافية تطورا بنسبة 5.5 % متأتية أساسا من تطور اللحوم البيضاء (+ 10.6 %) بينما ينتظر أن يستقر مجموع إنتاج اللحوم الحمراء في مستوى سنة 2003.

إنتاج اللحوم الصافية خلال فترة 2002-2004
بالمقارنة مع تقديرات المخطط

الوحدة: ألف طن

	موسم 2002		موسم 2003		موسم 2004		معدل نسبة الإنجاز (%)
	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	
لحم الأبقار	55	56	57	50.2	59	50	91
لحم الأغنام	50	50.7	51.3	44.7	52.7	45	91
لحم الماعز	8.2	8.3	8.3	8.2	8.4	8.2	99
لحم الدجاج	90.4	90	93	95.4	95.6	103.5	103
لحم الديك الرومي	24	22.6	24.7	22.9	25.5	27.4	98
لحوم أخرى	7.8	7.6	7.7	7.6	8	7.6	97
المجموع	**235.4**	**235.2**	**242**	**229**	**249.2**	**241.7**	**97**

وإجمالا تقدر نسبة إنجاز أهداف المخطط خلال الفترة 2002-2004 بـ 97 % ، مع الإشارة أن إرتفاع إنتاج اللحوم الحمراء خلال سنة 2002 كان نتيجة إرتفاع نسبة الإستبعاد للقطيع المنتج بسبب قلة توفر الأعلاف.

ولمجابهة حاجيات الإستهلاك من اللحوم خلال سنة 2003 تم توريد حوالي 1600 طن من لحوم الأبقار.

*** إنتاج الألبان:**

شهد إنتاج الألبان خلال سنة 2003 تراجعا بالمقارنة مع سنة 2002 بحوالي 5.7 % حيث مر من 945 ألف طن إلى 891 ألف طن وذلك لعدة أسباب أهمها إنخفاض حجم القطيع و إستقرار الإنتاجية في مستوى سنة 2001 بسبب الظروف المناخية الصعبة التي عاشها القطاع خلال المواسم الأخيرة بالإضافة إلى التأخير

المسجل في إستخلاص المربين من مبيعات الحليب وهو ما جعلهم يعيشون صعوبات مالية أثرت سلبا على حجم القطيع وعلى إنتاجيته.

أما خلال سنة 2004 فينتظر أن تسترجع إنتاجية الأبقار نموها العادي وهو ما سيمكن من تطوير الإنتاج بنسبة 3.3 % ليكون في حدود 921 ألف طن.

وإجمالا فإن إنجازات قطاع الألبان كانت دون أهداف المخطط بالنسبة للإنتاج (91 %) والتجميع عبر الشبكة الوطنية للتجميع (86 %) وكذلك التصنيع (89 %).

تطور منظومة الألبان خلال فترة 2002-2004

الوحدة: ألف طن

	موسم 2002		موسم 2003		موسم 2004		معدل نسبة الإنجاز (%)
	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	تقديرات	إنجازات	
- حليب أبقار	951	927	**990**	872	1035	901	91
- حليب أغنام وماعز	19	18	20	19	20	19	95
- الجملة	**970**	**945**	**1010**	**891**	**1055**	**920**	**91**
التجميع	520	485	555	458	585	485	86
التصنيع	591	563	616	529	651	560	89

أما عدد مراكز تجميع الحليب فقد تطور من 279 مركزا بسعة 1.86 مليون لتر في اليوم خلال سنة 2002 إلى 286 مركزا بطاقة 1.96 مليون لتر في اليوم خلال سنة 2003 وينتظر أن يبلغ 296 مركزا بطاقة 2 مليون لتر خلال سنة 2004. ويكون بذلك معدل نسبة إنجاز تقديرات المخطط في حدود 92% بالنسبة للعدد و 106 % بالنسبة للطاقة.

*** البيض:**

شهد إنتاج البيض خلال سنة 2003 إنخفاضا بالمقارنة مع سنة 2002 حيث مر من 1487 مليون وحدة إلى 1390 مليون وحدة وذلك إثر إتخاذ جملة من الإجراءات التعديلية للحد من وفرة الإنتاج وتدني الأسعار والتي من أهمها التقليص في عدد الأمهات من 61.5 ألف إلى 56 ألف أم. وإجمالا فقد كان معدل إنجاز توقعات المخطط في حدود 97 %. وقد مكن هذا الإنتاج من تزويد السوق في ظروف عادية مع تكوين مخزونات تم إستعمالها خلال فترات إرتفاع الطلب وخاصة منها شهر رمضان.

*** إنتاج العسل:**

بلغ معل إنتاج العسل خلال سنتي 2002 و 2003 حوالي 1672 طنا وهو ما يمثل 57% من تقدرات المخطط لهذه الفترة. ويعود ضعف نسبة الإنجاز إلى إتلاف عدد هام من الخلايا العصرية والتقليدية خلال سنة 2002 بسبب الظروف المناخية الغير ملائمة. و ينتظر أن يمكن تحسن الظروف المناخية من تجديد القطيع وتحسن مستوى الإنتاجية خلال سنة 2004 حيث سيكون الإنتاج في حدود 3800 طنا.

4. الإجراءات المصاحبة:

أ. التحسين الوراثي:

تواصل خلال الثلاث سنوات الأولى للمخطط العاشر العمل لتنفيذ مختلف برامج التحسين الوراثي والتي ترتكز أساسا على 8 عناصر. وقد تم في هذا المجال وبإعتبار الإنجازات المحتملة لسنة 2004 إنجاز ما يلي:

- ترقيم الماشية :

يقدر معدل نسبة إنجاز توقعات المخطط لبرنامج ترقيم الماشية حوالي 71 % بالنسبة لمختلف أنواع الترقيم. و يعود هذا النقص في الإنجاز إلى محدودية إمكانيات المصالح الجهوية لديوان تربية الماشية من ناحية وإلى التأخير المسجل في إصدار كراس الشروط الذي سيمكن الهياكل المهنية والخواص من المشاركة في القيام بهذه العملية.

- مراقبة إنتاجية الماشية:

بلغت نسبة إنجاز مراقبة إنتاجية الألبان من صنف " أ " و " ب " لدى البقر الحلوب 59 % من تقديرات المخطط، أما مراقبة إنتاجية المجترات الصغرى فقد كانت في حدود 47 % بالنسبة للألبان و 65 بالنسبة لنمو الخرفان.

- برنامج التلقيح الإصطناعي :

بلغت نسبة إنجاز هذا البرنامج 89 % بالنسبة للأبقار و 51 % بالنسبة للمجترات الصغرى، مع الإشارة إلى أن عملية خوصصة مسالك التلقيح الإصطناعي شهدت تطورا حيث بلغت نسبة الخوصصة 54 % من جملة المسالك التي يقدر عددها بـ 82 مسلكا.

- برنامج التهجين الصناعي : بلغت نسبة إنجازه 64 %. كما أنه في إطار تنفيذ خطة تنمية اللحوم الحمراء تواصل توزيع البذور الحيوانية ومستلزمات برمجة التناسل مجانا على المربين الراغبين في التهجين الصناعي بسلالات لحمية.

- برنامج السفاد الطبيعي : شمل توزيع الفحول نسبة 34 % بالنسبة للأبقار و 72 % بالنسبة للأغنام والماعز.

- **برنامج دفاتر الأنساب:** بلغت نسبة إنجاز البرنامج في مجال تسجيل الإناث 84 % بالنسبة للأبقار و 60 % بالنسبة للأغنام.

- **برنامج تقييم الخصائص المظهرية للأبقار:**
يقدر معدل إنجاز تقديرات المخطط لهذا البرنامج بـ 90 % بالنسبة لإناث الأبقار و 27 % بالنسبة لإناث الأغنام.

وتظهر مختلف المعطيات نقصا في نسب الإنجاز لجل برامج التحسين الوراثي وذلك بسبب نقص في الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة بالمقارنة مع الأهداف المرسومة من ناحية و عدم توفر الإطار القانوني أو الترتيبي والتنظيمي الذي سيمكن المهنة من أخذ المشعل عن الإدارة للقيام بعدد من هذه الأنشطة من ناحية أخرى.

ب. الصحة الحيوانية و جودة المنتوجات من أصل حيواني:
تواصل خلال فترة 2002-2004 العمل على حماية الصحة الحيوانية وهو ما مكن من المحافظة على القطيع في حالة عادية حيث لم تسجل سوى بعض الحالات من جدري الأغنام ومرض اللسان الأزرق في بعض المناطق وقد تم تطويقها والقضاء عليها. كما أنه إثر ظهور مرض الحمى القلاعية من صنف SAT 2 بالقطر الليبي تم تنظيم حملة تلقيح إستعجالية للماشية بالولايات الحدودية الجنوبية ضد هذا الفيروس. كما تم تشديد المراقبة ضد تسرب الحيوانات. وقد شملت حملات التلقيح خلال فترة 2002-2004 المعدلات السنوية التالية:

- الحمى القلاعية: 326 ألف رأس من الأبقار أي 69 % من أهداف المخطط و 3.86 مليون رأس من الأغنام والماعز أي 85% من أهداف المخطط،
- جدري الأغنام: 2.78 مليون رأس أي 73 % من أهداف المخطط، وقد تراجعت نسبة الإنجاز بسبب تقلص عدد البؤر المسجلة،
- مرض اللسان الأزرق: 2.32 مليون رأس من الأغنام أي 61 % من تقديرات المخطط،
- الحمى المالطية: 1.225 مليون أنثى من الأغنام والماعز أي 52 % من أهداف المخطط
- الإجهاض المعدي: 50 ألف رأس من إناث الأبقار أي 28 % من تقديرات المخطط،
- داء الكلب: 433 ألف رأس من الكلاب أي 92 % من أهداف المخطط.

كما تواصل تنفيذ حملة مقاومة سل الأبقار بالقطاع المنظم وبعض القطعان التابعة للخواص. من ناحية أخرى و نظرا لتواصل إنحباس الأمطار خلال سنة

2002 تواصل تنفيذ حملات تلقيح الأغنام والماعز ضد الطفيليات الباطنية والجلدية و قد شملت على التوالي 3.87 مليون رأس و 2.98 مليون رأس.

وبخصوص قطاع الدواجن تجدر الإشارة إلى أنه لم تسجل حالات مرضية سوى بعض البؤر من السلمونالا، كما تمّ على إثر ظهور مرض إنفلونزا الدواجن بشمال أوروبا إتخاذ الإجراءات اللآزمة لمنع تسرب هذا المرض. وقد تواصلت مراقبة منشآت تربية الدواجن حيث تمت تغطيتها كليا، أما منشآت الذبح فقد أصبح عدد المذابح التي تخضع إلى مراقبة بيطرية مستمرة 3 من جملة 14 منشآة للذبح.

و من ناحية أخرى تواصل العمل في إطار خطة البحث عن الرواسب في الأغذية من أصل حيواني ويتم رفع تقرير سنوي إلى المصالح المعنية بالإتحاد الأوروبي. وبالرغم من هذه الإنجازات فإن المراقبة الصحية لقطاع الدواجن لا تزال دون المأمول وذلك بسبب قلة توفر الموارد المادية والبشرية خاصة بالجهات التي تعرف كثافة هامة لمنشآت الدواجن.

و بخصوص مراقبة المنتوجات من أصل حيواني فإن الإنجازات لا تزال ضعيفة جدا بالنسبة للحوم الحمراء والألبان.

ج. تحسين البنية الأساسية لحماية الصحة الحيوانية والمنتوجات من أصل حيواني:

يتمثل هدف المخطط العاشر في هذا المجال في تأهيل المخابر التابعة لمعهد البحوث البيطرية وبناء مخبر الصحة الحيوانية وإتمام بناء مخبر علم الفيروسات. وقد تم خلال سنتي 2002 و 2003، إنجاز تقديرات المخطط بخصوص إقتناء التجهيزات.

كما تم إنهاء بناء مخبر الصحة وسلامة المواد الغذائية. أما مخبر الصحة الحيوانية فستبدأ أشغاله خلال سنة 2004. و بخصوص تدعيم مخبر علم الفيروسات بوحدة (P3) فلم يتم إلى حد الآن، مع الإشارة إلى أن هذه الوحدة تكتسي أهمية خاصة نظرا لإمكانية إستغلالها لتشخيص مرض جنون البقر.

أما بالنسبة للأهداف الخاصة بالموارد البشرية فإن إنجازها لا يزال يشهد بعض التأخير. كما أن عملية تغيير الصبغة القانونية للمعهد بهدف تمكينه من مرونة في التصرف تتلائم ومهامه مازالت في طور الإنجاز.

د. قطاع الخيول والحوافر:

شهد قطاع تربية الخيول العربية تطورا في عدد الولادات حيث إرتفع من 297 ولادة سنة 2001 إلى 352 خلال سنة 2002 و 340 خلال سنة 2003 مع الإشارة إلى أن 24 % من هذه الولادات ناتجة عن فحول أجنبية.

كما شهد عدد الأفراس العربية الأصيلة المسفدة بفحول أجنبية تطورا حيث شملت هذه العملية خلال سنة 2003 حوالي 28 % من مجموع الأفراس المسفدة.

أما بالنسبة للخيول الإنقليزية فقد تم خلال سنة 2002 المصادقة على دفتر الأنساب التونسي للخيول الإنقليزية من طرف المنظمة العالمية المشرفة على هذا القطاع.

وبخصوص الخيول البربرية فقد تم خلال سنة 2003 الشروع في إنجاز برنامج لتنظيم هذه السلالة يرتكز أساسا على تعريف هذه الخيول والتثبت من نسبها عن طريق التحليل الجيني لتمكينها من وثائق نسب رسمية في مرحلة أولى وإصدار دفتر الأنساب لهذه السلالة في مرحلة ثانية. كما تم فتح مراكز تجويد لخيول مقعد بكل من معتمديات نفزة وعين دراهم وسجنان.

كما سيتم خلال سنة 2004 إبرام إتفاقية ثنائية بين الإصطبلات الوطنية التونسية والإصطبلات الوطنية الفرنسية لتركيز وحدة للتقليح الإصطناعي. وفي مجال السباقات ، تم خلال سنة 2003 إدراج 37 سباق خاص بالخيول العربية المتأتية من فحول أجنبية.

5. الإستنتاجات والمقترحات:

يستنتج من خلال المعطيات الخاصة بإنجازات سنوات 2002 و 2003 والإنجازات المحتملة لسنة 2004 أن قطاع تربية الماشية لم يتمكن من بلوغ أهداف المخطط وذلك خاصة بالنسبة للألبان واللحوم الحمراء. وقد تأثر مردود كلا القطاعين بتزامن عدد من العوامل التي من أهمها:

- تراجع حجم القطيع بسبب قلة الأعلاف من ناحية وتوقيف التوريد بالنسبة للأبقار لظروف صحية بالإضافة إلى الذبح العشوائي للإناث المنتجة،
- تراجع المردودية الفردية بسبب تغيّر نمط التغذية وتأثر الحيوانات بتوالي 4 سنوات من الجفاف،
- الصعوبات المالية التي واجهها المربون بسبب عدم تمكنهم من مستحقاتهم لدى مركزيات الحليب والتي جعلتهم يتخلصون من نسبة هامة من قطيعهم،
- محدودية الطاقة الجينية الحالية لقطيع الأبقار في مجال إنتاج اللحوم،

- إنعدام التنظيم بمسالك تسويق الدواب وكذلك بالمسالخ.

وقد تم خلال سنة 2003 إعداد خطة لإعادة توازن منظومة الألبان ترتكز أساسا على توريد 12 ألف أرخى من السلالة المؤصلة على مدى سنتين وتوسيع قاعدة الإنتقاء قصد تكثيف إنتاج الأراخي و دعم إنتاجية الأبقار بالإضافة إلى إستعادة الأراخي المؤصلة والمولودة محليا. غير أن نجاح هذه الخطة يبقى رهين تطبيق عدد من الإجراءات المصاحبة والتي من أهمها:

- تطهير الوضعية المالية للمؤسسات الصناعية لتواكب التطور المرتقب في الإنتاج،
- وضع الآليات الضرورية لتمكين المربين و مراكز التجميع من مستحقاتهم في إبانها،
- مقاومة ذبح الإناث التي هي في طور الإنتاج،
- دعم عمليات مراقبة جودة الألبان على مستوى مختلف حلقات المنظومة وتوظيف المنح المرصودة لتحسين الجودة،
- إقرار العمل بنظام تسعيرة الحليب حسب الجودة خاصة وأنه قد تم إنجاز دراسة في الغرض.

وبالنسبة للحوم فيتعين العمل على تنفيذ ما جاءت به الدراستين الخاصتين بتأهيل أسواق الدواب وتأهيل المسالخ بالإضافة إلى دفع برامج التأطير وتحسين السلالات و رفع إنتاجية مختلف أنواع اللحوم (أبقار وأغنام وماعز) التي لا تزال دون الأهداف المرسومة.

في مجال التحسين الوراثي فسيمكن إنطلاق العمل بنظام ترقيم الماشية الجديد و إستعمال المنظومة المعلوماتية لمعطيات قطاع تربية الماشية وتوظيفها لتثمين نتائج برامج التحسين الوراثي من إعطاء دفع جديد في هذا الميدان. و تعد هذه المرحلة إنتقالية على مستوى إعادة توزيع الأدوار قصد دفع المهنة للقيام بعدد من برامج التحسين الوراثي من ناحية وعلى مستوى التحديات التي يواجهها القطاع في مجال تحسين الجودة وتحسين القدرة التنافسية للمنتوجات الحيوانية من ناحية أخرى.

لذلك فإن القطاع مدعو إلى بذل مزيد من المجهودات و ذلك خاصة من ناحية وضع الإطار القانوني والتنظيمي الذي يضبط طرق تنفيذ مختلف هذه الأنشطة وذلك عبر إصدار قانون تربية الماشية وكراسات الشروط الخاصة بمختلف الأنشطة (مثل ترقيم الماشية ومراقبة الإنتاجية) مع العمل على تدعيم التكوين والإحاطة والتأطير لإنجاح هذه المرحلة.

أما بالنسبة لقطاع الدواجن فيتعين العمل لمزيد إحكام عملية البرمجة وآليات التدخل لتعديل السوق ومزيد التحكم في كلفة الإنتاج عبر إدماج مواد علفية محلية

و التخفيض في المعاليم الديوانية عند توريد بعض المواد والإسراع بإصدار كراس الشروط المنظم لمسالك توزيع منتوجات الدواجن و الإنطلاق في تطبيقه.

وبالنسبة لقطاع الإبل والحوافر و قطاعي تربية النحل وتربية الأرانب فإنه من الضروري إنجاز إحصاءات خاصة بمختلف هذه القطاعات للوقوف على أهميتها وعلى مختلف الصعوبات التي لا تزال تعترضها.

وبخصوص الصحة الحيوانية ومراقبة جودة المنتوجات من أصل حيواني يتعيّن العمل على دعم المصالح المختصة بالإمكانيات اللآزمة لتحسين مستوى التغطية في هذا المجال.

VI- قطاع الصيد البحري :

رسم المخطط العاشر للتنمية أهدافا رئيسية ترمي إلى إحكام إستغلال الثروة السمكية من خلال تحقيق التوازنات على مستوى توزيع مجهود الصيد بين مختلف المناطق وذلك بالتخفيض من ضغط إستغلال الأصناف القاعية بمناطق الجنوب والوسط والرفع في المقابل من قدرات إستغلال هذه الأصناف بالمناطق الشمالية وأعالي البحار ، بالإضافة إلى دفع نشاط صيد الأصناف السطحية وخاصة منها السمك الأزرق في المناطق الساحلية وتطوير إنتاج تربية الأسماك . كما يهدف المخطط إلى دعم نشاط البحث العلمي التطبيقي لمساندة مجهود الإنتاج مع المحافظة على الوسط البحري بالإضافة إلى الرفع من القدرة التنافسية للمنتجات السمكية وتثمينها علاوة على تنمية ترويجها داخليا وخارجيا .

أما على مستوى الإنجازات وبخصوص إحكام التصرف في الموارد البحرية فقد تم تسجيل تقدم في إتجاه تخفيف الضغط على إستغلال الموارد القاعية وذلك من خلال السير قدما في تحقيق أهداف الخطة الوطنية لتنمية نشاط صيد السمك الأزرق بالإضافة إلى الدفع الذي أعطته القرارات الرئاسية المعلنة يوم 22 جانفي 2003 والتي مكنت من تذليل الصعوبات التي كانت تحول دون إنخراط جميع المهنيين في الجهود المبذولة لحماية الموارد السمكية خاصة في منطقة خليج قابس .

أما فيما يتعلق بدعم نشاط البحث العلمي التطبيقي فقد شملت البحوث خاصة تقييم وتحيين المعطيات الخاصة بالمخزون السمكي القاعي والعائم وإعداد خرائط تبرز التوزيع الجغرافي لهذا المخزون ووضع هذه النتائج البحثية على ذمة المهنة بالإضافة إلى تطوير تقنيات الصيد عبر السعي إلى إدخال تقنيات صيد جديدة وعصرية، علاوة على دراسة التسمم البيئي بمواقع جمع القوقعيات وتقييم المخزون السمكي بأربعة سدود (سيدي سالم وبئر مشارقة ونبهانة وملاق) .

وفي مجال تطوير قطاع تربية الأسماك فقد تم إنجاز إستثمارات هامة في مجالي تسمين التن وتربية القوقعيات بالإضافة إلى تسجيل مبادرات إستثمارية أخرى جادة علاوة على توسعة مشاريع تربية الأسماك البحرية القائمة . كما تم إعداد خطة وطنية للنهوض بقطاع تربية الأسماك في المياه العذبة والمالحة تنفيذا للقرار الرئاسي في هذا الشأن ويجري حاليا الإستعداد لوضع برنامج تنفيذي لها .

وبخصوص دعم القدرة التنافسية للقطاع فقد تعززت النتائج المحققة في هذا المجال وخاصة تلك التي تتعلق بتحسين الأوضاع الصحية بموانى الصيد وبمؤسسات التحويل والتكييف ، إضافة إلى دعم وسائل المحافظة على جودة المنتوج من السمك الأزرق وفقا للبرنامج التنفيذي للخطة الوطنية .

1- إنجازات فترة 2002-2004 :

أ- الإنتاج :

بلغ المعدل السنوي لإنتاج الصيد البحري وتربية الأسماك خلال الفترة 2002-2004 حوالي 97،1 ألف طن مقابل تقديرات للمخطط بـ 108،3 ألف طن أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 90% .

ويعزى هذا النقص في الإنجاز بالأساس إلى بلوغ نسب إنتاج دون أهداف المخطط بالنسبة لصيد السمك الأزرق (نسبة إنجاز 81%) من جراء التأخير المسجل في إنجاز الوحدات الجديدة المدرجة في نطاق الخطة الوطنية لتنمية هذا النشاط (45 وحدة منجزة مقابل 70 وحدة مبرمجة خلال الفترة 2002-2004) .

وفي المقابل سجل إنتاج الصيد الساحلي نسبة إنجاز فاقت تقديرات المخطط (102%) ، وهو ما يعتبر مؤشرا إيجابيا يوحي بأن أسطول الصيد بالجر تراجع عن إستغلال المناطق المخصصة للصيد الساحلي بفضل إحكام تطبيق التراتيب الحمائية للثروة السمكية ومتابعة الوضع البيولوجي للأصناف المستغلة بالإضافة إلى المجهودات المتواصلة على مستوى تأهيل هذا النوع من الأسطول .

أما إنتاج الأنواع الأخرى من الصيد فقد سجل نسبة إنجاز بـ 82% مرده أساسا تقلص إنتاج صيد التن سنة 2003 .

ب- التصدير :

ينتظر أن يبلغ المعدل السنوي للكميات المصدرة من منتوجات البحر خلال الثلاثة سنوات الأولى من المخطط حوالي 15،7 ألف طن مقابل توقعات بـ 15،5 ألف طن أي بنسبة إنجاز 102% . مع الإشارة أن العائدات سجلت أرقاما قياسية خلال سنتي 2002 و 2003 حيث بلغت على التوالي 134،6 م.د و 144،7 م.د . وتتأتى هذه الإنتعاشة على مستوى التصدير خاصة من عائدات الأسماك الطازجة والحية وخاصة منها التن الأحمر الذي يتم تسمينه بالأقفاص العائمة لمشاريع تربية الأسماك والذي يتمتع بقيمة تجارية عالية بالإضافة إلى القشريات والرخويات .

ج- الإستثمار :

بلغت الإستثمارات في قطاع الصيد البحري بما في ذلك البنية الأساسية خلال الفترة 2002-2004 من المخطط حوالي 148 م.د مقابل توقعات قدرت بـ 104 م.د .

وقد كانت الإستثمارات دون التوقعات بالنسبة للإدارة والمؤسسات العمومية وذلك للأسباب التالية :

- التأخير الحاصل في إنجاز مشاريع البنية الأساسية الموانئية خاصة على مستوى حماية مرفأ سيدي مشرق وميناء الشابة وتوقف أشغال توسيع ميناء جرجيس ،
- توزيع الإستثمارات حسب حاجيات القطاع لإنجاز بعض المشاريع التابعة لوكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري على غرار عمليات الجهر ،
- التأخير في إقتناء رافعة سفن جديدة لميناء جرجيس نتيجة لعدم إستكمال إنجاز حوض الرافعة .

أما بالنسبة للقطاع الخاص فإن الإستثمارات تجاوزت التوقعات بنحو 60% وتتأتى الزيادة خاصة من بعث مشاريع تسمين التن الأحمر بواسطة الأقفاص العائمة (38 مليون دينار) والتي لم تكن مدرجة ضمن مشاريع المخطط العاشر . وإذا ما تم إستثناء الإستثمارات المتأتية عن مشاريع تسمين التن الأحمر فإن الإستثمارات المنجزة تكون في مستوى التوقعات .

وتجدر الإشارة أن الخطة الوطنية لتنمية نشاط صيد السمك الأزرق المعلن عنها يوم 12 مارس 2001 ساهمت بحوالي 25 مليون دينار من إجمالي الإستثمارات خلال فترة 2002-2004 وتتوزع هذه الإستثمارات حسب مكونات الخطة على النحو التالي :

- صنع 45 وحدة عصرية للصيد بقيمة 19 مليون دينار من ضمن 100 وحدة مبرمجة ،
- تركيز 13 مصنع للثلج بقيمة 2 مليون دينار من جملة 15 مصنعا مبرمجا ،
- إنجاز وحدتين لتنظيف مستلزمات الصيد بقيمة 0،3 مليون دينار من جملة 10 وحدات مبرمجة ،
- تركيز 4 مصانع لتحويل وتجميد الأسماك بكلفة 3 مليون دينار من جملة 10 مصانع مبرمجة ،
- تهيئة عديد الفضاءات الخاصة ببيع الأسماك بالمناطق البلدية . وسيتواصل هذا المجهود لتهيئة ما تبقى من فضاءات مع إحداث نقاط بيع جديدة .
- إقتناء 38 شاحنة مبردة بكلفة 1،3 مليون دينار من جملة 50 مبرمجة .

2- الإصلاحات والسياسات والإجراءات المصاحبة :

شهد قطاع الصيد البحري خلال السنوات الأولى من المخطط دخول إصلاحات وسياسات تنموية تهدف إلى تحسين مردودية القطاع من خلال مزيد إحكام حماية الثروة السمكية من الصيد الجائر والإستغلال الأفضل للبنية الأساسية الموانئية

وحسن التصرف في المحروقات المدعمة والمستهلكة من طرف مراكب الصيد البحري .

ففي مجال حماية الثروة السمكية إنطلقت خلال هذه المرحلة من المخطط (سنة 2003) تجربة تركيز نظام مراقبة نشاط أسطول الصيد بواسطة الأقمار الإصطناعية وذلك في إطار السعي لتأمين حماية أفضل للثروات السمكية من مخاطر الصيد العشوائي ، ذلك أن ما يتيحه نظام المراقبة الحينية للمراكب العاملة في عرض البحر من معلومات بخصوص مواقع تواجدها من شأنه أن يؤمن التدخل السريع لمعاينة المراكب المخالفة أو الحيلولة دون إرتكابها لتجاوزات تضر بتوازنات الثروة السمكية وديمومتها . كما سيمكن النظام الجديد للمراقبة من تأمين النجدة في الوقت المناسب وبالسرعة المطلوبة لإنقاذ المراكب والطواقم المهددة بالغرق .

وتواصلا لجهود حماية الثروة السمكية فقد أدخلت القرارات الرئاسية المعلنة بتاريخ 22 جانفي 2003 والتي تعد إحدى الإصلاحات الرئيسية التي أدخلت تصويبا على محاور العمل المعتمدة لحماية الثروة بخليج قابس . وإتسمت هذه القرارات بالشمولية والتكامل وتعدد الأبعاد حيث أخذت صبغات مختلفة تنظيمية ووقائية وردعية .

أما فيما يتعلق بالبنية الأساسية المينائية فقد تم إصدار القانون عدد 47 لسنة 2002 المؤرخ في 14 ماي 2002 المتعلق بموانى الصيد البحري .

ويهدف هذا القانون خاصة إلى وضع القواعد العامة لإستغلال تلك الموانى والتي تتمحور حول :

- تحديد قواعد السلامة بالموانى ،
- ضبط قواعد إستغلال الموانى سواء من قبل السلطة المينائة أو في إطار إشغالات وقتية أو لزمات ،
- ضبط نظام العمل بالموانى بشكل يضمن تواصل إستغلال الميناء على كامل اليوم والأسبوع ،
- بيان الأفعال الغير المشروعة وضبط العقوبات المطبقة عليها وتحديد الجهات الإدارية المؤهلة لرفع المخالفات ،

وستساهم الإجراءات والضوابط المضمنة بهذا القانون في الرفع من آداء موانى الصيد البحري وتأمين سلامة الصيادين البحريين وطمأنة المتدخلين والمستثمرين في القطاع .

كما تم خلال نفس السنة إصدار الأمر المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي للوكالة الذي أعطى لبعض الموانى أهمية من حيث إعادة تصنيفها وضبط مشمولاتها وتوفير وسائل العمل الضرورية نحو تدعيم اللامركزية والتنسيق بينها وبين مختلف الموانى التابعة لها جهويا .

وفي نفس الإطار تم إصدار النصوص الترتيبية التالية :

- الأمر عدد 2504-2003 المؤرخ في 9 ديسمبر 2003 المتعلق بالمصادقة على كراس شروط منح لزمة لإستغلال وإستعمال الملك العمومي لموانى الصيد البحري ،
- قرار السيد وزير الفلاحة والبيئة والموارد المائية في 30 جانفي 2004 والمتعلق بالنظام النموذجي لموانى الصيد البحري وهو يحدد الأحكام والضوابط الخاصة بـ :

- الدخول إلى الميناء ورسو السفن وطريقة إستعمال الأرصفة ،
- إستعمال مختلف الأجهزة والمعدات والإنتفاع بالخدمات المينائية ،
- التراتيب الخاصة بحماية المياه والأراضي المهيئة والأرصفة والمنشآت التابعة للميناء ،
- إستعمال بيوت التبريد والفضاءات المخصصة للإتجار في منتجات الصيد البحري .

وفي إطار تحسين مستوى التصرف في الوقود المدعم ومتابعة إستعماله ، تم تركيز خط تراسل بين الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية عبر وكالة موانى وتجهيزات الصيد البحري لإستغلال الشبكة المعلوماتية المتوفرة لديها وذلك لتبادل المعطيات الخاصة بتطبيقة التصرف في الوقود المدعم والمستهلك من قبل مختلف مراكب الصيد النشيطة .

ومن ناحية أخرى ، وسعيا لتأهيل أسطول الصيد الجديد بمختلف أصنافه للقيام بنشاطه وفق متطلبات الصيد الحديث ، تم إصدار قرار وزاري بتاريخ 19 ديسمبر 2002 يضبط الشروط الفنية الدنيا لصنع وتوريد وحدات الصيد .

3- الإستنتاجات والإقتراحات :

على ضوء النتائج المسجلة خلال الثلاثة سنوات الأولى من المخطط ، يمكن لقطاع الصيد البحري وتربية الأسماك أن يسجل مزيدا من التحسن على مستوى أدائه لبلوغ الأهداف الكمية والنوعية خلال الفترة المتبقية وذلك من خلال مزيد العناية بالمسائل المطروحة والتي تعترض مسيرته .

و من أهم هذه المسائل نذكر ما يلي :

- إستمرار ظاهرة الإمعان في إرتكاب المخالفات رغم التراجع المسجل في عددها ونوعيتها على إثر القرارات الرئاسية التي تم إتخاذها مؤخرا ،
- ضعف حماس الصيادين لتوسيع مجال نشاطهم ليشمل المناطق البعيدة وذلك لعدم تغطية أخطار التأمين بالنسبة للمراكب العاملة في تلك المناطق ،
- البطء المسجل على مستوى إنجاز المشاريع المدرجة ضمن الخطة الرئاسية لتنمية نشاط صيد السمك الأزرق والذي مرده خاصة تواضع القدرات المالية للباعثين وإفتقارهم للضمانات البنكية المطلوبة ،
- ضعف إقبال المستثمرين على إنجاز مشاريع لتربية الأسماك ،
- الإستغلال العشوائي والمجحف للموارد السمكية بالسدود وغياب هياكل مهنية (مجامع تنمية) لتنظيم هذا النشاط .

ولمعالجة هذه الإشكاليات فإنه من المقترح إتخاذ الإجراءات التالية :

- مزيد تكثيف حملات توعية المنتجين البحريين بالمقتضيات التنظيمية لحماية الثروة ومتابعة نشاطهم عن كثب بواسطة الأقمار الصناعية لتغطية كامل أسطول الصيد بالجر وصيد التن وصيد السمك الأزرق ،
- الإسراع بإصدار النصوص الترتيبية المساعدة على تأمين مراكب الصيد في المناطق البعيدة الموكول أمر إعدادها إلى وزارة تكنولوجيات الإتصال والنقل ،
- إيجاد الحلول الكفيلة بمعالجة صعوبة تمويل صنع الوحدات العصرية لصيد السمك الأزرق حتى يتسنى إنجاز بقية الوحدات المبرمجة بالخطة الرئاسية في الآجال المحددة ،
- بعث مشاريع نموذجية لتربية الأحياء المائية لتمكين المستثمرين من الوقوف عليها والنسج على منوالها مع حفز البنوك على تمويل هذه المشاريع وشركات التأمين على تغطيتها ،
- التشجيع على بعث مجامع تنمية لإستغلال المسطحات المائية .

VII- الموارد البشرية :

1- البحث العلمي الفلاحي :

أ - إنجازات فترة 2002-2004 :

تُعتبر الثلاث سنوات الأولى من المخطط العاشر مرحلة تحضيريّة وانتقالية للإصلاحات الهيكليّة لقطاع البحث العلمي الفلاحي حيث وقع إعداد بعض الدّراسات تتعلق بالمحاور التّالية :

- إعداد خطّة شاملة لدعم البحث الجهوي على جميع المستويات (الهياكل والبرامج و الاستثمارات)،
- وضع الخطوط المرجعيّة لإقرار اللامركزيّة الإداريّة والماليّة على المستوى الجهوي،
- إدخال طريقة المُنافسة بين فرق البحث لإنجاز عمليّات بحثيّة تتعلق بالمواضيع المطلوبة من طرف مستعملي نتائج البحث،
- وضع آليّات لمُتابعة وتقييم عمليّات البحث وملائمة عملية فتح الإعتمادات مع خصوصية برامج البحث .

كما يتمّ حاليا إعداد النّصوص الترتيبيّة لإعادة هيكلة مؤسّسات البحث الفلاحي المنظّمة للمعهد الموّحّد والمراكز الجهويّة للبحث التّنموي والمراكز المُختصّة المُزمع إحداثها و تركيز برامج بحث جهوية.

و قد تمثلت أهم الإنجازات في ميدان البحث خلال سنوات 2002 و2003 و 2004 في مواصلة تنفيذ 200 عملية بحث تندرج في إطار عقود أهداف تمّ إمضاؤها منذ سنة 1998 وتم تعزيزها ببعض العمليّات الإضافية اهتمت بمجالات جديدة على غرار النباتات الطبية وبعض الزراعات الجديدة كالأنديف.

كما تم وضع الخطوط المرجعية لإقرار اللامركزية الإدارية و المالية في مستوى الأقطاب الجهوية للبحث التنموي ، و وضع الخلايا الأوليّة لهياكل جهويّة بتركيز فرق قارّة بالجهات ودعمها بإمكانيات العمل ممّا مكّنها من الانخراط في المسيرة الجهويّة للتّنمية من خلال عقود بحث تنمويّة جديدة .

وتم كذلك تنظيم ورشات تقييم نتائج البحث و ملتقايات و معارض قصد التعريف بمستجدات البحوث و تثمينها في عدة ميادين وانطلاق عملية تبسيط نتائج البحوث لتسهيل استغلالها من طرف المهنة و هياكل الإرشاد الفلاحي. هذا بالإضافة

إلى تنفيذ عملية المتابعة السنوية للبحوث الجارية و إحداث دليل لمستجدات البحوث وذلك عبر قاعدة معلوماتية ووضعه على ذمة المستعملين.

وقد عرف قطاع البحث خلال الثلاث سنوات الأولى من المخطط دعما للموارد البشرية عن طريق الانتدابات، وتدعيم مخابر ووحدات البحث التابعة لمعاهد البحوث بإحداث 8 مخابر جديدة و 10 وحدات بحث في مؤسسات التعليم العالي الفلاحي تهم عدة ميادين، وانطلاق عملية تقييم مخابر البحوث بمعاهد البحث الفلاحي خلال سنة 2004 . كما شهد القطاع خلال هذه الفترة انطلاق تنفيذ مشروع الخدمات الفلاحية وتنويع برامج التعاون الدولي مع بعض البلدان و الهيئات الدولية.

ب- المسائل المطروحة والتّدابير المُقترحة :

تواصل خلال بداية المخطط العاشر تنفيذ الخطة العشرية للبحث التي إنطلقت خلال سنة 1999 . ويعد تقدّم تنفيذ هذه الخطّة مرضيا بالنظر إلى الإشكاليات التي لا تزال تحول دون بلوغ الأهداف المرسومة وهي :

- غياب مرونة التصرّف المالي والإداري على مستوى مشاريع البحث ممّا يشكّل عائقا لإنجاز هذه المشاريع في الفترة المُحدّدة،
- محدوديّة مُساهمة بقية الأطراف المعنية في ضبط الأولويّات والبرمجة،
- تأخّر تنفيذ برنامج الاستثمارات الخاصّة بالبحث الجهوي في إطار مشروع دعم الخدمات الفلاحيّة.

وسعيًا لبلوغ الأهداف المرسومة للمخطّط العاشر، يتعيّن العمل على تجاوز هذه العوائق عبر :

- إرساء ثقافة شراكة مع المهنة لتفعيل دورها في ضبط الأولويّات وخاصّة في إطار البرامج الجهويّة للبحث التنموي،
- إعادة النظر في أولويّات البحث مع الأخذ بعين الاعتبار للموارد البشريّة العاملة في هذا المجال،
- إعطاء مؤسّسة البحث والتعليم العالي الفلاحي الصلوحيّات المخوّلة للجامعات والتي تهّم لامركزيّة التصرّف،
- إيجاد حلّ لمشاركات الباحثين في التظاهرات العلميّة في الخارج أو الإقامة لبعض الوقت في مخابر أجنبيّة حيث يتعذر تصنيف هذه العمليّات ضمن المهمّات أو التربّصات،
- إدراج مواضيع بحث تتعلق بالمرأة الريفيّة.

2- التعليم العالي الفلاحي :

أ- إنجازات فترة 2002-2004 :

*** مشاريع متواصلة :**

تركزت المجهودات على توسيع وتهيئة وتحسين فضاءات التدريس والمبيتات ومختلف التجهيزات حيث وقع خلال سنواتَ 2002 و2003 و 2004 تمويل المشاريع المتواصلة لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي بمعدل 24% من المجموع العام للاستثمارات و المشاريع المقترحة بالمخطط العاشر.

وقد تم إحداث نظام تكوين طبيب بيطري مقيم حيث سينطلق في العمل به ابتداء من سبتمبر 2004. كما تواصل دعم مساهمة التعليم العالي الفلاحي في دفع البحوث الفلاحية حيث أنه وقع بعث 8 مخابر بحث و6 وحدات بحث إضافة إلى مساهمة المدرسين في إنجاز البحوث عبر انخراطهم في المشاريع الجامعة.

كما شهد قطاع التعليم العالي الفلاحي ارتفاعا ملحوظا في عدد المسجلين الذي بلغ عددهم 4798 طالبا سنة 2002/2001 (أي بنسبة إنجاز 106% للأهداف) و 5087 طالبا خلال سنة 2003/2002 (أي بنسبة إنجاز 99%) و 5066 طالبا خلال سنة 2004 (أي بنسبة إنجاز 103%).

أما بالنسبة للمرحلة القصيرة في التعليم العالي الفلاحي فإن عدد المتحصلين على الباكالوريا والمتوجهين إلى 7 معاهد تعليم عالي فلاحي للحصول على شهادة تقني سامي خلال سنة 2002 بلغ 619 طالبا وارتفع إلى 692 طالبا سنة2003 و601 طالبا سنة 2004، وقد تواصل العمل على حث المدارس العليا الفلاحية على تنويع التخصص في هذا التكوين.

ومن ناحية أخرى ، تواصل دعم التكوين في مرحلة الماجستير والدكتوراه بتركيز مرحلة الماجستير ودراسات الدكتوراه في عشرة اختصاصات مختلفة ومرحلة الدراسات العليا للتخصص في 3 اختصاصات وقد بلغ عدد المسجلين بالمرحلة الثالثة 456 طالبا للسنة الجامعية 2002/2001 و434 طالبا للسنة الجامعية 2003/2002 و644 طالبا للسنة الجامعية 2004/2003.

وقد بلغت معاهد التعليم العالي الفلاحي طاقة استيعابها القصوى حيث وقع توجيه 1257 طالب إلى المرحلة التحضيرية في البيولوجيا ومرحلة تكوين الفنيين خلال السنة الجامعية 2002/2001 وارتفع هذا العدد إلى 1392 طالبا بالنسبة للسنة الجامعية 2003/2002 و 1550 طالبا سنة 2004/2003.

أما العدد الجملي للمسجلين والمتحصلين على شهادات بمعاهد التعليم العالي الفلاحي فقد تجاوز خلال السنة الجامعية 2002/2001 توقعات المخطط و يضاهي توقعات المخطط خلال السنة الجامعية 2003/2002 و يتجاوزها خلال السنة الجامعية 2004/2003 .

وقد بلغ عدد المتخرجين من التعليم العالي الفلاحي 744 خريجا خلال سنة 2002 متجاوزا بذلك توقعات المخطط (660 خريجا) ، وتتوزع الشهادات المسلمة على مراحل تقني سامي ومهندس وطني وطبيب بيطري. أما بالنسبة لسنة 2003 فقد بلغ عدد المتخرجين 876 خريجا مع الإشارة أن هذا العدد يبلغ 1013 خريجا باحتساب حاملي شهادات الماجيستار و الدكتوراه.

أما في ما يخص التكوين المستمر فقد تم قبول 183 عون في سنة 2002 في مختلف مراحل التكوين المستمر موزعين على النحو التالي : 40 عون في مرحلة التكوين للحصول على مستوى تقني و 143 عون في مرحلة التكوين للحصول على مستوى تقني أول .

ونظرا لمحدودية طاقة استيعاب المعاهد بالنسبة للتكوين المستمر، فسينطلق العمل بالتكوين المستمر عن بعد بداية من السنة الجامعية 2005/2004 وذلك في اختصاص الموارد المائية.

أما على مستوى انتدابات مدرسي التعليم العالي الفلاحي، قد تم خلال سنة 2002 فتح خطط إنتدابات لـ 12 مساعد تعليم عالي فلاحي و 6 أساتذة مساعدين تعليم عالي فلاحي، كما تم خلال سنة 2003 فتح 10 خطط لإنتداب مساعد تعليم عالي فلاحي و 3 خطط لإنتداب أستاذ مساعد تعليم عالي فلاحي ، وقد تم برمجة 10 خطط لانتداب مساعد تعليم عالي فلاحي و 6 خطط أستاذ مساعد تعليم عالي فلاحي خلال سنة 2004.

أما في إطار مساهمة قطاع التعليم العالي الفلاحي في مساعدة الباعثين الشبان حاملي الشهادات العليا على بعث مشاريع، تم تركيز أول محضنة للمؤسسات الفلاحية و ذلك بالمعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس والتي تأوي حاليا عددا من باعثين لمشاريع محددة في مجالات فلاحية مختلفة.

*** مشاريع جديدة :**

تمت برمجة إحداث معهد أعلى للصيد البحري وتربية الأحياء المائية ببنزرت وذلك قصد الترفيع في طاقة استيعاب التعليم الفلاحي وتنويع الاختصاصات. و قد انطلق هذا المعهد في التدريس إبتداء من السنة الجامعية 2004/2003 بطاقة استيعاب جملية بحوالي 180 طالبا و قد وقع قبول 43 طالبا كفوج أول في هذا

التكوين. وتشتمل الاختصاصات على تربية الأحياء المائية وتقنيات الصيد البحري والتبريد.

ولمواجهة الارتفاع المستمر لعدد الطلبة الموجهين إلى المرحلة التحضيرية في البيولوجيا جيولوجيا تم إقرار فصل مرحلة التكوين التحضيرية في البيولوجيا من المعاهد الأخرى وإحداث معهد دراسات تحضيرية بيولوجيا جيولوجيا. وقد انطلق الإعداد لإنجاز هذا المشروع خلال سنة 2003 .

*** الإصلاحات في القطاع :**

وفي مجال الإصلاحات تم إنجاز ما يلي :

- تنقيح الأمر عدد 1331 لسنة 1998 المتعلق بتحديد شروط الحصول على الشهادات الوطنية لدراسات الدكتوراه في العلوم الزراعية بهدف توسيع إمكانية التسجيل في شهادة الماجستير في العلوم الزراعية أمام المترشحين الذين أتموا فترة دراسة جامعية مدتها أربع سنوات وتمتيع الطلبة الذين يعدون أطروحة دكتوراه والذين تتطلب ظروف الدراسة استمرارهم لدى مؤسسة جامعية أجنبية، من حق تأطيرهم من طرف مؤطر أجنبي في إطار اتفاقية خصوصية تبرم للغرض.
- تنقيح الأمر عدد 1332 لسنة 1998 المتعلق بالتأهيل الجامعي في العلوم الزراعية بهدف فتح مجال الترشح للتأهيل الجامعي في العلوم الزراعية أمام حاملي شهادة دكتوراه اختصاص المحدثة بالأمر عدد 16 لسنة 1988 وإدخال المزيد من الإصلاحات على مختلف مراحل التأهيل.
- تنقيح الأمر عدد 1334 لسنة 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المدرسين الباحثين التابعين لمؤسسات التعليم العالي يهدف إلى إدخال المزيد من المرونة على نظام هذا السلك إذ تم توسيع إمكانية الانتداب في رتبة أستاذ محاضر لتشمل حاملي دكتوراه وطنية أو أجنبية من اختصاصات أخرى لإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المترشحين.

ب- المسائل المطروحة والتدابير المقترحة :

لضمان الظروف الملائمة للتدريس والإقامة بالمبيتات أمام بلوغ معاهد التعليم العالي طاقتها القصوى مع الارتفاع المستمر للطلبة و خاصة لضمان نوعية التعليم بما فيه من اختصاصات تطبيقية، يتعين العمل على:

- توسيع طاقة استيعابها وتوفير الموارد البشرية اللازمة لتسييرها ،
- توفير الانتدابات اللازمة من أساتذة وإداريين بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي و الشروع في اقتناء الحافلات (وعددها 12) المبرمجة بالمخطط،

- ضبط إطار قانوني يمكن الطلبة من قضاء فترة في الضيعات الفلاحية للقيام بمشاريع ختم الدروس والتربصات الميدانية،
- توفير الاعتمادات اللازمة نظرا لمحدودية الميزانية المسجلة بعنوان سنة 2004 للقسط الأول من تهيئة وبناءات لإحداث معهد الدراسات التحضيرية في البيولوجيا بسكرة حتى يتسنى انطلاق المعهد في السنة الجامعية 2005/2004 كما هو مبرمج.

3- التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري :

أ- إنجازات فترة 2002-2004 :

تميزت هذه الفترة بإعداد الخطوط المرجعيّة للدراسة المتعلقة بإعادة هيكلة جهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري قصد ملاءمة التكوين مع الحاجيات الحقيقية للمستغلات الفلاحية.

كما يتواصل التعاون بين وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وجهاز التكوين المهني و المهنة حول كل المواضيع التي تهم الطرفين نذكر منها بالخصوص :

- إتمام صياغة وثائق العمل (DPP) لكل من معهدي سيدي ثابت وتيبار ومركز شط مريم،
- انطلاق صياغة دراسات الجدوى لمجموعة ثانية من مؤسسات التكوين المهني الفلاحي التي تضم معهد بوشريك ومراكز جوقار وبروطة ودقاش،
- تحيين أو صياغة برامج التكوين الأساسي والمستمر.

أما في مجال تطوير هندسة التكوين ، فقد تم تسجيل تقدما ملموسا وذلك بالاستمرار في تكوين المكونين مع فتح المجال لمكونين منتمين لأجهزة أخرى إضافة إلى مكوني جهاز التكوين التابع لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي وتحيين أو صياغة برامج التكوين وخصوصا تحضير المهندسين المنتدبين حديثا لمهمة التدريس.

وسيشهد تركيز نظام قار لتشخيص الطلب في مختلف مجالات التكوين المهني الفلاحي وتكييف وتطوير برامج التكوين واستنباط وإنتاج وتوزيع المعينات البيداغوجيّة ضمن مشروع دعم الخدمات الفلاحية يسجلان بطأا ناتجا عن تأخر انتداب المرشدين الذين هم أعضاء الفرق التي ستعمل في إطار هذا النظام.

- التكوين الأساسي :

بلغ عدد المنتفعين بالتكوين الأساسي 1100 منتفع منهم 155 فتاة خلال سنة 2004 مقابل 1013 منتفع منهم 166 فتاة خلال سنة 2003 و 1130 منتفع منهم 160 فتاة خلال سنة 2002 . و يقدر عدد المتخرجين المتكونين بالنسبة لسنتي 2002

و2003 على التوالي 484 و 436 مقابل تقديرات سنوية بـ1000 متكون. كما يتوقع أن يتخرج 534 متكون خلال سنة 2004 أي بنسبة إنجاز 53%.

وقد بلغت نسبة إنجاز تقديرات المخطط بالنسبة للتكوين المهني في مجال الصيد البحري خلال سنوات 2002 و2003 و2004 على التوالي 88% و66% و77% ، في حين سجل ميدان الفلاحة خلال السنتين الأولتين للمخطط نسب إنجاز بـ32 % و34% ويتوقع أن تبلغ هذه النسبة 43 % سنة 2004.

- **التكوين المستمر :**

شمل هذا البرنامج تكوين الفلاحين والبحارة وأبنائهم حيث تم تكوين 27639 منتفع خلال سنة 2002 و 24762 منتفع خلال سنة 2003. وهو ما فاق بصفة هامة توقعات المخطط المقدرة على التوالي بـ 12 ألف و 13 ألف متكون و من المنتظر مواصلة هذا النسق .

أما بخصوص الباعثين الشبان ، فقد تم تكوين 243 باعثا منهم 22 فتاة خلال سنتي 2002 و 2003، وذلك بنسب إنجاز تقدّر على التوالي بـ 26 % و 23 % ومن المتوقع تكوين ما يقارب عن 150 باعثا خلال سنة 2004 . مع العلم أن ضعف مستوى الإنجاز متأت من عدم ملكية بعض المترشحين لعقار يمكنهم من الانتصاب لحسابهم الخاص

- **تطوير وظيفة هندسة التكوين و تكوين المكونين**

ترتكز وظيفة هندسة التكوين على ثلاثة جوانب وهي :

- تكوين المكونين في البيداغوجيا والتقنيات خصوصا وفي المواد العامة في بعض الأحيان.
- تكوين المهندسين المنتدبين حديثا في قطاعي البيداغوجيا والإتصال قبل مباشرتهم للتكوين إضافة إلى تكوين بقية المكونين في العمل ببرامج مصاغة وفقا لمنهجية المقاربة حسب الكفايات.
- تحيين وصياغة برامج التكوين الأساسي والمستمر.
- كما يتضمن مشروع دعم الخدمات الفلاحيّة عنصرين هامين لدعم هندسة التكوين وهما :

- تركيز نظام قار لتشخيص طلب المهنة في مختلف مجالات التكوين المهني الفلاحي.
- تكييف وتطوير برامج التكوين واستنباط وإنتاج وتوزيع المعينات البيداغوجيّة.

فيما يخص تكوين المكونين، تم تكوين 208 مكون تابع لجهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري إنتفعو بـ1914 أيام تكوين خلال سنة 2002،

كما تميزت سنة 2003 بإرتفاع عدد أيام التكوين الموجهة للمكونين التابعين لجهاز التكوين المهني الفلاحي والصيد البحري حيث بلغ عدد المكونين 222 انتفعو بـ 1032 يوم تكوين .كما استفاد من التكوين البيداغوجي والتقني مكونين ينتمون إلى أجهزة أخرى و عددهم 77 (929 يوم تكوين).

أما على مستوى التكوين التحضيري لمهنة مكون ، فقد تم خلال سنة 2002 تأهيل مجموعة أولى من إطارات التكوين (مكونين ومنسقين تقنيين) وتكوينهم في منهجية المقاربة حسب الكفايات والنواحي التقنية والتصرف والإعلامية مع إنجاز الإعداد البيداغوجي والتقني لمهنة مكون لفائدة عشرين مهندسا تم إنتدابهم سنة 2002. كما تم خلال سنة 2003 تكوين 5 مهندسين وقع انتدابهم سنة 2003.

- تحيين برامج التكوين الأساسي :

تم خلال سنة 2002 في نطاق التعاون التونسي الكندي إعداد دفعة أولى من البرامج حسب منهجية المقاربة بالكفايات تخص زراعة الخضراوات (مؤهّل تقني مهني) والآلية الفلاحيّة (كفاءة مهنيّة) و الميكنة البحريّة (مؤهّل تقني مهني)، كما انطلقت عملية صياغة البرنامجين الخاصين بتربية الأغنام (مؤهّل تقني مهني) و زراعة الأزهار (كفاءة مهنيّة). وشرع إبتداء من السنة التكوينيّة 2002 - 2003 في إعتماد برنامجين جديدين للتكوين وهما: الآلية الفلاحية (مستوى الكفاءة المهنيّة) وزراعة الخضراوات (مستوى مؤهل تقني).

وأنجز المعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت خلال سنة 2003 ، برنامج تكوين في زراعة الخضروات (مستوى شهادة مؤهل تقني) بالإعتماد على ما أنجز في نطاق التعاون التونسي الكندي وبرنامج في نباتات الزينة وتهيئة وصيانة المناطق الخضراء (مستوى شهادة الكفاءة المهنية) بالإعتماد على منهجية المقاربة بالكفايات ويشرع العمل بهذا الأخير في مراكز التكوين المهني الفلاحي لكل من تاكلسة وشط مريم ومدنين ابتداء من سنة 2004. كما تم البدء في مراجعــة برنامج الميكنة البحرية (مستوى شهادة مؤهل تقني).

- تحيين برامج التكوين المستمر :

وقع خلال سنة 2002 إتمام 10 جذاذات لتكوين الفلاحين وأبنائهم باعتبار تكوين حسب الطلب وتتعلق بتربية الدواجن والنحل والأبقار والأغنام والأشجار المثمرة والميكنة الفلاحية والتصرف. كما أعد خلال سنة 2003 عدة برامج تكوين مستمر تستهدف الفلاحين وإطارات الإرشاد والتنمية والتكوين نذكر منها خصوصا جذاذتين في مجالي زراعة الدلاع والزراعات العلفية وقد تمت المصادقة عليها من طرف المهنة و البحث والإرشاد والتنمية. كما قام المعهد بإعداد برامج تكوين مستمر في هذين القطاعين لفائدة مكوني مؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد

البحري إلى جانب المرشدين وأعوان التنشيط والتنمية التابعين للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة بزغوان.

و على مستوى تركيز نظام قار لتشخيص الطلب في مختلف مجالات التكوين المهني، سجل هذا النشاط تأخيرا ناتجا عن الصعوبات على مستوى انتداب المرشدين الذين يمثلون جزءا من الفرق التي ستعمل ضمن هذا النظام . وقد تم خلال سنة 2003 بالتنسيق مع وزارة التربية والتكوين والإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، إعداد الخطوط المرجعية لتكليف مكتب دراسات مختص لتركيز نظام قار لتشخيص الطلب في مختلف مجالات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري ولتكوين الفرق الجهويّة التي ستتولى إعداد وتحيين هذا النظام وذلك في مستوى معهدي تيبار (ولاية باجة) وبوشريك (ولاية نابل) ومركز بروطة (ولاية القيروان) بالنسبة للفلاحة ومركز قابس (ولاية قابس) بالنسبة للصيد البحري. وستشكل خلال سنة 2004 الفرق الجهوية المعنية بتركيز النظام القار لتشخيص الطلب وسيشرع في تكوينها.

و على مستوى تكييف وتطوير برامج التكوين واستنباط وإنتاج وتوزيع المعينات البيداغوجيّة فإن إنجاز هذا النشاط يبقى مرتبطا بالنتائج التي ينتظر أن يبرزها العنصر سالف الذكر وذلك في إتجاه تلبية حاجيات المهنة انطلاقا من البرامج الموجودة أو بعد تكييفها.

- **تأهيل جهاز التكوين المهني :**

قامت وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي خلال سنة 2002 وبمعيّة وزارة التربية والتكوين والإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري بإعداد ملفات برامج التأهيل لمجموعة أولى من مؤسّسات التكوين وهي على التوالي :

- المعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت
- المعهد القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في تربية الأبقار بتيبار
- المركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في زراعة الخضراوات البدريّة بشط مريم.

و بالنسبة إلى سنة 2003، وقع تحيين دراسات الجدوى لدفعة ثانية من المؤسسات وهي المعهد القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في زراعة القوارص والعنب ببوشريك و المراكز القطاعية للتكوين المهني الفلاحي ببروطة و دقاش و جقار. كما تم صياغة برامج عمل (DDP) بالنسبة إلى الدفعة الأولى من المؤسسات التكوينية.

ب- المسائل المطروحة والتدابير المقترحة :

شهد جهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري في المدة الأخيرة إصلاحات متعددة اعتبارا لأهميته البالغة في تعصير القطاع غير أنه لم يسجل الأهداف المنشودة بل ما فتئ عدد المرسمين لمتابعة التكوين الأساسي بالمؤسسات التكوينية يتقلص وذلك لعزوف الشباب عن هذا التكوين نظرا إلى مستوى التأجير وطبيعة العمل الفلاحي إضافة إلى الحالة المتردية لبعض مؤسسات التكوين المهني الفلاحي وغياب فرص للمتفوقين لمواصلة التكوين في مستوى مؤهل تقني سامي. وتبعا لذلك يقترح مراجعة أهداف المخطط العاشر والقيام بدراسة حول إعادة هيكلة جهاز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري انطلاقا من الحاجيات الحقيقيّة مما يمكن من مزيد ملائمة جهاز التكوين.

و يقترح توسيع التكوين بالتداول وذلك بتشجيع المهنيين على قبول المتكونين بضيعاتهم وتوفير ظروف السكن والمعاش للتلاميذ. كما يقترح تطوير التكوين على عين المكان بالنسبة لبرامج الفتاة الريفية والفلاحين باعتماد وحدات بيداغوجية متنقلة.

و من ناحية أخرى سجل برنامج تأهيل جهاز التكوين المهني الفلاحي بطءا في الإنجاز ناتجا عن تشعب الإجراءات المتبعة لمنح القروض من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية في إطار برنامج تأهيل و تشغيل MANFORM و عن عدم كفاءة المهنة لمواكبة هذا البرنامج.

4- الإرشاد الفلاحي :

أ- إنجازات فترة 2002-2004 :

- التجربة النموذجية لربط الإرشاد بالتكوين :

في إطار تنفيذ مكونة مشروع دعم الخدمات الفلاحية الخاصة بربط الإرشاد بالتكوين ، تمت برمجة انتداب 12 إطار لفائدة هذه التجربة النموذجية.

غير أنه نظرا لصعوبة توفر الموارد البشرية الكافية لتنفيذ هذه التجربة بالمناطق الثمانية كما ورد بدراسة المشروع، تمت إعادة النظر في حجم هذه التجربة النموذجية على أن تنطلق في أربعة مناطق (عوضا عن ثمانية) وهي على التوالي باجة (معهد تيبار) ونابل (معهد بوشريك) والقيروان (مركز بروطة) بالنسبة للفلاحة وقابس (مركز الصيد البحري) بالنسبة للصيد البحري، حيث يتركب كل فريق من ثلاثة مهندسين أولين من بينهم اثنين متعاقدين. و قد تم انتداب 9 منهم خلال سنة 2003، و 4 آخرين سيتم انتدابهم خلال سنة 2004.

و قد تم تكوين الإطارات المنتدبة لإعدادهم لمهنة الإرشاد و الإستشارة و ذلك بالتنسيق مع المعهد الوطني للبيدغوجيا و التكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت و ذلك لمدة ثلاثة أشهر خلال سنة 2003، كما تم تنظيم ورشة عمل على مستوى كل منطقة معنية لتركيز فريق المهندسين و إعطاء إشارة إنطلاق التجربة مع تشريك كل الأطراف المعنية من مهنة و إدارة بهدف مزيد التحسيس بالمشروع و تشريكها في إنجازه.

- دعم تجربة الإرشاد الموجه للمرأة :

أما بالنسبة لمكونة المشروع الخاصة بدعم تجربة الإرشاد الموجه للمرأة فقد تم الاتفاق على إعادة توظيف الموارد البشرية الموجودة . وقد تم إنجاز هذه العملية على مستوى مندوبيات باجة ومنوبة وزغوان وسيدي بوزيد، حيث ارتفع عدد المرشدات بهذه المندوبيات من 11 قبل انطلاق المشروع إلى 21 حاليا. كما شرع خلال سنة 2004 في إنجاز برنامج تكوين منهجي وبيداغوجي لفائدة المرشدات وسيتم تشخيص مناطق التوسع وتشكيل المجموعات المستهدفة وإعداد برنامج تدخل والشروع في إنجازه.

- دعم الاستشارة الفلاحية :

تم في هذا المجال تنقيح القانون المنظم لمهنة المستشار الفلاحي بمقتضى القانون عدد 86 لسنة 2002 في اتجاه مراجعة التجربة الميدانية المطلوبة وتمكين المنتفعين بقروض عقارية والمهندسين المتسوغين لأراضي دولية من ممارسة مهنة المستشار لوقت جزئي.

وقد تطور عدد المستشارين الفلاحيين حيث بلغ عددهم 69 مستشارا في بداية 2003 مقابل 35 سنة 2001.

و قد تم إعداد برنامج تكوين حسب حاجيات المستشارين لسنتي 2003 و 2004 والشروع في إنجازه. كما ستنظم ورشة عمل بهدف تقييم توجيه نشاط المستشارين الفلاحيين نحو تأطير كبار الفلاحين وشركات التنمية الفلاحية واقتراح الآليات المناسبة. غير انه لم يتسن إنجاز هذه البرامج نظرا لعدم تفرغ المعنيين بالأمر.

- تفعيل دور الهياكل المهنية في تأطير المنتجين وتعاطي الأنشطة الإرشادية :

في إطار برنامج تأهيل الموارد البشرية المسيرة والعاملة بالهياكل المهنية القاعدية تم تنظيم عشرة دورات تكوينية لفائدة تسعة مكونين في مجال التصرف الإداري والمالي وفي الأنشطة الفنية والمميزة لتعاضديات الخدمات الفلاحية، و خمس دورات تكوينية لفائدة تسعة مكونين في مجال التصرف الإداري والمالي والفني للمجامع ذات المصلحة المشتركة.

وفي إطار تفعيل دور الهياكل المهنية والخواص في تعاطي أنشطة الإحاطة والإرشاد تم إنجاز استبيان حول تشخيص قدرات تعاضديات الخدمات الفلاحية في تعاطي أنشطة الإحاطة والإرشاد لفائدة منخرطيها وتأهيل أعوانها واستبيان حول مدى اندماج الخواص في المنظومة الوطنية للإرشاد والإحاطة قصد وضع خطة لتفعيل الإرشاد المهني والخاص.

وسيتواصل تنفيذ برنامج إعداد المكوّنين قصد تأهيل الموارد البشرية المسيّرة والعاملة بالهياكل المهنيّة القاعديّة خلال سنة 2004 كالآتي :

- تكوين تحسيسي لفائدة 750 عضو مجلس إدارة ينتمون إلى 150 تعاضدية خدمات فلاحية و400 عضو مجلس إدارة ينتمون إلى 200 مجمع لمياه ري حول إحكام التسيير والتصرف الإداري والمالي وبرمجة الأنشطة بمراكز التكوين المهني الفلاحي بجهات المستهدفين.
- تكوين مجموعة من مديري تعاضديات الخدمات الفلاحية في مجال التصرف الإداري والمالي والفني بالمعهد الوطني للبيداغوجيا والتكوين المستمر الفلاحي بسيدي ثابت.
- تكوين 100 مدير فني لمجامع مياه الري في مجال التصرف الإداري والمالي والفني بمراكز التكوين المهني الفلاحي.
- تكوين فني لفائدة 200 موزع مياه الري بمراكز التكوين المهني الفلاحي بجهات المستهدفين.
- تكوين فني لفائدة 200 عامل بمحطات الضخ بمجامع مياه الري بمراكز التكوين المهني الفلاحي بجهات المستهدفين.
- تنظيم ورشة عمل حول تعاطي نشاط الإرشاد من قبل الهياكل المهنية والخواص.

- إحداث نظام إرشاد قاعدي خاص بالصيد البحري :

تم في موفى سنة 2002 بعث خلية جهوية للإرشاد في مجال الصيد البحري على مستوى كل ولاية ساحلية، تتركب من ممثلين عن منظومة الإرشاد والتكوين الفلاحي (مركز التكوين المهني بالولاية) والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية (دائرة الصيد البحري) والاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري. وانطلقت هذه الخلايا في نشاطها بداية من شهر جانفي 2003 وفق برنامج سنوي أعد للغرض بالتنسيق مع الوكالة. وقد تم إنجاز حصص إرشاد ميداني ورسكلة شملت عديد المحاور ذات العلاقة بقطاع الصيد البحري و تربية الأحياء المائية، و بلغ عدد المستفيدين 1941 مهني.

كما سيتم خلا لسنة 2004 إبرام اتفاقية إطار بين الاتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري و وكالة الإرشاد و المعهد الوطني لعلوم و تكنولوجيا البحار لتثمين

نتائج البحث العلمي كما سيتم تسخير المركب أميلكار الذي تم اقتناؤه من اليابان للقيام بحصص إرشاد على متنه حول تقنيات صيد السمك الأزرق بواسطة الشباك الدائرة ومعدات استكشاف الأسماك خاصة منها الصونار. كذلك سيتم برمجة حصص إرشاد لفائدة المهنيين حول استعمال مقلد لجهاز الصونار بجميع مراكز التكوين المهني للصيد البحري وخاصة بمركز المهدية.

ب- الاستنتاجات والتدابير المقترحة :

تتمثل الإشكاليات التي برزت على مستوى تنفيذ مشروع دعم الخدمات الفلاحية و على مستوى تدخلات جهاز الإرشاد في:

- طول إجراءات انتداب المتعاقدين.
- عدم استجابة النشاط المتعلق بدعم تكوين المستشارين الفلاحيين لحاجياتهم لمزيد تفعيل دورهم وإدماجهم في منظومة الإحاطة بالمنتجين.
- عدم تسجيل تقدم ملموس في تجسيم التوجه الحالي لمنظومة الإرشاد حيث تبقى تدخلات المهنة والخواص في منظومة الإرشاد محدودة.

ولتفادي هذه العوائق والسعي لبلوغ الأهداف المرسومة للمخطط العاشر، يتعين :

- التفكير في كيفية إدماج المستشارين الفلاحيين في منظومة الإرشاد مع تشريك كل الأطراف المعنية.
- دراسة إمكانية إنجاز نظام إعلام (système d'information) للنهوض بالإعلام ونشر المعلومات ومتابعة وتنسيق أنشطة التكوين والإرشاد.
- إعادة هيكلة وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي في اتجاه إعطاء تدخلاتها أكثر نجاعة لمواكبة التطورات المنتظرة لمنظومة التكوين والإرشاد.

5-النهوض بالمرأة في قطاع الفلاحة والصيد البحري :

أ- إنجازات فترة 2002-2004 :

- المشروع النموذجي لدعم المرأة الريفية وتنمية الفلاحة العائلية بالجنايدية والفقايا :

تم خلال سنة 2002 تحديد مناطق تدخل المشروع وإعداد دراسة فنية واقتصادية قصد إعداد مخطط تنموي محلي بكل من المنطقتين باعتماد المقاربة التشاركية والنوع الاجتماعي. كما تم تكوين لجنة تنفيذ ومتابعة المشروع و تخصيص الاعتمادات لتنفيذ الأنشطة المبرمجة خلال الموسم الفلاحي 2002-2003 . و قد تمت برمجة القسط الأول من التمويل لاقتناء التجهيزات الضرورية واقتراح الأنشطة التي سيتم تمويلها على القسط الثاني خلال سنة 2004.

- **مشروع دعم مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية :**

لم يتم الشروع في تنفيذ هذا المشروع ، مع الإشارة إلى أنه تم خلال سنة 2003 تخصيص جائزة لفائدة المرأة الريفية قيمتها بين 500 و1000 دينار على مستوى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية تشجيعا للمعرفة والدراية التقليدية في الفلاحة والصيد البحري. كما قام المكتب سنة 2003 بتنظيم زيارة ميدانية لفائدة فريق من المرشدات الفلاحيات إلى سوريا و دورة تكوينية لفائدة 30 إطار فني نسائي باليونان.

هذا بالإضافة إلى إعداد ورشات العمل والندوات والمساهمة في تنظيم مهرجان المرأة الريفية بكل من سليانة و سيدي بوزيد وذلك في إطار الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية وسيقوم المكتب خلال سنة 2004 بتنظيم ورشتي عمل حول دور القروض الصغرى في الإنتاج الحيواني في تحسين دخل المرأة الريفية و حول دعم تواجد المرأة المنتجة في الهياكل المهنية و القاعدية و دورة تكوينية حول التنمية و النوع الاجتماعي و زيارة ميدانية للإطلاع على التجربة الأردنية في مجال الإرشاد و الإحاطة بالمرأة الريفية.

- **مشروع تكوين بنك معلومات حسب النوع الإجتماعي :**

لم ينطلق تنفيذ هذا المشروع بعد و الجدير بالذكر أنه تنفيذا لمشروع دعم الخدمات الفلاحية و سعيا لإدخال النوع الإجتماعي في المنظومة الإحصائية، تقوم وزارة الفلاحة و البيئة و الموارد المائية بدراسة حول تصنيف المستغلات الفلاحية و الصيد البحري مع إعتبار النوع الإجتماعي وبالتعداد العام للصيد البحري. واستعدادا للاستقصاء حول المعطيات الهيكلية للمستغلات الفلاحية خلال سنتي 2004 و2005 ، تم الشروع في مراجعة قائمات سحب العينات و الاستمارات و ذلك في إطار فرق عمل بهدف تصنيف المستغلات مع إعتبار النوع الاجتماعي .

و من شأن إعتبار النوع الاجتماعي في منظومة الإحصائيات الفلاحية أن يساهم في تدقيق معرفة مساهمة المرأة في القطاع من جهة و أن يساعد في إحداث بنك معلومات حول المرأة في الفلاحة والصيد البحري على المستوى المركزي والجهوي من جهة أخرى.

- **التكوين المهني الفلاحي الموجه للمرأة والفتاة الريفية :**

بلغت نسبة المنتفعات بالتكوين المستمر لفائدة الفلاحين وأبنائهم 20% من جملة المتكونين سنة 2002-2003. كما بلغت نسبة المنتفعات بالتكوين الأساسي 14 % خلال سنة 2002 و16 % خلال سنة 2003 و14% خلال سنة 2004.

أما بالنسبة لتكوين الباعثين الشبان فإنه تم تكوين 243 باعثا منهم 22 فتيات خلال سنة 2002 و 2003 وتبقى نسبة مشاركة الباعثات الشابات في هذا التكوين الخاص ضئيلة.

- المشاريع التنموية الفلاحية المندمجة ومشاريع المحافظة على الموارد الطبيعية :

في إطار تنفيذ المشاريع الفلاحية المندمجة يتواصل العمل على إنجاز المكونة المتعلقة بالنهوض بالمرأة والفتاة الريفية غير أن نقص الموارد البشرية والمادية يجعل الإنجازات دون الأهداف خاصة في ميدان التكوين والإرشاد والإحاطة الموجهة للمرأة والفتاة الريفية.

وفي مجال تنمية الموارد الطبيعية تقوم الإدارة العامة للغابات في إطار المشاريع الغابية بتنظيم وتركيز مجامع للتنمية الغابية والرعوية وباعتماد المقاربة التشاركية و التحليل الاقتصادي والاجتماعي حسب النوع الاجتماعي عند برمجة ومتابعة مشاريع وبرامج التنمية المحلية لسكان المناطق الغابية. كما تعمل على إدماج المرأة في تركيبة مجالس إدارة المجامع الغابية ذات المصلحة المشتركة حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة 9% والمؤمل أن تفوق هذه النسبة 20% في نهاية المخطط العاشر.

- نشاط الجامعة الوطنية للفلاحات خلال سنوات 2002 و 2003 و2004.

قامت الجامعة الوطنية للفلاحات خلال سنوات 2002 و 2003 بتنظيم زيارات ميدانية بين الفلاحات و دورات تكوينية وتحسيسية حول المواضيع الفنية الهامة.

وستشهد سنة 2004 انطلاق مشروع التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وجمعية المرأة الريفية من أجل التنمية المستديمة لفائدة 16 فلاحة في مجال تربية الأرانب، كما ستتواصل الإحاطة بالفلاحات باعثات المشاريع في إطار الاتفاقية العملية بين الجامعة ووزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة قصد تمكينهن من دورات تكوينية حول التصرف القاعدي في بعث المشاريع.

ب- التدابير المقترحة :

تتمثل التدابير المقترحة في هذا المجال في ما يلي :

- الإسراع في تنفيذ مشروع دعم الإحاطة بالمرأة الريفية على مستوى المكتب المركزي و المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بتوفير الموارد البشرية والإمكانيات المادية لتنفيذ ومتابعة الخطط الجهوية للنهوض بالمرأة الريفية في

الفلاحة والصيد البحري من ناحية و مشروع تكوين بنك معلومات حسب النوع الاجتماعي من ناحية أخرى.

- تأهيل مراكز التكوين المهني الفلاحي وتدعيم فرص تكوين المرأة والفتاة في الفلاحة والصيد البحري مع معالجة الإشكاليات الميدانية التي تحد من نسبة مشاركتها في التكوين الأساسي و التكوين المستمر.
- العمل على توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لدعم الإرشاد الموجه للمرأة الفلاحة والرفع من نسبة تأطيرها .
- العمل على تخصيص أشغال بحثية في معاهد التعليم العالي الفلاحي ومراكز البحث الفلاحي تهتم بتحسين ظروف عمل المرأة المنتجة في الفلاحة والصيد البحري وإمكانية تطوير إنتاجها كما وكيفا .
- تخصيص جائزة تشجيعية سنوية لتشجيع عمل المرأة والفتاة المنتجة في الفلاحة والصيد البحري.
- ضرورة مراجعة مكونة النهوض بالمرأة الريفية في المشاريع الفلاحية مع رصد إمكانيات مادية وبشرية تتماشى واحتياجات المرأة الريفية.

VIII- الموارد الطبيعية :

1- الموارد المائية :

تميزت الفترة الأولى من المخطط العاشر للتنمية (2002-2004) في مجال تعبئة و استغلال الموارد المائية بتواصل إنجاز مختلف مكونات الخطة الوطنية الأولى لتعبئة الموارد المائية (1990-2000) و الشروع في إنجاز الخطة العشرية الإضافية (2002-2011)، و ستشهد سنة 2004 الانتهاء من إنجاز جل المشاريع الكبرى للري التي انطلقت خلال المخطط التاسع و التي تبلغ مساحتها حوالي 19.5 ألف هكتار، كما ستمكن برامج تزويد الريف بالماء الصالح للشراب من بلوغ نسبة تزويد تناهز 88.5% عند نهاية سنة 2004.

تبلغ الإستثمارات التي تم رصدها لقطاع المياه خلال فترة المخطط العاشر 1856 مليون دينار و هو ما يمثل 38 بالمائة من مجموع الاستثمارات التي تم رصدها لقطاع الفلاحة و الصيد البحري خلال كامل الفترة المذكورة و المقدرة بـ4850 م.د. و تتوزع هذه الاستثمارات بين 1206 م.د بعنوان الاستثمارات العمومية و650 م.د بعنوان الاستثمارات الخاصة.

و قد بلغت الإستثمارات الجملية المنجزة في قطاع المياه خلال سنتي 2002-2004 حوالي 1120 مليون دينار مقابل تقديرات بـ 1134 م.د مبرمجة أي بنسبة إنجاز قدرها 99%.

أما في ما يتعلق بالاستثمارات العمومية في مجال المياه، فقد بلغت خلال فترة 2002-2004 حولي 696.7 م.د مقابل تقديرات بـ 756.7 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 92%، و تتوزع هذه الاستثمارات حسب العناصر التالية:

العناصر	تقديرات 2002-2004	إنجازات 2002-2004	نسبة الإنجاز
السدود و القنوات	309.9	282.2	%91
تجهيز المناطق السقوية	202.5	168.9	%83
تحسين المناطق السقوية	121.2	130.4	% 108
الصرف و التطهير	6.3	4.9	%78
الدراسات المائية	64.3	34.8	%54
الماء الصالح للشراب بالوسط الريفي	52.3	75.5	%144
المجموع	**756.5**	**696.73**	**%92**

أما بالنسبة للاستثمارات الخاصة فقد بلغت خلال الفترة 2002-2004 حوالي 404 م.د أي بنسبة 108 بالمائة من مجموع الاستثمارات المبرمجة خلال نفس الفترة و المقدرة بـ375 م.د.

1.1 تعبئة الموارد المائية السطحية :

أ. أهداف المخطط العاشر :

تتمثل أهداف المخطط العاشر في مجال تعبئة الموارد المائية السطحية في استكمال المشاريع المبرمجة ضمن الخطة الوطنية الأولى لتعبئة الموارد المائية (1990-2000) و الشروع في إنجاز المشاريع الجديدة و الواردة ضمن الخطة الوطنية الإضافية (2002-2011). و يحتوي المخطط العاشر في هذا المجال على البرامج و المشاريع التالية:

- مواصلة بناء السدود التي شرع في إنجازها خلال المخطط التاسع و عددها 8، منها 5 سدود قاربت على نهايتها وهي الحمى ببن عروس والعبيد بنابل و الرميل بسليانة والبرك بالقصرين والزرقة بجندوبة والتي ستمكن من تعبئة حوالي 38 م.م3 سنويا، و 3 سدود في بداية الأشغال وهي سدود الكبير و المولى بجندوبة و سفيسيفة بالقصرين التي ستسمح بتعبئة 60 م.م3.
- انطلاق إنجاز السدود المتبقية من الخطة و هي تهم سدود الحركة و الزياتين و القمقوم و التين و الدويميس و المالح بولاية بنـزرت و مليلة بولاية جندوبة، والتي ستسمح بتعبئة حوالي 140 م.م^3 .
- مواصلة إنجاز مضاعفة قناة سجنان-جومين على ان تنتهي أشغالها خلال السنوات الأولى من المخطط العاشر.
- انطلاق إنجاز 5 سدود مبرمجة ضمن الخطة الإضافية لتعبئة الموارد المائية وهي سد سرّات بالكاف وسدّ الكبير بقفصة و سد اللبن بسيدي بوزيد وسد ملاق بالكاف وسد خنقة جازية بالقصرين و التي ستمكن من تعبئة كميات إضافية تقدر بـ 78 م.م^3، كما ستوفر مخزونا يقدر بـ196 م.م^3 سيتم استغلاله خلال السنوات الصعبة،
- تدعيم منظومة السدود الكبرى بجهات الشمال و ذلك بإتمام عملية ربط السدود ببعضها. و سيتم الشروع في إنجاز قناة تحويل المياه التي تربط بين سد سيدي سعد وسد الهوارب.
- مواصلة إنجاز السدود الجبلية المتبقية ضمن الخطة الوطنية (1990-2000) و عددها 63 سدّا على أن تنتهي أشغالها في السنوات الأولى من المخطّط العاشر،
- انطلاق إنجاز 25 سدّا جبليا مبرمجة ضمن الخطة الإضافية و تقدر طاقتها بـ15 مليون متر مكعّب سنويا. و بما أن جل المواقع المتواجدة بشمال البلاد قد تم إدراجها ضمن الخطة الوطنية (1990-2000) فإن المشاريع المستقبلية للسدود الجبلية ستكون متواجدة أساسا بمناطق الوسط و الجنوب.

ب. إنجازات الفترة 2002-2004

شهدت الفترة 2004/2002 الانتهاء من إنجاز السدود التي انطلقت أشغالها خلال المخطط التاسع وهي سدود الحمى ببن عروس والرميل بسليانة والعبيد بنابل والبرك بالقصرين. و من المنتظر أن تشهد الأشغال المتعلقة بسد الزرقة بولاية جندوبة نهايتها في النصف الأول من سنة 2004.

أما بالنسبة للسدود التي انطلقت أشغالها خلال سنة 2002 فمن المنتظر أن تبلغ نسبة تقدم الأشغال في نهاية سنة 2004، على التوالي 60 و 45% بالنسبة لسدي المولى و الكبير بولاية جندوبة و 100% بالنسبة لسد سفيسيفة بولاية القصرين.

و قد تم خلال سنة 2003 اختيار المقاولة بالنسبة لإنجاز سد الزياتين و سد الحركة بولاية بنزرت، و من المنتظر أن تنطلق الأشغال الخاصة بهذين السدين في النصف الأول من سنة 2004. أما بالنسبة لسد القمقوم من ولاية بنزرت فقد تم خلال سنة 2003 إعداد ملفات طلب العروض وفرزها وهو حاليا في مرحلة اختيار المقاولة وستنطلق الأشغال في النصف الثاني من سنة 2004.

و بالنسبة للسدود المتاخمة لبحيرة إشكل فقد تم خلال سنة 2003 إعداد ملفات طلب العروض بالنسبة لسد الدويميس و سيتم الإعلان عن المناقصة لاختيار المقاولات على أن تنطلق الأشغال خلال سنة 2004. أما في ما يخص سديّ المالح والطين فقد تم خلال سنة 2003 إعداد ملفات طلب العروض وستشهد سنة 2004 المصادقة على الملفات من قبل اللجان المختلفة وإعلان طلب العروض واختيار المقاولة.

أما في ما يتعلق بالسدود الجديدة المبرمجة ضمن الخطة الإضافية لتعبئة الموارد المائية (2002-2011) فقد تم في نهاية 2003 الموافقة على تمويل سد صراط بولاية الكاف من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، و ستشهد سنة 2004 إعداد ملفات طلب العروض و اختيار المقاولة وانطلاق الأشغال. أما بالنسبة لسد الكبير من ولاية قفصة فقد تم إسناد هذا المشروع إلى مكتب دراسات صيني و تمت دراسة المشروع وتقييمه وهو الآن في مرحلة استكمال الدراسات وإعداد الملفات المختلفة.

و بالنسبة للسدود الجبلية المبرمجة ضمن الخطة الوطنية لتعبئة الموارد المائية (1990-2000) فقد تم إلى موفى سنة 2003 الانتهاء من إنجاز 169 سدا تليا بطاقة استيعاب تقدر بـ245 مليون متر مكعب، في حين يوجد حيز الإنجاز 34 سدا و هي السدود المتبقية من كامل برنامج الخطة. و تجدر الإشارة إلى أنه من بين الأربعة وثلاثون سدا التي هي في طور الإنجاز يوجد 14 سدا بنسبة تقدم أشغال أقل من

50%، و 7 سدود بنسبة تقدم أشغال بين 50% و 80%، و 13 سدا بنسبة تقدم أشغال تفوق 80% .

و في ما يخص السدود الجبلية المبرمجة ضمن الخطة الإضافية لتعبئة الموارد المائية، فقد تم الإعلان عن المناقصات لانطلاق الأشغال بالنسبة لأربع سدود، في حين انتهت الدراسات المتعلقة بتسع سدود، و يوجد حاليا 36 سدا في طور الدراسات الأولية.

و بخصوص منشآت تحويل المياه تم خلال سنة 2003 إعداد ملفات طلب العروض المختلفة المتعلقة بمنشآت تحويل مياه الكبير والمولى حيث تمت المصادقة عليها من قبل اللجان المختلفة وستشهد سنة 2004 إعلان طلب العروض واختيار المقاولات.

كما تم خلال سنة 2003 إعداد ملفات طلب العروض الخاصة بمنشآت تحويل مياه سدود الحركة والزياتين والقمقوم، وستشهد سنة 2004 المصادقة عليها من قبل اللجان المختلفة وانطلاق طلب العروض واختيار المقاولات.

و شهدت سنة 2003 الانتهاء من الدراسات التفصيلية المتعلقة بمنشآت تحويل مياه سدود الطين والدويميس والمالح على ان تنطلق عملية إعداد ملفات طلب العروض والمصادقة عليها من قبل اللجان المختلفة خلال سنة 2004.

أما بالنسبة لمشروع مضاعفة قناة سجنان-جومين-مجردة فقد بلغت نسبة تقدم الإنجاز 95% حتى نهاية 2003، ومن المنتظر أن تنتهي الأشغال و يدخل المشروع حيز الاستغلال بداية من شهر جوان 2004.

و بالنسبة لمشروع تثليث قناة سجنان-جومين-مجردة، فقد شهدت سنة 2003 تقييم المشروع والموافقة على تمويله من قبل البنك الياباني، وسيتم في سنة 2004 إعداد ملفات طلب العروض المختلفة وعرضها على اللجان المختصة.

2.1 تعبئة الموارد المائية الجوفية:

أ. أهداف المخطط العاشر :

تتمثل أهداف المخطط العاشر في مجال الحفريات العميقة في إنجاز 200 حفرية استكشافية و 250 حفرية مراقبة و 310 حفرية للاستغلال العمومي إضافة إلى 850 حفرية ستنجز من طرف الخواص. و ستكمن هذه المنشآت من الرفع في كميات المياه الجوفية العميقة المستغلة من 1.1 مليار متر مكعب سنة 2001 إلى 1.3 مليار متر مكعب في أواخر المخطط العاشر أي بزيادة 200 مليون متر مكعب. كما

ستتدعم عملية التغذية الاصطناعية للموائد الجوفية و ذلك ببرمجة 36 مشروعا تسمح بتخزين 80 مليون متر مكعّب سنويا من مياه السّدود الكبرى والسدود الجبلية والمياه المعالجة.

ب. إنجازات فترة 2002-2004

1) الآبار العميقة :

بلغت نسبة الإنجاز الجملية في مجال الحفريات العميقة خلال الفترة الأولى من المخطط العاشر(2002-2004) 83 بالمائة من كامل برنامج المخطط. و تتوزع هذه الحفريات حسب الإستعمالات كما يلي:

- 109 حفرية استكشافية أي بنسبة 55% من برنامج المخطط،
- 335 حفرية للاستغلال العمومي أي بنسبة 108% من برنامج المخطط،
- 999 حفرية للاستغلال الخاص أي بنسبة 117% من برنامج المخطط،
- 218 حفرية مراقبة أي بنسبة 87% من برنامج المخطط.

و بالتالي بلغ مجموع الحفريات العميقة التي تم إنجازها خلال المخطط العاشر (2002-2004) 1661 حفرية من مجموع 1600 حفرية مبرمجة خلال نفس الفترة، لتبلغ بذلك نسبة الإنجاز الجملية خلال الفترة المذكورة 104% ، و مما تجدر الإشارة إليه أن برنامج الحفريات الاستكشافية عرف نسقا بطيئا مقارنة بالبرامج الأخرى، و ذلك نظرا لقلة المقاولات المتخصصة في إنجاز هذه الحفريات خلال هذه الفترة خاصة بالمناطق الصعبة، و كذلك بسبب اللّجوء المكثف إلى حفريات الاستغلال.

2) التغذية الاصطناعية للخزانات الجوفية :

بلغت كميات المياه التي تم خزنها بالطبقات المائية الجوفية خلال سنتي 2002-2003 حوالي 92 مليون متر مكعب، وقد شملت هذه العملية 27 موقعا تم من خلالها إضافة مشاريع جديدة وهي سد البرك بسبيبة وسد وادي الخيرات بالنفيضة وسدي بوعرفة و المرجة بالقلعة الخصبة وزقاق ببوحجر (القصرين). كما ستشمل عملية التغذية الاصطناعية خلال السنوات المتبقية من المخطط عدة مواقع إضافية تتمثل في الخزان الجوفي ببوعرقوب و الخزان الجوفي بالقبة من ولاية نابل و الخزانات الجوفية بولاية بنزرت و الخزان الجوفي بوادي الخيرات بولاية سوسة و الخزان الجوفي بثملد و بسبيبة بولاية القصرين. أما الخزان الجوفي بقربة من ولاية نابل فسيتم تغذيته بالمياه المعالجة.

3) الدراسات :

نظرا لتطور استغلال وتعبئة الموارد المائية انطلقت وزارة الفلاحة والبيئة والموارد المائية في إنجاز دراسات مندمجة للأحواض المائية ستمكن من توضيح الرؤى في ما يخص التصرف المتكامل لجميع الموارد المائية الجوفية والسطحية و كذلك المياه غير التقليدية و تطوير تعبئة هذه الموارد والتحكم في استغلالها.

و قد تم خلال سنة 2003 إنجاز الدراسات التالية:

- دراسة الخزانات الجوفية الصحراوية المشتركة بين تونس والجزائر وليبيا والتي أوضحت إمكانيات الاستغلال المستقبلية للدول الثلاث ومخاطر الاستغلال المجحف وأهمية التشاور بين البلدان الثلاث في إدارة هذه الموارد غير المتجددة.
- دراسة الخزانات الجوفية لحوض صفاقس التي تضبط الإمكانيات المستقبلية للاستغلال ولتطوير تغذية الخزانات القليلة العمق.
- دراسة إمكانية التغذية الاصطناعية للخزانات الجوفية بالمياه المعالجة بالوطن القبلي والتي ستسمح بإنجاز مشروع نموذجي خلال المخطط العاشر.
- دراسة الإمكانيات المتاحة لتطوير تغذية الخزانات الجوفية لحوض سيسب-العلم التي تسمح باستشراف وضعية الموارد المائية المستقبلية وحصر المنشآت الجديدة لتغذية الطبقات المائية الجوفية.
- دراسة الإمكانيات المائية الجوفية لشمال شرق ولاية زغوان وحوض الناظور التي تهدف إلى حصر مناطق الاستغلال المستقبلية للخزانات المعنية.
- دراسة إمكانية التغذية الاصطناعية للخزان الجوفي بجربة بالمياه المعالجة.

كما تواصل إنجاز الدراسات التالية:

- دراسة المنظومة المعلوماتية للموارد المائية والتي تهدف إلى جمع كل المعطيات المتعلقة بالقطاع وجعلها سهلة الاستغلال من طرف كل المتدخلين.
- دراسة وإنجاز مشاريع التغذية الاصطناعية التي تهم كل المناطق وتهدف إلى خزن حوالي 80 مليون متر مكعبا سنويا.
- دراسة الموارد المائية لحوض الهوارية التي ستسمح بإبراز تأثيرات الاستغلال المكثف للخزان الجوفي وكذلك تأثيرات التصرف المندمج للموارد المائية التقليدية وغير التقليدية بالمناطق التي تشهد استغلالا مكثفا لمواردها المائية.

- تطوير شبكة متابعة الموارد المائية والتي ستسمح بوضع إطار استغلال الشبكات لمتابعة الموارد والحصول على المعلومة في الإبان واستغلالها لتفادي التدهور النوعي والكمي للموارد واتخاذ القرار في الوقت المناسب.
- دراسة حوض جفارة المشترك بين تونس وليبيا والتي تهدف إلى حصر الموارد المائية واستشراف الاستغلال المستقبلي مع الحد من تدهور نوعية وكمية المياه.

3.1 الموارد المائية المعبئة و نسبة التعبئة:

مكنت مختلف المنشآت المائية المنجزة إلى موفى سنة 2004 من تعبئة حوالي 3.950 مليار متر مكعب مقابل 3.680 مليار متر مكعب عند انطلاق المخطط، و بالتالي بلغت نسبة التعبئة الجملية 88 بالمائة من الموارد القابلة للتعبئة و المقدرة بـ4.513 مليار متر مكعب مقابل نسبة 82 بالمائة في موفى سنة 2001. و يبرز الجدول الموالي تطور الموارد القابلة للتعبئة و الموارد المعبئة حسب المنشآت في موفي 2004 مقارنة بسنة 2001.

تطور تعبئة الموارد المائية
بحساب المليون متر مكعب

المصدر	2001				2004			
	الطاقة	الموارد القابلة للتعبئة	الموارد المعبئة	نسبة التعبئة	الطاقة	الموارد القابلة للتعبئة	الموارد المعبئة	نسبة التعبئة
السدود الكبرى		2100	1650	-	-	2100	1838	88%
سدود و بحيرات ج. و م. أخرى		270	180	-	-	270	200	74%
مجموع المياه السطحية	**2700**	**2370**	**1830**	**77%**	**2700**	**2370**	**2038**	**86%**
المائدة الجوفية السطحية	720	720	750	104%	737	737	778	106%
المائدة الجوفية العميقة	1380	1380	1100	80%	1406	1406	1134	81%
مجموع المياه الجوفية	**2100**	**2100**	**1850**	**88%**	**2143**	**2143**	**1912**	89%
مجموع الموارد	**4800**	**4470**	**3680**	**82%**	**4843**	**4513**	**3950**	**88%**

4.1 الماء الصالح للشراب :

أ. أهداف المخطط العاشر

تتمثل أهداف المخطط العاشر في مجال الماء الصالح للشراب في :

- الحفاظ على نسبة التزود بـ 100% بالوسط الحضري،
- الاقتصاد في الماء و تحسين نوعية المياه الموزعة،
- بلوغ نسبة تزود بالماء الصالح للشراب بالريف تناهز 90% على النطاق الوطني مع ضمان نسبة لا تقل عن 80 بالمائة كحد أدنى بكل الجهات،
- تطوير تقنيات التزويد وملاءمتها لواقع المناطق الريفية الصعبة،

- تأهيل الأنظمة المائية المتقادمة لتستجيب أكثر فأكثر إلى حاجيات المنتفعين من الناحيتين الكمية و النوعية.

ب . إنجازات فترة 2002-2004 بالوسط الحضري و برامج الشركة القومية لتوزيع الماء :

تميزت الثلاث سنوات الأولى من المخطط العاشر بتطور عدد التوصيلات و نسبة التزود الجملية و تحسين مردودية شبكات التوزيع، و في المقابل لم تشهد التسعيرة تطورا طبقا لما تم برمجته بالمخطط على أساس زيادة بنسبة7% في السنة طوال فترة المخطط العاشر، و وقع بذلك اللجوء إلى القروض الخارجية لتمويل بعض المشاريع نظرا لانخفاض نسبة التمويل الذاتي. كما سجل تأخيرا في إنجاز بعض المشاريع مثل مشروع قابس الكبرى و مشروع مضاعفة قنوات جلب مياه الشمال حسب برنامج المخطط وذلك نظرا لطول الإجراءات اللازمة للحصول على القروض.

- **تطور أهم المؤشرات**

بلغ استهلاك الماء خلال سنة 2003 ما يعادل 305 مليون م3 مقابل 298 مليون م3 سنة 2002، أي بنسبة تطور بـ2.5%. و من المنتظر أن يرتفع الاستهلاك سنة 2004 إلى مستوى 316 مليون م3 أي بزيادة بـ 3.6% مقابل تطورا بـ 4 % سنويا تمت برمجته بالمخطط.

و في المقابل عرف عدد المشتركين بشكبة توزيع الماء تطورا فاق توقعات المخطط، حيث سيبلغ عدد المشتركين عند نهاية سنة 2004 حوالي 1.782 مليون مشترك مع نهاية سنة 2003 مقابل 1.752 مليون مشترك مبرمجة بالمخطط. و من المنتظر أن يبلغ عدد المشتركين 1.858 مليون مشترك سنة 2004، أي بزيادة 43000 مشترك بالمقارنة بتوقعات المخطط.

و قد بلغت نسبة الربط الجملية 77,8% مقابل 77% مبرمجة، في حين تم الحفاظ على 100% كنسبة تزود بالماء الصالح للشراب بالوسط الحضري.

و بلغت مردودية شبكات توزيع الماء سنة 2003 حوالي 80.4 % و من المنتظر أن ترتفع هذه النسبة إلى 81 % خلال سنة 2004، أي بنقص بـ2.3 نقطة عن توقعات المخطط.

و في مجال الإقتصاد في الماء، قامت الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع الماء خلال سنتي 2002 و2003 بتكوين 100 مهندسا في ميدان الكشوفات للمنظومات المائية الداخلية و قد تحصل منهم 32 مهندسا على شهادة خبير. و من المنتظر أن يتم تكوين 50 مهندسا خلال سنة 2004.

- **مشاريع الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع الماء**

تقدر الإستثمارات المنجزة من طرف الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه خلال فترة 2002-2004 بـ294 مليون دينار، أي بنسبة إنجاز تناهز 59% من برنامج المخطط العاشر.

وقد كان تقدم الإنجاز في المشاريع الكبرى كالتالي:

المشاريع الكبرى المتواصلة: يعتبر نسق الإنجاز الجملي بالمشاريع الكبرى المتواصلة مرضيا، حيث بلغت النسبة الجملية81%. و باستثناء مشروع قابس الكبرى الذي لم تتعد فيه نسبة الإنجاز 25% فإن بقية المشاريع قد عرفت نسبة إنجاز تفوق 74%. و قد تم ضبط التمويل المتعلق بالخط الرابع لمحطة تحلية المياه الجوفية بقابس، و ينتظر أن يقع تدارك التأخير الحاصل في إنجاز هذا المشروع.

- **المشاريع الكبرى الجديدة:**

- مشروع مضاعفة قنوات جلب مياه الشمال: وقع تدارك التأخير الحاصل في إنجاز هذا المشروع و الناتج أساسا عن طول الآجال المتعلقة بالمصادقة على الصفقات و بالتالي ستبلغ نسبة الإنجاز مع نهاية سنة 2004 حوالي 54%،
- مشروع تحلية المياه الجوفية المالحة بجربة: بعد مراجعة المكونات التقنية لهذا المشروع تم الاتفاق مع ممول هذا المشروع على تمويل بناء محطة ثانية لتحلية المياه بجربة بطاقة 5000 م^3 في اليوم على أن يقع انطلاق الإنجاز الفعلي عند نهاية سنة 2004 بصفة استثنائية قبل إبرام العقود، نظرا لأهمية المشروع،
- مشروع تحسين نوعية مياه الشرب بالجنوب التونسي: تمت مراجعة مكونات المشروع و سوف يقع ضبط مصدر التمويل خلال سنة 2004 على أن تبدأ عملية الإنجاز مع بداية سنة 2005.

- **دراسة مشروع تحلية مياه البحر بجربة**

تقوم الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه بدراسة لإنجاز مشروع محطة لتحلية مياه البحر عن طريق اللزمة طاقتها 25000 م^3 في اليوم لتغطية الحاجيات من سنة 2009 إلى سنة 2025. و قد بلغت كلفة الدراسة ما يناهز المليون دينار ممولة عن طريق هبة من طرف الإتحاد الأوروبي. و من المنتظر الإنتهاء من الدراسة مع نهاية مارس 2004.

- **الماء الصالح للشراب بالوسط الريفي :**

تتلخص أهداف المخطط العاشر لقطاع الماء الصالح للشراب بالوسط الريفي في ما يلي:

- الرفع من النسبة الجملية للتزويد بالماء الصالح للشراب بالمناطق الريفية من 81.7 % في نهاية المخطط التاسع إلى 90 % عند نهاية المخطط العاشر مع ضمان نسبة دنيا بـ80 % على مستوى الجهات التي لا تزال دون المعدل الوطني،
- مواصلة تدعيم و تأطير المجامع ذات المصلحة المشتركة وذلك بمواصلة البرامج التحسيسية والتكوينية للمنتفعين قصد تحسين التصرف في المنشآت المائية،
- إيلاء برامج الصيانة ما تستحقه من عناية وذلك بتجديد الشبكات والتجهيزات المائية للمشاريع القديمة لمزيد إحكام استغلالها من طرف المجامع ذات المصلحة المشتركة،
- تطوير تقنيات معالجة المياه في الوسط الريفي مثل تركيز محاور لمعالجة وجلب مياه السدود بمناطق الشمال الغربي التي تشكو نقصا في الموارد المائية حتى يتسنى تزويد التجمعات المبرمجة،
- الشروع في تركيز التوصيلات المنزلية بالتوازي مع إنجاز أنظمة التصرف الصحي من قبل الديوان القومي للتطهير وذلك بالجهات التي بلغت نسبا مرضية من التزويد بالماء الصالح للشراب،

- **المؤشرات الحالية لتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب**

تطورت نسبة تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب من 81.7 % عند نهاية المخطط التاسع إلى قرابة 86 بالمائة سنة 2003 وذلك بفضل البرامج المكثفة للهندسة الريفية والشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه. ومن المؤمل أن تصل هذه النسبة إلى 88.5 بالمائة عند نهاية سنة 2004 و تمكن من تزويد ما يقارب عن 3.2 مليون نسمة. و بالرغم من المجهودات المبذولة فإن نسبة التزويد تشهد تفاوتا على النطاق الجهوي، إذ تقدر بـ80.8 بالمائة بالشمال مقابل 88 بالمائة بالوسط و 96 بالمائة بالجنوب. وتسعى حاليا كافة البرامج إلى التركيز على بعض الولايات التي لا تزال نسب التزويد بها منخفضة قصد تحسين ظروف التزويد في وسطها الريفي.

ج. تزويد الوسط الريفي بالماء الصالح للشراب:

يتمثل برنامج تزويد الوسط الريفي بالماء الصالح للشراب خلال الفترة 2002-2004 في إنجاز قرابة 230 مشروعا لتسديد حاجيات ما يقارب عن 160 ألف نسمة بالماء الصالح للشراب، أي 70 بالمائة مما هو مبرمج في المخطط العاشر (220 ألف ساكن). كما سيتم خلال نفس الفترة إعادة تهيئة ما يقارب عن 75 مشروعا قديما بـ20 ولاية، أي بمعدل 4 مشاريع بكل ولاية مع إيلاء إهتمام خاص بالمجامع المائية حتى تتمكن من التصرف المحكم في المنشآت المائية.

بلغت نسبة المشاريع المنجزة خلال سنة 2002 حوالي 75 بالمائة بالنسبة للمشاريع الجديدة المبرمجة و 50 بالمائة بالنسبة لتعهد المشاريع القديمة، أما بالنسبة لسنة 2003 فتقدر نسبة تقدم الأشغال بـ 25 بالمائة بالنسبة للمشاريع الجديدة المبرمجة و 30 بالمائة بالنسبة لتعهد المشاريع القديمة، و في ما يخص سنة 2004 فقد تم الإنتهاء من دراسة جل المشاريع المبرمجة و المقدرة بـ80 مشروعا.

و تمثل ندرة المياه الجوفية، و نقص مياه السيلان و نضوب العيون الطبيعية في فصل الصيف بجهة الشمال الغربي أهم عائق أمام تركيز شبكات مائية طيلة السنة، وقد وقع التركيز في مرحلة أولى على المياه الجوفية عند توفرها نظرا لنوعيتها المقبولة.

كما أن تعقد الشبكات في هذه المناطق يعيق إدارتها من طرف المجامع المائية خاصة مع ظواهر التشتت السكني وصعوبة التضاريس في المناطق الجبلية.

د. الإحاطة الفنية بالمجامع المائية

في نطاق مواصلة تدعيم و تأطير المجامع المائية تمت برمجة جملة من مشاريع الإحاطة الفنية لتحسيس وتكوين المنتفعين قصد تحسين التصرف في المنشآت المائية. ومن بين المشاريع المبرمجة نذكر :

- مشروع الإحاطة الفنية بالمجامع المائية التي سيتم بعثها عند إنجاز المشاريع الممولة من طرف البنك الياباني للتعاون الدولي خلال سنوات 2004 –2005 بتكلفة 2,2 مليون دينار. وستتواصل هذه الإحاطة إلى غاية 2006 ابتداء من سنة 2004 .
- مشروع الإحاطة الفنية الممول بهبة من طرف الصندوق الألماني للتعاون و الذي يمتد على مدى الفترة 2003-2004 و الذي يشمل مجال تطبيق اتفاقية التصرف و تشخيص التصرف و إعداد ملفات الاستغلال للأنظمة المائية. و تبلغ تكلفة هذا المشروع 0.8 مليون دينار.

5.1 المناطق السقوية:

أ. أهداف المخطط العاشر

يهدف المخطط العاشر إلى استكمال المشاريع المتعلقة بإحداث المناطق السقوية لبلوغ مساحة جملية تقارب 400 ألف هكتار و استكمال تجهيز 90 % من المناطق المروية بمعدات الاقتصاد في الماء في أواخر المخطط، مع إعطاء أكثر نجاعة و شمولية لبرامج التكوين و التأطير التي تمكن من التحكم في هذه التقنيات وبلوغ المردودية الاقتصادية المرجوة. كما يهدف المخطط إلى إيلاء عناية خاصة بإحكام استغلال المناطق السقوية و حمايتها و ذلك بتدعيم برامج تعصير المناطق السقوية المتقادمة نظرا لتدهور منشآت وتجهيزات بعض المناطق السقوية التي وقع إحداثها في الستينات والسبعينات للمحافظة على الطاقة الإنتاجية لهذه المناطق مع إعطاء الأولوية للمناطق ذات الكفاءة العالية في الإنتاج الفلاحي.

وللتذكير فإنّ المساحات السقوية المكثفة عند نهاية المخطط التاسع بلغت 365 ألف هك و ويتمثل الهدف في بلوغ 400 ألف هك عند نهاية المخطط العاشر و ذلك عن طريق استكمال حوالي 23 ألف هك من المناطق السقوية التي انطلقت أشغالها خلال المخطط التاسع و حوالي 9.5 ألف هك من المناطق السقوية في إطار المشاريع الجديدة.

ب. إنجازات فترة 2002-2004

أ- إحداث المناطق السقوية

بلغت المساحات السقوية المكثفة عند نهاية المخطط التاسع حوالي 365 ألف هك ويتوقع أن تصل إلى 395 لف هك عند نهاية المخطط العاشر و ذلك عن طريق إستكمال حوالي 23 ألف هك من المناطق السقوية التي انطلقت خلال المخطط التاسع و الإنتهاء من تهيئة 7 آلاف هكتار في إطار المشاريع الجديدة.

هذا و من المنتظر أن تبلغ نسب تقدم إنجاز مختلف المشاريع المتواصلة عند نهاية سنة 2004 المستويات التالية :

- 100% بالنسبة للمشاريع المحدثة حول السدود الكبرى و المقدرة بـ19.5 ألف هك،
- 100% من المشاريع المنجزة حول السدود الجبلية و التي تبلغ مساحتها 180 هك،
- 100% من المشاريع المحدثة حول الآبار العميقة و التي تبلغ مساحتها 3265 هك

- 94 % من المناطق السقوية المروية بالمياه المعالجة و التي تبلغ مساحتها 1336 هك،

أما بالنسبة للمشاريع الجديدة فمن المنتظر أن تبلغ نسب تقدم الأشغال عند نهاية سنة 2004 المستويات التالية:

- 70% هك بالنسبة للمنطقة السقوية سيدي خيار حول السدود الكبرى من جملة 4 مناطق مبرمجة بالمخطط و تمسح 3806 هك، كما انطلق إنجاز المنطقة السقوية بالسواني التي من المنتظر أن تنتهي أشغالها خلال سنة 2005.
- إنجاز منطقة سقوية بزغوان تمسح 40 هك من جملة 7 مناطق حول السدود الجبلية مبرمجة بالمخطط بمساحة جملية بـ750 هك، في حين توجد منطقتين أخريين حيز الدراسة،
- انطلاق أشغال 4647 هك من المناطق السقوية حول الآبار العميقة و من المنتظر أن يتم إنجاز المساحة الجملية خلال الفترة المتبقية من المخطط،
- 1008 هك برجيم معتوق (القسط II) تمت دراستها و سيتم إنجازها خلال المخطط.
- الشروع في دراسة 300 هك من المناطق السقوية المروية بالمياه المعالجة من جملة 1285 هك مبرمجة بالمخطط.

ب - تحسين ظروف استغلال المناطق السقوية

من اجل ضمان حسن أداء المناطق السقوية القديمة تضمن المخطط العاشر عدة مشاريع استصلاح و إعادة تهيئة جملة من المساحات المروية حول السدود و الآبار العميقة ومصادر المياه المعالجة منها 12200 هك ضمن المشاريع المتواصلة التي بلغت نسبة إنجازها حوالي 75% في موفى سنة 2003 ، و 6000 هك ضمن المشاريع الجديدة التي بلغت نسبة إنجازها إلى موفي 2003 حوالي 30%.

كما تواصل خلال الفترة الأولى من المخطط إنجاز مشروعي الاقتصاد في مياه الري بالوسط الغربي الذي بلغت نسبة إنجازه في أواخر سنة 2003 حوالي 23 % أي ما يعادل 2424 هك، و مشروع تحسين التصرف بواحات الجنوب و الذي بلغت نسبة إنجازه في أواخر سنة 2003 حوالي 92% أي ما يعادل 13000 هك وسيتم استكمال 1000 هك المتبقية خلال سنة 2004. كما شهد المخطط إنجاز دراسة الجدوى الاقتصادية و الفنية المتعلقة بتعصير المنطقة السقوية بمجردة السفلى علي مساحة 5835 هك ومكنت من اختيار مساحة 4070 هك لإنجازها كمرحلة أولى لإنطلاق المشروع الذي قدرت كلفته بمبلغ 35 مليون دينار و الذي سيمتد على فترة 2004 -2010.

إلى جانب مشاريع التهيئة و التعصير تضمن المخطط عدة عناصر تهم تحسين ظروف استغلال المناطق السقوية كمد شبكات الصرف الزراعي بباجة و جندوبة على مساحة 1600 هك و التي ستنتهي أشغالها في موفي 2004. كما تم تنفيذ برامج سنوية تهم تعهد قنوات الري و الصرف و تحسين المسالك الفلاحية و صيانة محطات الضخ و إنجاز الآبار العميقة و تزويدها بالتيار الكهربائي و تكثيف نقاط المياه بالمراعي و غيرها، من أجل تدعيم أداء القطاع السقوي و تحسين خدمات منظومات المياه.

ت - الاقتصاد في مياه الري :

تعزيزا للخطة العشرية لتعبئة الموارد المائية و دعما لسياسة الدولة الهادفة إلى تحقيق استغلال محكم للموارد المائية، تم إرساء خطة وطنية لترشيد استعمال الموارد المائية في القطاع الزراعي ترتكز أساسا على:

- تدعيم المناطق السقوية العمومية ببرامج دورية لصيانة و تعهد شبكات الري حتى تمكن من مردودية كافية وذلك بالخفض من فواقد المياه فيها،
- تحسين الري السطحي التقليدي على مستوى الحقل و ذلك بتغليف السواقي الترابية و إدخال التقنيات الحديثة كالري بالرش و الري الموضعي لتمسح 90% في نهاية المخطط العاشر،
- تكوين الفنيين و العاملين في مجال الاقتصاد في مياه الري و الرفع من كفاءتهم وتأهيلهم للتحكم في التقنيات العصرية قصد التأطير المحكم للفلاحين،
- تدعيم برامج الإرشاد و التحسيس لدى الفلاحين لضمان الاستغلال الأجدى لموارد المياه وذلك باستعمال الطرق العصرية للاستعمال و إدارة الري على مستوى الحقل،
- إقرار حوافز مالية هامة لتشجيع الاقتصاد في مياه الري و ذلك منذ 12 ماي 1995 و تلك الصادرة خلال شهر فيفري 1998 و المتعلقة باعتماد 60% كمنحة الاقتصاد في مياه الري بالنسبة للمجامع ذات المصلحة المشتركة. كما تعززت هذه النصوص بأمر خلال سنة 2001 في ما يخص تعويض هذه التجهيزات. وقد كان لهذه الحوافز الأثر الهام لدى الفلاحين الذين اقبلوا على تجهيز ضيعاتهم، مما أدى إلى زيادة هامة في المساحات المجهزة باستثمارات هائلة نتج عنها تزايد ملحوظ في المردودية الفلاحية على مستوى الضيعة. وقد بلغت المساحات المجهزة بوسائل الاقتصاد في مياه الري إلى غاية سنة 2003 حوالي 280 ألف هك في المناطق السقوية العمومية و من المنتظر أن تبلغ حوالي 300 ألف هك في موفى 2004.

وستبقي قرابة 90 ألف هك مساحات مروية بالطريقة التقليدية التي ستجهز بنسق يقارب 20 ألف هك في السنة. ومن المنتظر أن يتم تجهيز حوالي 85 % من المساحة الجملية للمناطق السقوية في أواخر المخطط العاشر.

ث - المجامع ذات المصلحة المشترك :

يهدف برنامج النهوض بالمجامع المائية إلى تكثيف الإحاطة الفنية بهذه المجامع و إلى تفعيل مشاركة المجموعة الريفية في إدارة المنشآت المائية المتعلقة بالماء الصالح للشراب في الوسط الريفي و بالري، وذلك بتكليفها بمهمة استغلال وصيانة الأنظمة المائية والمساهمة في تحمل تكاليف التصرف والتعهد للتجهيزات. و قد تم إلى موفى سنة 2002، إحداث 1084 مجمعا لاستغلال وصيانة ما يقارب عن 141 ألف هكتار من المناطق السقوية أي ما يعادل حوالي 62 % من جملة المناطق السقوية العمومية بكامل تراب الجمهورية، وقد أصبحت بذلك جل المناطق السقوية العمومية الصغرى والمتوسطة تحت تصرف المجامع المائية في حين مازالت مساحة 68 ألف هكتار من المناطق السقوية العمومية الكبرى و 5 آلاف هكتار من المناطق السقوية العمومية المروية بالمياه المطهرة تحت تصرف الإدارة. وتضم هذه المجامع المائية للري حوالي 108 ألف مستغل فلاحي.

كما تم في إطار مشروع الإستثمار في قطاع المياه، رصد اعتمادات لتمكين المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية من انتداب مهندسين استشاريين لمساعدتها على تركيز المجامع المائية داخل بقية المناطق السقوية العمومية الكبرى. و خلال سنة 2003 قامت المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة و باجة والقيروان بإبرام صفقات مع مكاتب دراسات لتحويل التصرف في حوالي 11 ألف هكتار من المناطق السقوية العمومية الكبرى إلى المجامع المائية بقيمة جملية تبلغ حوالي 312 ألف دينار. ومن المنتظر خلال سنة 2004 أن تقوم المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية ببنزرت وبن عروس والقيروان و جندوبة بإبرام صفقات إحاطة فنية قصد التصرف و تحويل في ما يقارب عن 15 ألف هكتار من المناطق السقوية العمومية الكبرى إلى المجامع المائية. و بالتالي ينتظر أن تصبح جل المناطق السقوية العمومية في أواخر المخطط العاشر تحت تصرف المجامع المائية.

أما في ما يتعلق بقطاع الماء الصالح للشراب في الوسط الريفي فإن المجامع المائية تغطي كافة الأنظمة المائية و التي تعد 1591 مجمع في أواخر سنة 2002 تمكن 208 ألف عائلة من التزود بالماء الصالح للشراب.

ج - السياسة السعرية لمياه الري :

تتمثل السياسة السعرية بالمناطق السقوية في مراجعة تسعيرة مياه الري حتى تتمكن الجهات المشرفة على توزيع الماء من تغطية تكاليف الاستغلال و الصيانة، ونظرا للظروف المناخية الصعبة التي مرت بها البلاد فقد بقيت نسبة تطور سعر مياه

الري إلى حدود نسبة التضخم أي حوالي 4 % كمعدل سنوي، علما و أن سعر المياه يتراوح حاليا بين 150 مليم للمتر المكعب و 30 مليم/م3 و ذلك حسب خصوصيات كل منطقة. كم تم الشروع في الاعتماد على التسعيرة المزدوجة ببعض المناطق النموذجية وذلك للرفع من نسب التكثيف الزراعي و تثمين الموارد المائية المتاحة.

6.1 المقترحات :

تتمثل أهم المقترحات في مجال الموارد المائية في :

- مواصلة البرامج الحالية لتعصير شبكات الري العمومية المتقادمة لملاءمتها مع متطلبات التجهيزات الحديثة المقتصدة لمياه الري وذلك بولايات الوسط الغربي والجنوب مع إدراج برنامج جديد خاص بالقسط الثاني لمشروع الاقتصاد في المياه بواحات الجنوب،
- مواصلة برامج تعصير و استصلاح شبكات الري العمومية المتقادمة ومواصلة تركيز المجامع المائية لتسيير المناطق السقوية الكبرى،
- الرفع من تعريفة مياه الري حسب ظروف كل منطقة سقوية بنسبة 6 بالمائة على الأقل سنويا بهدف تحقيق التوازنات المالية لعمليات الاستغلال و الصيانة للجهات المشرفة على توزيع الماء من ناحية، وإلى تعميم الدفع المسبق لتعريفة مياه الري من طرف الفلاحين قصد الرفع من مستوى تغطية تكلفة مياه الري وتفادي تراكم الديون من ناحية أخرى.
- مواصلة إنجاز برنامج الإقتصاد في مياه الري بمعدل 20 إلى 25 ألف هكتارا سنويا مع حصر التكلفة الجملية للبرنامج في حدود مبلغ أقصاه 40 مليون دينار بالنسبة لميزانية الدولة.

لا تزال نسب تزويد الريف بالماء الصالح للشراب متفاوتة من منطقة إلى أخرى خصوصا بالولايات الشمالية التي تفتقر إلى الموارد المائية الجوفية. و لتطوير نسب التزود في هذه الولايات يقترح إيجاد التمويلات اللازمة لانطلاق مشروع إحداث محاور جلب مياه السدود إلى المناطق الريفية بكل من ولايات بنزرت و باجة و جندوبة قصد توفير المياه اللازمة بالكمية و النوعية الملائمة.

2- الغابات والمراعي :

يتزامن المخطط العاشر للتنمية مع إنطلاق المرحلة الأولى من الخطتين الوطنيتين لقطاع الغابات و قطاع المراعي (2002-2011)، حيث يهدف إلى الإسراع في إنجاز عناصر هذه الخطط مع التركيز على البعد الإجتماعي وذلك بمزيد العناية بمتساكني الغابات و تأطيرهم و تشريكهم في تنمية القطاع الغابي والرعوي و التصرف المستديم في الغابات و المراعي. وترتكز أهم توجهات المخطط على:

- إدماج الفضاء الغابي ضمن مكونات التنمية الفلاحية الشاملة و التنمية المستديمة.
- تشريك القطاع الخاص في تنمية الثروات الغابية والرعوية و إستغلالها في إطار المجامع و الهياكل المنظمة لمتساكني الغابات أو عن طريق الإستغلال المباشر والتشجيع على بعث شركات إستغلال و مؤسسات صناعية متعددة الإختصاصات لإستغلال و تحويل و تصنيع مختلف المنتوجات الغابية.
- المحافظة على الأحياء البرية والنباتية و الحيوانية وكذلك المحيط و التنوع البيولوجي مع وضع خطة وطنية لإحداث المحميات الطبيعية و إحكام التصرف فيها.
- تثبيت سكان الغابات وتشريكهم في كافة مراحل تهيئة الغابات و التصرف فيها و تنمية مواردها و تنظيمهم و تحسيسهم بضرورة المحافظة على الثروة الغابية و تنميتها، مع تفعيل دور المرأة في هذا المجال.
- الترفيع في إنتاج المراعي و تشريك مربي الماشية خاصة بالوسط و الجنوب في تنمية المراعي و التصرف فيها.
- تأهيل قطاع إنتاج و خزن البذور الرعوية و العلفية خاصة منها المحلية.
- إعطاء الجهات و الهياكل الجهوية للوزارة مزيدا من الصلاحيات في تنفيذ و إدارة برامج تنمية الغابات و المراعي بمناطقهم.
- بعث مشاريع خاصة لتطوير منظومات إنتاج تتلاءم مع طبيعة الغابات و المراعي ولا تخل بتوازنها و تحافظ على صبغتها الأصلية كخوصصة إنتاج المشاتل الغابية والرعوية و تربية المصيد و إحداث شركات صيد، والتصرف في الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية و النهوض بالسياحة البيئية و الترفيه. ويتجه التفكير نحو إمكانية إسناد لزمات للتصرف في ملك الدولة الغابي بموجب عقود شراكة يتم تنفيذها طبقا لكراس شروط.
- تمكين متساكني الغابات من إنجاز أشغال التنمية والمحافظة على الغابات في إطار عقود تبرم مع المجامع الغابية ذات المصلحة المشتركة وهو ما من شأنه توفير أيام عمل للمتساكنين والحد من ظاهرة البطالة.

1.2 الغابات

أ- الإصلاحات خلال فترة 2002-2004 :

تتمثل الإنجازات في هذا المجال في ما يلي :

*** في مجال النهوض بسكان الغابات والمجامع الغابية والرعوية للتنمية**

- إحداث إدارة صلب الإدارة العامة للغابات تعني بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية لسكان الغابات.
- تمكين مجامع التنمية الغابية من إبرام صفقات عمومية بالمراكنة بين الإدارة والمجامع لتنفيذ الأشغال في حدود 50 ألف دينار في السنة طبقا للفصل 40 من الأمر عدد 3158 لسنة 2002 المؤرخ في 17 ديسمبر 2002 و المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية . و قد تم إعداد و توزيع أنموذج لاتفاقية إبرام الصفقات بالمراكنة بين الإدارة والمجامع تم اعتمادها في شهر مارس 2003،
- إعتماد المقاربة التشاركية و منهج التحليل الإقتصادي و الإجتماعي حسب النوع الإجتماعي في برمجة و تنفيذ و متابعة مشاريع و برامج التنمية المحلية لسكان المناطق الغابية من جهة و تنمية قطاع الغابات من جهة أخرى.
- انطلاق تنفيذ مشروع تنمية المناطق الجبلية و الغابية بالشمال الغربي باعتماد أساليب ومناهج تدعم الشراكة بين مختلف المصالح الجهوية المتدخلة
- العمل على تمكين المجامع الغابية ذات المصلحة المشتركة من اقتناء المنتوجات الغابية بالمراكنة خدمة لمصالحها ولدعم نشاطها.
- تطوير بنك معلومات و تحيين المعطيات المتعلقة بوضعها و مجالات تدخلها.

*** في مجال الغابات الخاصة**

- تعويض نظام الرخص لإستغلال الغابات الخاصة غير الخاضعة لنظام الغابات بكراس شروط يتضمن شروط الاستغلال.
- مواصلة تصفية وضعية أراضي الخواص المشجرة غابيا من طرف الإدارة منذ الستينات والتي تمسح قرابة 23،7 ألف هك سواء بالشراء أو بإرجاعها إلى مستحقيها لاستغلالها طبقا لكراس الشروط.

*** في مجال التشجير الغابي**

الترفيع في نسبة الكساء الغابي من 11,6% إلى 11,95 % خلال السنوات الأولى من المخطط 2002 و2003 ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 12,13 % في موفى سنة 2004 مع العلم أن الهدف المحدد للمخطط هو بلوغ نسبة كساء غابي تقدر بـ 12.8 %.

*** في مجال المراعي:**

إيلاء المراعي الإشتراكية غير الخاضعة لنظام الغابات بولايات الجنوب عناية أكبر من خلال الشروع في تنفيذ مشروع التنمية الفلاحية و الرعوية و تشجيع المبادرات المحلية بالجنوب الشرقي.

*** في مجال المحافظة على النباتات و الحيوانات البرية:**

إنطلاق تنفيذ مشروع التصرف في المناطق المحمية الممول بهبة من الصندوق العالمي للطبيعة التابع للبنك العالمي.

ب- الإنجازت الكمية للمخطط:

بالرغم من الظروف المناخية الصعبة التي مرت بها البلاد في بداية المخطط إلا أن الإنجازات الكمية و النوعية في مجملها تعتبر طيبة.

***التشجير الغابي :**

يشمل برنامج المخطط العاشر تشجير 59 ألف هك مع التركيز على الغراسات الشبه غابية و المثمرة بالفجوات الغابية و الأراضي الجبلية الخاصة، وغراسة مصدات الرياح بالمناطق السقوية، و التشجير بالمنتزهات الحضرية، و إحداث المناطق الخضراء بالمدن و الأرياف إضافة إلى تشجير جوانب الطرقات و ضفاف الأودية.

وقد بلغت نسبة إنجازات التشجير الغابي و الغراسات المتعددة الفوائد باعتبار كافة المتدخلين 63% مقارنة مع أهداف المخطط كما يبرزه الجدول الموالي.

تطور التشجير الغابي
خلال فترة 2002-2004

طبيعة الأشغال	الأهداف (هك)	الإنجازات الكمية (هك)				
		2002	2003	توقعات 2004	الجملة	
					الوحدة	نسبة الإنجاز (%)
- التشجير بملك الدولة الغابي	12000	3761	5064	3935	12760	106
- التشجير بمملك الدولة الخاص ذو الصبغة الغابية	5000	-	-	-	-	-
- تشجير الطرقات و الأشرطة الغابية و التشجير الحضري.	6000	271	225	245	741	12
- غراسة مصدات الرياح بالمناطق السقوية	10000	721	484	901	2106	21
- تشجير ضفاف الأودية و حماية المنشآت المائية.	10000	1218	1063	1165	3446	34
الجملة :	**43000**	**5971**	**6836**	**6246**	**19053**	**44**
- الغراسات المتعددة الفوائد	16000	4921	7447	5628	17996	112
المجموع العام :	**59000**	**10892**	**14283**	**11874**	**37049**	**63**

* لم يقع إحتساب إنجازات الإدارة العامة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية المقدرة بـ 828 هك لعدم برمجتها في أهداف المخطط.

ويرجع ذلك بالأساس إلى إرتفاع نسبة إنجازات الغراسات المتعددة الفوائد المتعلقة بالخصوص بتثبيت منشآت المحافظة على المياه و التربة و أشغال التهيئة الفلاحية للإدارة العامة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية (112%) في حين تقدر نسبة إنجاز التشجير الغابي بـ44 % و هي نسبة متوسطة تبقى دون النسق المأمول للمخطط نظرا لمحدودية الإعتمادات المرصودة و المشاريع الممولة لهذا النوع من الأنشطة.

وتتوزع المساحة المنجزة حسب المتدخلين كما يلي:

- 19731 هك تم إنجازها في إطار برنامج الإدارة العامة للغابات (أي بنسبة إنجاز 46%) منها 19053 هك غراسات غابية و 678 غراسات متعددة الفوائد،
- 13658 هك من الغراسات المتعددة الفوائد في إطار برنامج الإدارة العامة للتهيئة و المحافظة على الأراضي الفلاحية،
- 3660 هك ضمن برنامج ديوان تنمية الغابات و المراعي بالشمال الغربي تتعلق بالخصوص بالغراسات متعددة الفوائد.

*** تحسين المراعي :**

يبرز الجدول الموالي إنجازات الثلاث سنوات الأولى للمخطط في مجال تحسين المراعي حسب طبيعة الأشغال وبإعتبار جميع المتدخلين.

تطور إنجازات أشغال تحسين المراعي
خلال الفترة 2002-2004

طبيعة الأشغال	الأهداف (هك)	الإنجازات الكمية (هك)				
		2002	2003	توقعات 2004	الجملة	
					الوحدة	نسبة الإنجاز (%)
غراسات رعوية	**56000**	**6679**	**11419**	**11660**	**29758**	**53**
. بملك الدولة	25000	2550	3131	1747	7428	30
. في الأراضي الإشتراكية	10000	1093	1342	749	3183	32
. بملك الخواص	21000	3036	6946	9165	19147	91
غراسة الهندي الأملس	**40000**	**6753**	**9417**	**10742**	**26912**	**67**
. بملك الدولة	5000	204	254	574	1032	21
. في الأراضي الإشتراكية	10000	477	593	1338	2408	24
. بملك الخواص	25000	6072	8570	8830	23472	94
التهيئة الرعوية	**100000**	**13776**	**12474**	**16455**	**42705**	**43**
. بالمراعي الإشتراكية	60000	6231	4859	8005	19095	32
. بملك الخواص	40000	7545	7615	8450	23610	59
المجموع	**196000**				**99375**	**51**

مقارنة مع أهداف المخطط، تعتبر الإنجازات في مجملها متوسطة، إذ بلغت المساحات التي شملتها أشغال تحسين المراعي خلال سنوات 2002 و2003 و2004 حوالي 99.4 ألف هك من جملة 196 ألف هك، أي بنسبة إنجاز 51%.

وتجدر الملاحظة أن نسق الإنجاز بملك الدولة الغابي و الأراضي الإشتراكية يبقى دون المتوقع وذلك لجل العناصر، حيث تقدر إنجازات الغراسات الرعوية خلال المرحلة الأولى للمخطط بحوالي 29800 هك منها 19200 هك بملك الخواص و10600 هك بملك الدولة، وهو ما يمثل نسبة إنجاز ب 30%.

كما بلغت المساحات التي شملتها غراسة الهندي الأملس خلال نفس الفترة 26900 هك، مع نسبة إنجازتقدر ب 23% بملك الدولة الغابي و الأراضي الإشتراكية. وترتفع هذه النسبة بالأراضي الخاصة لتبلغ 94 %.

أما بالنسبة للتهيئة الرعوية فتقدر نسبة الإنجاز بـ 43 %. وتقارب هذه النسبة 59 % بالأراضي الخاصة في حين أنها لا تتعدى 35% بالمراعي الإشتراكية.

و يرجع ضعف الإنجازات إلى محدودية الإعتمادات المخصصة لتنفيذ مختلف العناصر و لرغبة الأفراد في خوصصة الأراضي الإشتراكية و عدم إقتناع أغلبية الجماعات المحلية بجدوى التدخل في الأراضي الإشتراكية.

*** مقاومة زحف الرمال :**

بإحتساب الإنجازات المحتملة لسنة 2004، تعتبر إنجازات هذا العنصر جيدة و تفوق المعدل المتوقع و المقدر بـ 60 %، مع الإشارة إلى أن تثبيت منشآت مقاومة زحف الرمال بالغراسات تم احتسابها ضمن الفقرة الخاصة بالتشجير الغابي و الرعوي.

وتتوزع إنجازات هذا العنصر كما يلي:

طبيعة الأشغال	الأهداف (هك)	الإنجازات الكمية (كلم)				
		2002	2003	توقعات 2004	الجملة	
					بالوحدة	نسبة الإنجاز (%)
- إحداث طوابي	2000	657	401	330	1388	69
- تعلية طوابي	4000	1023	942	716	2681	67

*** المحافظة على الغابات و الأحياء البرية :**

كسائر غابات البحر الأبيض المتوسط، تتعرض الغابات التونسية لعدة أخطار تهدد ديمومتها منها الطبيعية كالجفاف والأمراض و الحشرات و منها ما يتسبب فيها الإنسان كالحرائق و التكسير.

و لحماية الثروة الغابية من الإتلاف، تقوم الدولة بالتوازي مع برامج التنمية الغابية بأشغال مصاحبة تهدف للمحافظة على الثروة النباتية و الحيوانية. و تتمثل هذه الأشغال بالخصوص في تجهيز الغابات بالبنية الأساسية و المعدات الضرورية لمقاومة الحرائق و الحشرات.

و يبين الجدول التالي أهم الإنجازات في هذا المجال :

تطور الإنجازات في مجال المحافظة على الغابات والأحياء البرية

طبيعة الأشغال	الأهداف (هك)	الإنجازات الكمية			
		2002	2003	توقعات 2003	الجملة
					بالوحدة / نسبة الإنجاز (%)
- فتح مسالك (كلم)	625	143	196	168	507 / 81
- صيانة مسالك (كلم)	7350	2474	2833	1403	6710 / 91
- فتح طرائد الحرائق (كلم)	500	86	51	73	210 / 42
- صيانة طرائد الحرائق (كلم)	4850	1276	1081	1231	3588 / 74
- مقاومة الحشرات (هك)	30000	9498	9245	10970	29713 / 99

و تجدر الملاحظة أن أشغال صيانة المسالك و الطرائد النارية تتمثل في أشغال خفيفة تتكرر سنويا. أما بالنسبة إلى مقاومة الحشرات، فإن الإنجازات تتمثل في مداواة المساحات المتضررة و يكون ذلك بالتدخل مرة واحدة أو عدة مرات بنفس المساحة.

*** تأهيل المنابت :**

تسعى الإدارة إلى تطوير المنابت لتحسين نوعية الشتلات المنتجة وتوفير الحاجيات من الشتلات بالخصوص في مناطق الوسط و الجنوب. لذلك تم وضع برنامج لتعصير 10 منابت في إطار المخطط العاشر. و ينتظر الإنطلاق في هذا البرنامج بعد توفير التمويل اللازم للبرنامج.

* **الإستمثار:**

لقد تم برمجة إعتمادات تقدر بـ 310 مليون دينار للغابات والمراعي في القطاع العمومي. و قد تم إعتماد مبلغ دفوعات يقدر بحوالي 139,5 مليون دينار خلال سنوات 2002 و2003 و2004 وذلك بإعتبار كل البرامج و المشاريع و كل المتدخلين لتصبح نسبة إستهلاك الإعتمادات في حدود 45 %، مع العلم أن بعض المشاريع المبرمجة خلال المخطط العاشر تأخر إنطلاقها أو لم تنطلق بعد مثل مشروع تحسين المراعي بالواعرة و الظاهر بكلفة 15 مليون دينار و مشروع مقاومة التصحر الذي هو في طور البحث عن تمويل.

* **التشغيل :**

يساهم قطاع الغابات و المراعي مساهمة فعالة في الحد من البطالة من خلال تشغيل العملة العرضيين ضمن الحضائر الوطنية المخصصة للقيام بأشغال الإستغلال والتنمية و المحافظة على الغابات، وكذلك توفير أيام عمل من خلال تنفيذ برامج ديوان تنمية الغابات و المراعي بالشمال الغربي و ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى. و تقدر مساهمة قطاع الغابات و المراعي بـ 8 مليون يوم عمل سنويا بتكلفة تقدر بـ 36 مليون دينار لتبلغ مساهمته خلال سنوات 2002 و 2003 و 2004 بـ 24 مليون يوم عمل و108 مليون دينار أي بنسبة 77 % من إعتمادات الدفوعات للسنوات المذكورة.

ج- أهم الإشكاليات المطروحة والمقترحات :

يبقى النسق الحالي للإنجازات دون المأمول و يرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها:

- عدم إقبال الخواص على التشجير الغابي بأراضيهم لارتفاع كلفة الإستثمار من ناحية وطول مدة دخول المشاجر طور الإستغلال من ناحية ثانية.
- ضعف إنتاج المنابت الغابية والرعوية بالوسط والجنوب و عدم تلبيتها للحاجيات من المشاتل
- محدودية إقتناع المنتفعين بجدوى تحسين المراعي بالأراضي الإشتراكية.
- محدودية الإعتمادات المرصودة وعدم وجود مشاريع تنموية كبرى تعنى بتنمية التشجير الغابي والرعوي.
- نقص في الإعتمادات المخصصة لتركيز و دعم أنشطة المجامع الغابية ذات المصلحة المشتركة.
- صعوبة تكوين مجامع التنمية الفلاحية و الرعوية وذلك لقلة التشجيعات والحوافز لبعث هذه المجامع.
- نقص في الإطار الفني في أغلب المصالح الفنية المتدخلة و شغور قسط كبير من المراكز الغابية.
- قلة الإمكانيات المخصصة لإستغلال المنتوج الغابي.

- انتهاء صلوحية قسط كبير من أمثلة التهيئة الغابية و قلة توفر الإعتمادات اللازمة لتحيينها.
- ضعف مساهمة القطاع الخاص في الإستثمارات الغابية و ذلك لعدم ملائمة الإمتيازات في هذا المجال.

و لتخطي هذه الصعوبات، يقترح ما يلي:

- النظر في إمكانية إسناد لزمات للتصرف في ملك الدولة الغابي أو للقيام بأنشطة أو بعث مشاريع تتلاءم وطبيعة الغابة وتحافظ على صبغتها الأصلية (إحداث شركات صيد، التصرف في الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية...) وذلك طبقا لكراس شروط كما هو معمول به في بقية مكونات ملك الدولة.
- البحث على تمويل مشاريع تنموية كبرى لتنمية التشجير الغابي والرعوي قصد بلوغ 16% من الغطاء الغابي.
- إعداد دراسة إستشرافية حول الموارد البشرية لقطاع الغابات و المراعي ووضع برنامج لسد الشغور في جل مراكز الغابات لتشبيب فنيي الغابات ولإنتداب الموارد البشرية و الكفاءات لتيسير التواصل في الخدمات والتأطير كما تقتضيه منهجية المقاربة التشاركية المعتمدة في كل البرامج والمشاريع.
- دعم الإحاطة بمجامع التنمية الغابية و تبسيط إجراءات التعامل مع الإدارة (إعفاء عقود إنجاز الأشغال من الأداءات...).
- الإسراع في إصدار القوانين الخاصة بإستغلال المنتوجات الغابية من طرف المجامع.
- وضع برنامج لتحيين أمثلة التهيئة الغابية
- توفير الإعتمادات الضرورية لتنفيذ أمثلة التهيئة بكل عناصرها لضمان ديمومة الأوساط الغابية و تثمين منتوجاتها و النهوض بمتساكنيها.
- وضع آلية خاصة بالقطاع الغابي لتشجيع الإستثمارات الخاصة في القطاع على غرار ما هو معمول به في القطاع البيئي.
- ضرورة الإسراع بتعصير المنابت الغابية بالوسط والجنوب التونسي والمبرمجة بالمخطط العاشر .
- الشروع في عملية نموذجية لخوصصة إنتاج الشتلات بمنبتين غابيين من صنف "ب" في شكل عقود برامج على أن يتم رصد الإعتمادات اللازمة لاقتناء الشتلات من هؤلاء الخواص.
- وضع حيز التنفيذ نتائج البحث التّطبيقي في ميدان تحسين المراعي وبالخصوص الإكثار من البذور الرّعويّة المحليّة وكذلك ضبط الطّرق المثلى للتهيئة الرّعويّة والإستغلال.
- ضبط المرجعيّة الفنيّة الخاصّة للأشجار الشبه غابيّة كالجوز والقسطل وغيرها.
- تفعيل الإتفاقيات الإطارية والإتفاقيات الخاصّة مع المؤسسات الوطنيّة المختصّة بالبحث التطبيقي والتعليم العالي الفلاحي.

- تفعيل اتـفاقيـات الشـراكة مع المتدخلين على المستوى الجهوي (المندوبيّات الفلاحيّة، الدواوين، الوكالات الفلاحيّة ...) من أجل تعاون مجدي وتوزيع الأدوار وتثمين القدرات المتواجدة على المستوى المحلي والجهوي وتوحيد خطط التدخل بين كلّ المصالح الفنيّة والإدارية.
- النّهوض بالتّخطيط الرّيفي المتعدّد القطاعات مع المجموعات الريفية المستهدفة ودعم الهياكل القاعدية لمتساكني المناطق الغابية لتنويع موارد الرزق وتحسين ظروف عيش المتساكنين مع المحافظة على الموارد الطّبيعيّة.
- تدعيم مجامع التنميـة لتمكين المنتجين من المساهمة في المجهود التنموي وكذلك النهوض بمتساكني المناطق الريفية لتدعيم طاقاتهم وتأهيلهم للنهوض بتنمية مناطقهم وذلك بتشريكهم في تشخيص الإشكاليات والحلول الملائمة.

2.2 المحافظة على المياه و التربة وموارد التربة:

طبقا لبرنامج الخطة الوطنية الثانية للمحافظة على المياه و التربة 2002– 2011، ترتكز توجهات المخطط العاشر للتنمية على ضرورة إحكام استغلال الموارد الطبيعية و حمايتها من كل أشكال التدهور و خاصة الانجراف و التصحر و تملّح الأراضي حتى تؤدي هذه الموارد دورها الاقتصادي و تدعم مسار التنمية الجهوية و المحلية بالبلاد.

في هذا الإطار و لتحقيق التنمية الفلاحية المستديمة أقرّ المخطط العاشر جملة من البرامج لحماية الأراضي من الانجراف و المحافظة على خصوبتها و كذلك تعبئة مياه السيلان. وتتكون هذه البرامج من مشاريع تغطي كل مناطق البلاد المهددة بالانجراف المائي و تتوزع كما يلي :

- تهيئة مصبات الأودية على مساحة 250 ألف هكتارا،
- صيانة و تعهد 250 ألف هك من الأشغال المنجزة،
- تهيئة 20 ألف هك من الأراضي المنحدرة بإعتماد التقنيات الليّنة،
- إحداث 200 بحيرة جبلية،
- إحداث 465 وحدة لفرش مياه السيلان،
- إحداث 800 وحدة لتغذية المائدة المائية.

أما الأهداف النوعية للمخطط، فإنّها ترتكز بالأساس على تدعيم التمشي التشاركي الذي يمكن الفلاحين المنتفعين بأشغال المحافظة على المياه و التربة من المشاركة في التنمية المحلية و الجهوية في جميع مراحل إنجاز البرامج و المشاريع حيث من المنتظر تركيز جمعيات المحافظة على المياه و التربة. و على هذا الأساس تمّ إقرار مساهمة القطاع الخاص في إنجاز البرامج و المشاريع في حدود 12 م.د

تشمل بالخصوص صيانة و تعهد أشغال المحافظة على المياه و التربة و تهيئة أراضي الحبوب و المساهمة في تجهيز البحيرات الجبلية.

كما يهدف المخطط إلى إنجاز عدة دراسات وتجارب ترمي إلى الرفع من نجاعة برامج المحافظة على المياه والتربة و تتعلق خاصة بـ :

- دراسة تطوّر التربة حسب العوامل المناخيّة و الزراعيّة،
- إجراء تجارب حول تحسين التربة المالحة،
- إنجاز بحوث و تجارب حول مراقبة التملّح الثانوي بالأراضي،
- دراسة الخصب الكيماوي للتربة و التسميد،
- دراسة حساسية التربة للتدهور و خاصّة الانجراف و الإنجراد و التصحّر،
- حماية التربة من الاستعمالات العضويّة و المشطّة في البناء و توجيه مثل هذه الأنشطة إلى الأراضي الأقلّ خصوبة و الأقلّ إنتاجا،
- إعادة رسم و تحسين خرائط الانجراف.

أ- الإنجازات المادية لأشغال المحافظة على المياه و التربة:

يبرز الجدول التالي مدى تقدّم إنجاز المخطط العاشر لمشاريع أشغال المحافظة على المياه والتربة و نسبة إنجازها.

تقدم إنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة
خلال فترة 2002-2004

المكونات	الأهداف الجملية للمخطط	الإنجازات سنة 2002	الإنجازات سنة 2003	برنامج 2004	جملة الإنجاز	نسبة الإنجاز (3 سنوات)
تهيئة مصبات المياه (هك)	250.000	71.500	70.132	76.335	217.967	87
التعهد و الصيانة (هك)	250.000	28.070	24.757	24.782	77.609	31
تهيئة أراضي الحبوب (هك)	20.000	390	350	1195	1.935	10
بحيرات جبلية (وحدة)	200	*40	**17	40	97	49
منشآت تغذية المائدة (وحدة)	800	234	193	282	709	89
منشآت نشر المياه (وحدة)	465	47	42	102	191	41

*منها 4 بحيرات في طور الإنجاز
** منها 15 بحيرة في طور الإنجاز

* أشغال تهيئة المصبات:

تعتبر الإنجازات بالنسبة لعنصر تهيئة المصبات هامة جدا إذ فاقت الإنجازات المسجلة خلال سنوات 2002 و 2003 تقديرات المخطط (نسبة إنجاز بـ 57 %). حيث تمّ تهيئة 141،6 ألف هك مقابل 100 ألف هك مبرمجة . و باعتبار البرنامج المقرر لسنة 2004 (76،3 ألف هك)، فإن نسبة الإنجاز سترتفع إلى 87% من التقديرات الجملية للمخطط.

و قد أنجزت نسبة كبيرة من هذه الأشغال عن طريق المقاولات الخاصة فيما تكفلت الإدارة بإنجاز نسبة أخرى و ذلك باستعمال الآليات التي وضعت تحت تصرفها .

كما سجلت التهيئة الفلاحية و الرعوية، إنجازات هامة إذ بلغت خلال سنوات 2002 و 2003 للمخطط 37،4 ألف هك. و باعتبار البرنامج المقرر لسنة 2004 (23،2 ألف هك) فإن الإنجاز سيرتفع إلى 60،6 ألف هك. و تتوزع الإنجازات في ميدان التهيئة الفلاحية و الرعوية كما يلي:

نوعية الأشغال	2002	2003	2004	المجموع
تثبيت المنشآت	7600	12100	14000	33700
غراسات رعوية	1660	3000	3950	8610
غراسات مثمرة	3850	6300	3700	13850
استزراع مراعي	155	270	0	425
تثبيت المجاري	980	960	1280	3220
التشجير الغابي	180	360	290	830
المجموع	**14425**	**22990**	**23220**	**60635**

*** التعهّد و الصيانة:**

مقارنة مع توقعات المخطط، يشهد هذا العنصر بعض التأخير إذ أنّ نسبة الإنجاز المسجلة خلال سنوات 2002 و 2003 للمخطط كانت في حدود 21 % حيث تمّ التدخل على مساحة تقدر ب 52،8 ألف هك. و باعتبار البرنامج المقرر لسنة 2004 (24،8 ألف هك)، فإن نسبة الإنجاز سترتفع إلى 31 % من التقديرات الجملية للمخطط.

*** تهيئة أراضي الحبوب:**

على غرار التعهد والصيانة، يشهد هذا العنصر بعض التأخير إذ أنّ نسبة الإنجاز المسجلة خلال سنوات 2002 و 2003 للمخطط لم تتخطى 4 % من التقديرات الجملية حيث تمّ التدخل على مساحة قدرت بـ 740 هك . و باعتبار الإنجازات المحتملة لسنة 2004 (1195 هك)، سترتفع نسبة الإنجاز إلى 10 % من التقديرات الجملية للمخطط.

*** منشآت تغذية المائدة:**

بالرجوع إلى أهداف المخطط فإنّ الأشغال المتعلقة بإحداث و حدات تغذية المائدة تتقدّم بصورة طبيعية إذ أنّ نسبة الإنجاز المسجلة خلال سنوات 2002 و 2003 للمخطط تفوق 53 % حيث تمّ إنجاز 427 وحدة . و بإعتبار البرنامج

المقرر لسنة 2004 (282 وحدة) فإن نسبة الإنجاز ستبلغ إلى 87 % من التقديرات الجملية للمخطط.

*** منشآت نشر مياه السيلان :**

مقارنة مع توقعات المخطط، يشهد هذا العنصر بعض التأخير إذ أنّ نسبة الإنجاز المسجلة خلال سنوات 2002 و 2003 للمخطط كانت في حدود 19 % حيث تمّ إنجاز 89 وحدة نشر. و باعتبار برنامج سنة 2004 (102 وحدة) فإن نسبة الإنجاز ستبلغ إلى 41 % من التقديرات الجملية للمخطط.

*** البحيرات الجبلية :**

يشهد عنصر البحيرات الجبلية تأخيرا هاما حيث بلغت نسبة الإنجاز خلال السنتين الأوليين للمخطط(2002 و 2003) 29 % وذلك بإنجاز 57 بحيرة. وفي صورة تنفيذ برنامج سنة 2004 الذي يشتمل على 40 بحيرة، فإن نسبة الإنجاز ستكون في حدود 49% من التقديرات الجملية للمخطط.

وإعتبارا للمراحل المختلفة التي مرّت بها عملية الإنجاز، يكون العدد الجملي للبحيرات المنجزة كليا 698 بحيرة وتبلغ طاقة خزنها ما يقارب 66,6 مليون متر مكعب وكلفتها حوالي 100 مليون دينارا. ويبلغ العدد الجملي للبحيرات المعدة للاستغلال الفلاحي و القابلة للتجهيز 467 بحيرة جبلية منها 332 بحيرة مجهزة بمحرّكات لضخ المياه.

و يواكب عمليّة الاستغلال تنفيذ برنامج لتأطير الفلاحين من خلال تحسيسهم للاستغلال والتصرف الجماعي للتجهيزات حيث تم تكوين 100 جمعيّة مقننة و 164 لجنة تصرف تهتمّ بإحكام التصرّف في المياه. كما بلغ عدد المنتفعين المستغلين لمياه البحيرات 2696 منتفعا أي بمعدّل 6 منتفعين بالبحيرة الواحدة و يتفاوت هذا المعدّل حسب الجهات. أمّا المساحات المرويّة فهي تبلغ 4262 هكتارا تتوزع بين أشجار مثمرة (3555 هك) وخضراوات (471 هك) وحبوب (71 هك) وأعلاف (165 هك).

وإلى جانب الاستغلال الفلاحي، تساهم البحيرات في توفير المياه لمربي الماشية المقدر عددها بـ 80 ألف رأسا. كما تمّ تمكين بعض الفلاحين المتواجدين حول البحيرات من صهاريج لنقل المياه إلى بعض القطع الفلاحية البعيدة نسبيّا لرّي الأشجار المثمرة خاصّة في فترات الجفاف.

ب- الإنجازات في مجال دراسات المحافظة على المياه و التربة:

* الدّراسات التخطيطيّة :

تم الإنتهاء خلال سنوات 2002 و2003 من الدراسات التخطيطية لولايات الكاف و سليانة و زغوان. ومن المنتظر إتمام الدراسة التخطيطية لولاية بن عروس في غضون سنة 2004 مع الملاحظ أنه تم أيضا برمجة إنجاز الدراسات التخطيطية لولايات سيدي بوزيد و قفصة و بنزرت خلال سنة 2004.

* دراسة البحيرات الجبلية :

تم إنجاز 20 دراسة لتهيئة و إستغلال 20 بحيرة جبلية بكل من ولايات باجة (3) و جندوبة(4) وزغوان(2) والقيروان(2) وسيدي بوزيد(3) والقصرين(2) وسليانة(2) و الكاف(3). ووقع برمجة دراسة 7 بحيرات جبلية بولايات منوبة وأريانة وباجة وسوسة.

* الدّراسات التنفيذيّة :

تم الإنتهاء من إعداد دراسات التهيئة و المحافظة على المياه والتربة بإعتماد المقاربة المندمجة والتشاركية في عدة مناطق تدخل من ولايات منوبة والمنستير وصفاقس وقبلي. ويشتمل برنامج سنة 2004 على دراسة حول تأثيرات أشغال المحافظة على المياه و التربة بولاية القيروان، و دراسة جرد أشغال المحافظة على المياه و التربة بالبلاد التونسية.

* البحث العلمي :

ترتكز توجهات البحث العلمي في ميدان المحافظة على المياه والتربة على :

- دراسة المردودية الفنيّة والاقتصادية والاجتماعية لأشغال المحافظة على المياه والتربة على مستوى الضيعة والحوض الساكب،
- تحديد وتحليل طرق التصرف في الموارد الطبيعيّة وتأثيرها على درجة تدهورها ،
- دراسة وتحليل الجدوى الفنيّة للمصاطب الميكانيكية وأشغال تهيئة مجاري الأدويّة ،
- منظومة البحيرات الجبليّة في المناخ شبه الجاف،
- تعبئة مياه السيلان بالجنوب التونسي.

وفي هذا المجال، تم منذ سنة 2001 إبرام إتفاقيات بحوث (لمدة سنتين لكل إتفاقية) مع بعض مؤسّسات التعليم العالي والبحث العلمي المهتمّة بميادين تتعلق بالجوانب الطّبيعيّة لمشاريع المحافظة على المياه والتربة وكذلك بالجوانب الإقتصاديّة والإجتماعيّة. إلى جانب هذه الإتفاقيات، أجريت عدة بحوث في إطار

مشاريع التعاون الفني مع المعهد الفرنسي للبحث والتنميّة من خلال مشروع التنميّة الريفيّة المندمجة مع الإتحاد الأوروبي وكذلك مع البرنامج الإيطالي للمحافظة على المياه والتربة بولايات القيروان وسليانة وزغوان.

و تهدف هذه الإتفاقيّات من وضع طريقة تقييم تقنيّة وكذلك إقتصاديّة وإجتماعيّة لأشغال المحافظة على المياه والتربة وكذلك توجيه المشاريع المستقبليّة وإقتراح توصيات عمليّة لتحسين البرامج مع العلم أنّه وقع إعداد تقارير أوليّة لتقدّم أشغال البحوث للسنة الأولى لكلّ إتفاقيّة. وسيقع عرض هذه النتائج الأولى خلال يوم دراسي خلال شهر جوان 2004.

ت- الإنجازات في مجال التربة و حماية الأراضي الفلاحية:

تواصلت خلال السنوات الأولى من المخطط العاشر الأعمال المتعلقة بتحاليل التربة ومراقبة التملح ومتابعة الإنجراف والتدخل لحماية الأراضي الفلاحية.

*** تحاليل التربة والمياه والنبات**

تم إنجاز 29850 تحليلا خلال سنتي 2002 و 2003. ويتوقع إنجاز 20000 تحليلا للتربة والنبات والمياه خلال سنة 2004.

***البحوث والتجارب حول التسميد وخصوبة الأراضي**

تم في هذا المجال إنجاز :

- بحوث ميدانية في التسميد الفوسفاطي و الآزوتي ،
- تحسين تقنيات التسميد الآزوتي الكيماوي ،
- المساهمة في وضع مراجع لتأويل إختبار أولسين للفسفور الجاهز و ذلك بالنسبة إلى تقييم الخصوبة و تحديد حاجيات الزراعة من السماد الفوسفاطي وذلك بالتعاون مع وحدات الزراعات الكبري بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية.
- مواصلة الدراسة الخاصة بالأخطاء في تحاليل التربة و الماء

كما سيتم خلال سنة 2004 إعداد التقارير النهائية لهذه البحوث و كذلك البدء في دراسة معمقة حول الخصوبة البوتاسية لمختلف الأتربة التونسية.

*** مراقبة التملح الثانوي للأراضي المروية**

تم خلال السنوات الأولى من المخطط تحديد المناطق السقوية ذات الأولوية في المتابعة والخاصة بجهات أريانة ومنوبة وبنزرت وقابس وقبلي وتوزر والمهدية والقيروان وسيدي بوزيد وباجة علي مساحة جملية قدرت ب 35 ألف هكتار. وجهزت هذه المناطق بحفريات المراقبة (البيزومترات) وكذلك تجهيزات حقلية ومخبرية ووسائل نقل. و بالتوازي تم إعداد الخطوط المرجعية لدراستين حول تقييم

ومتابعة الملوحة بالمناطق السقوية وكذلك تقييم ظواهر التدهور الأخرى بالمناطق السقوية باستثناء الملوحة.

و سترتكز الأشغال خلال سنة 2004 على مواصلة متابعة الملوحة بالمناطق السقوية و تجهيزها بحفريات المراقبة (بيزومترات). كما ستشهد سنة 2004 إنطلاق الدراستين المذكورتين.

*** دراسات الأراضي و النظم المعلوماتية**

- قواعد المعلومات

- **القاعدة الجغرافية لدراسات الأراضي:** يشمل هذا البرنامج تحديد كل دراسات الأراضي في كل المقاييس التي أنجزت منذ انبعاث إدارة التربة على خريطة رقمية مع إدراج كل المعطيات المتعلقة بها ضمن قاعدة جغرافية و إعداد برنامج مبسط لمسائلتها حسب ما تقتضيه الضرورة. وقد شهدت سنة 2003 الإنطلاقة الفعلية لهذا البرنامج وذلك مع تحديد نسق الأنشطة وإقتناء المعدات الضرورية وسيتواصل البرنامج خلال سنة 2004.

- **قاعدة اختبارات التربة:** تمت خلال سنة 2002 وسنة 2003 مراجعة و تحيين البرنامج و بدأ العمل بتخزين المعلومات الخاصة باختبارات سواء كانت الحقلية أو المخبرية. كما سيتم خلال سنة2004 البحث في صيغة الربط بين هذه القاعدة و القاعدة الجغرافية لدراسات الأراضي.

*** دراسات الإنجراف**

في ما يخص إتفاقية التعاون مع المعهد الفرنسي للبحوث من أجل التنمية، تم نشر تقرير نتائج الدراسة التي مكنت من تحديد كمية الإنجراف السطحي للتربة الكلسية الجبسية و الكلس الرملي(gréseux) المزروعة بحوض البحيرة الجبلية فيض علي بمنطقة شبه جافة بالوسط التونسي (حوض وادي مرق الليل بالقيروان).

كما تم البدء خلال سنة 2002 في دراسة تطور الإنجراف و دور مياه السيلان في صرف التربة بحوض وادي فرطوط من ولاية بنزرت. وتواصلت خلال سنة 2003 الدراسات التي شرع في إنجازها خلال سنة 2002 على غرار مصب وادي السماطي لحماية السد التلي و منطقة فيض همّاد.

ولمزيد التعرف على ديناميكية الإنجراف المائي و تأثيرها على موارد التربة، تم خلال سنة 2003 تقييم برامج العمل والأنشطة بمراصد الإنجراف بسمامة من ولاية القصرين ووضع البروتوكول الجديد الذي سيعتمد بداية من سنة 2004.

* حماية الأراضي الفلاحية:

- تحيين خرائط حماية الأراضي الفلاحية لولايات تونس الكبرى

تمت مراجعة خرائط حماية الأراضي الفلاحية لولايات تونس و بن عروس و أريانـة و منوبة. كما تمت الإصلاحات و التعديلات المقترحة من طرف اللّجان الجهوية الاستشارية. وقد شرع في وضع الصيغة النهائية لهذه الخرائط وفقا للتحويرات القانونية الجديدة الخاصّة بالمناطق المروية العمومية.

- دراسة ملفات تغيير صبغة الأراضي من فلاحية إلى أخرى

تم سنة 2002 البتّ في 106 ملفا. و في سنة 2003 وقع البت النهائي في 62 ملفا موزعة على مشاريع عموميّة و مشاريع الإستثمار الخاص و مشاريع سياحية و مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية و التجمعات السكنية الرّيفيـة.

- دراسة ملفات المقاطع

تمّ النظر خلال سنة 2002 في 131 ملفا وفي سنة 2003 تم البت النهائي في 110 ملفا خاصا باستغلال المقاطع الصناعية و موزعة على كامل تراب الجمهورية كالآتي :

- ـ مقاطع حجارة رخامية: 58 ملف
- ـ مقاطع رمال : 40 ملف
- ـ مقاطع طين : 23 ملف
- ـ مقاطع جبس : 11 ملف
- ـ مقاطع حجارة عاديـة : 109 ملف

كمـا وقعت المشاركة في إعداد الأمثلة المديرية للمقاطع لبعض المناطق بكلّ من ولايات نابل وزغوان و سليانة و القيروان و مراقبة المقاطع التي تستغلّ بطرق عشوائية.

- إختبارات التربة

تمّت الاستجابة خلال سنوات 2002 و2003 لكلّ المطالب الواردة و التي بلغ عددها 1335 هك (535 بعنوان 2002 و 800 بعنوان 2003) موزعة على ولايات تونس، أريانـة، بن عروس، نابل، زغوان و منوبة.

ث- الإستثمار:

بلغت جملة الاستثمارات المنجزة خلال السنوات الأولى للمخطط 72,3 مليون دينار حيث تمثل هذه الاستثمارات 32 % من جملة الاستثمارات العمومية

المقررة للمخطط (228 مليون دينار). وباعتبار البرنامج المقرر لسنة 2004 (60,8 مليون دينار) فإن نسبة الإنجاز سترتفع إلى 58 % من التقديرات الجملية للمخطط.

ج- التشغيل:

يساهم قطاع المحافظة على المياه و التربة بجميع مكوناته مساهمة فعالة في خلق مواطن الشغل حيث بلغت جملة أيام العمل التي تم توفيرها خلال سنوات 2002 و 2003 حوالي 6,75 مليون يوم عمل بتكلفة جملية تقدر بـ 27 مليون دينارا لأكثر من 27 ألف منتفعا. و مقارنة مع أهداف المخطط (23,5 مليون يوم عمل) فإن نسبة أيام العمل المحدثة تمثل 29 % من جملة توقعات المخطط. وباعتبار البرنامج المقرر لسنة 2004 (5,4 مليون يوم عمل) فإن نسبة الإنجاز سترتفع إلى 52 % من التقديرات الجملية للمخطط.

ح- المسائل المطروحة لإنجاز المخطط والتدابير المقترحة:

بالرجوع إلى الأهداف المرسومة بالمخطط العاشر يتبين أن بعض عناصر برنامج المحافظة على المياه و التربة تشهد بعض التأخير و ذلك للأسباب التالية:

- تأخير إنجاز بعض البحيرات الجبلية و منشآت التغذية و فرش مياه السيلان ،
- عدم إقبال الفلاحين على إقامة بعض الأشغال نظرا لإرتفاع كلفتها أوبسبب الوضعية العقارية للأراضي ،
- و لتلافي بعض النقائص تدارك المسائل المطروحة ، يقترح :
- مراجعة خريطة الانجراف في مقياس أكبر وإدماج هذا الاقتراح في مشروع مشترك مع مؤسسات تعمل في نفس النسق و لها نفس الأهداف .
- إعداد برنامج متكامل لدراسة الانجراف على جهة و استعمال هذا البرنامج كنموذج يقع العمل به على العديد من المناطق المتضررة من الإنجراف.
- مزيد العمل التحسيسي لإنجاز أشغال تثبيت المنشآت الميكانيكية عن طريق المقاولات.
- التركيز على أولويات التدخل الخاصة بحماية السدود من الترسبات و تغذية الموائد المائية.
- الإسراع في إعداد ضوابط الدراسات التقييمية و الجرد الكامل للأشغال المنجزة و كذلك منهجية تحيين خرائط الإنجراف.

IX- البيئة ونوعية الحياة :

سجلت جل المجالات التي لها علاقة بحماية المحيط خلال سنتي 2002-2003 نتائج إيجابية إنعكست بصفة ملحوظة على مؤشرات نوعية الحياة وإطار العيش خاصة بالوسط الحضري ، وأدت إلى مزيد الترشيد والمحافظة على الموارد الطبيعية . وقد تسارعت وتيرة إنجاز مختلف المشاريع الكبرى الخاصة بإزالة مخلفات التلوث الصناعي بالإحاطة بالمؤسسات الإقتصادية والتكوين في مجال حماية المحيط ، بالإضافة إلى مساندة 12 مؤسسة صناعية و إعانتها على تركيز منظومة التصرف البيئي طبقا للمواصفات الدولية .

وقد إنعكس ذلك على المؤشرات الخاصة بتحسين المحيط الصناعي خلال الفترة المنقضية من المخطط ، إذ فاقت نسبة المؤسسات الصناعية المجهزة بمعدات التصفية الأولية 20% من مجموع 5575 مؤسسة صناعية ملوثة كما إرتفعت نسبة الربط بشبكة التطهير لتبلغ 70% .

و من جهة أخرى تواصل إنجاز مشاريع تحسين مداخل المدن ليشمل 24 مدينة كما إنطلقت مشاريع تجميل الطرقات الإستراتيجية في إطار البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية إلى جانب دعم الإنخراط في مسار التنمية المستديمة وإرساء شبكة المدن المستديمة .

وقد مكنت برامج التشجير والعناية بالمناطق الخضراء بالوسط الحضري من الرفع في نسبة المساحات الخضراء للفرد الواحد لتبلغ 11.5 متر لتبلغ مربع في موفى 2003 مقابل 9.9 متر مربع تم بلوغها مع موفى المخطط التاسع ، أي بزيادة 1.6 متر مربع خلال فترة 2002-2003 . ومن المؤمل أن يرتفع هذا المؤشر إلى 12.3 متر مربع مع موفى سنة 2004 و 13 متر مربع مع نهاية المخطط العاشر .

كما تواصلت المجهودات الخاصة بالتشجير الغابي والرعوي ، إذ وصلت نسبة الغطاء الغابي والرعوي 11،75% في موفى سنة 2002 على درب تحقيق نسبة 16% مع موفى العشرية .

كما إنطلقت العديد من المشاريع في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية الهدف منها إدماج البعد البيئي في المسار التنموي والإستغلال الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية المتوفرة . ومن أهم هذه المشاريع مشروع التصرف بالمناطق المحمية ومشروع تحسين ظروف العيش للقاطنين حول الحدائق الوطنية ومشروع حماية الثروات البحرية والساحلية لخليج قابس ومشروع إنجاز البنك الوطني للجينات ومشروع الإستثمار في قطاع المياه ودراسة إعداد الإستراتيجية الوطنية في مجال إستعمال وخزن المبيدات في الوسط الطبيعي والفلاحي و مقاومة التصحر.

كما تم دعم برنامج حماية المدن من الفيضانات ببرمجة مشاريع جديدة إلى جانب دعم برنامج التحسيس والتوعية والتربية البيئية ومراجعة وتحيين محتواه مع التركيز على الوسائل السمعية البصرية لإضفاء المزيد من النجاعة للبرنامج .

أ- تقييم إنجازات الفترة 2002-2004 :

*** مقاومة التلوث الصناعي :**

تواصلت عملية الإعداد للمشاريع الكبرى لإزالة التلوث الصناعي وإنجاز الدراسات التشخيصية والإستشرافية على غرار الدراسة الإستشرافية حول برامج وآليات مقاومة التلوث الصناعي ، بالإضافة إلى الإحاطة والمساعدة للمؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة لتحسين وضعها البيئي عبر مشاريع التأهيل البيئي وبرامج الإحاطة والتكوين وصندوق مقاومة التلوث .

فعلى مستوى المشاريع الكبرى لمقاومة التلوث ، تم إختيار موقع سبخة المالح – المخرشمة على بعد 20 كلم شمال غربي مدينة قابس لإيواء مصب الفسفوجيبس وإنتهت الدراسات الفنية والبيئية الخاصة بإنجاز المشروع . وتجري الآن عملية المفاوضات مع البنك الأوروبي للإستثمار لتمويل المشروع . ومن المنتظر أن يتم الشروع في تجسيم المشروع خلال سنة 2004 .

كما إنتهت الدراسات والإجراءات المصاحبة للمشروع الرئاسي الخاص بإستصلاح الشواطئ الشمالية لمدينة صفاقس (مشروع تبرورة). ومن المتوقع أن ينطلق الإنجاز خلال سنة 2004 .

وشهدت سنة 2002 إنتهاء دراسة إعادة هيكلة الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بالقصرين التي ستمكن من الضغط على إستهلاك الماء وترشيد إستهلاك الطاقة والمواد الكيميائية والحد من التلوث المائي والجوي . ويتم حاليا البحث عن تمويل برنامج إعادة هيكلة الشركة ، علما وأن تكلفة البرنامج تقدر بـ 35 مليون دينارا ، وسينعكس إنجاز البرنامج إيجابيا على البيئة بالمركب وما جاوره .

وتم الشروع مع منتصف سنة 2003 في إنجاز الدراسة الخاصة بإزالة مخلفات التلوث الناجم عن الزئبق بالشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق بالقصرين من طرف مكتب دراسات كندي وبتمويل من الوكالة الكندية للتعاون الدولي بتكلفة 450 ألف دينارا .

وبالنسبة للحوض المنجمي بقفصة ، إنتهت خلال سنة 2003 الدراسة البيئية الخاصة بالتصرف في فواضل الفسفاط الدقيقة المنسابة من المغاسل وستشهد السنة 2004 إنجاز مشروع نموذجي لمصب هذه الفواضل بجهة الرديف ، وقد تم إنجاز

العديد من المشاريع الصغرى والمتوسطة لتحسين الوضع البيئي بالمنطقة خاصة فيما يتعلق بالتصرف في هذه الفواضل .

وتجدر الإشارة إلى إنتهاء المرحلة الأولى من الدراسة الخاصة بإزالة التلوث الصناعي بحوض سيلان بحيرة بنزرت ، بالإضافة إلى الدراسات الخاصة بمشاريع تحسين الوضع البيئي بمصانع "سياب" بصفاقس والعديد من البرامج والمشاريع البيئية الصغرى والمتوسطة التي يتم إنجازها من طرف بعض المؤسسات الصناعية على غرار مصنع "قرانيفوس" بصفاقس ومصنع "الفولاذ" بمنزل بورقيبة ومركب تكرير النفط ببنزرت وبعض مصانع الإسمنت.

*** تحسين البيئة الحضرية :**

في مجال دعم المجهود البلدي للعناية بالجمالية الحضرية وإحداث المساحات الخضراء ، تم خلال فترة 2002-2004 مواصلة دعم البلديات بمساعدات مالية أو عينية وذلك لتهيئة وصيانة المساحات الخضراء وشوارع البيئة وشوارع الأرض ، وقد ساهمت المساعدات المالية أو العينية المسندة للبلديات إلى غاية فترة 2002-2004 في إنجاز 257 شارع بيئة و 14 شارع أرض . وقد ساهمت هذه المشاريع في تحسين نسبة المساحات الخضراء للفرد الواحد بالوسط الحضري ، حيث بلغت هذه ا لنسبة 11.5 متر مربع مع موفى سنة 2003 مقابل 9.9 متر مربع مع موفى المخطط التاسع . ومن المؤمل أن يرتفع هذا المؤشر إلى 12.3 متر مربع خلال فترة 2002-2004 أي بزيادة نسبة تناهز 0.8 متر مربع سنويا ، وإعتبارا أن الهدف المنشود هو بلوغ 13 متر مربع مع موفى المخطط ، تعتبر النتائج التي تم بلوغها مرضية مقارنة بأهداف المخطط.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إعداد الدراسة الإستراتيجية لتقييم برنامج المساحات الخضراء بالمدن وتطوير وتعصير طرق إحتسابها ووضع برنامج معلوماتي للغرض وإعداد بعض الدراسات القطاعية كدراستي تهيئة منطقة الخردة باليهودية وتهذيب مقاطع مدخل تونس الجنوبية .

أما بالنسبة للبرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية فقد تم خلال المخطط التاسع إنجاز 4 منتزهات حضرية وهي النحلي والتضامن بأريانة والخليج بصفاقس والمروج بتونس وسيتم خلال فترة 2002-2004 إنجاز 24 منتزه حضري إضافي مبرمجة بالمخطط العاشر وهي منتزهات فرحات حشاد برادس وتطاوين والأبراشية بالمرسى والفوارة بالحمامات وبن عروس وطينة وسيدي بوزيد ومدنين وقفصة والكاف وقمرت والزهراء وقصور الساف وقليبية ورأس العين بتوزر والفلاز بالمنستير والكرم وباجة والقيروان وقبلي ومكثر وزغوان ومقرين وقرطاج صلامبو كما سيتم خلال فترة 2002-2004 الشروع في تهيئة 5 منتزهات إضافية وهي وادي الدرب بالقصرين وعين النشروع بحامة الجريد وبئر الباي (حمام الشط) وسيدي

زايد بجربة حومة السوق والمنارة بقابس من جملة 15 منتزه مبرمج بالمخطط العاشر بالإضافة إلى إتمام الدراسة التقييمية للبرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية "واقع وآفاق" . كما تمت تعبئة موارد مالية إضافية في إطار التعاون الدولي لإنجاز منتزه الإمتياز (الأبراشية) بالمرسى وقدرها 2.5 مليون دينار .

هذا وبالنسبة للإنخراط في مسار التنمية المستديمة وإرساء شبكة المدن المستديمة فقد تم إنخراط 20 تجمع سكني إلى غاية موفى المخطط التاسع ، حيث إنخرطت 13 بلدية في مجال إعداد المخططات البيئية البلدية وهي مدن المنستير والمهدية وبنزرت وجرجيس وسوق الأحد وقرطاج ومقرين وحمام سوسة والكاف وباردو والتضامن و المنيهلة والمكنين وتوزر ، كما تم إعداد الأجندا 21 المحلية لخمس تجمعات سكنية وهي مدن الكريب ونبر وجندوبة ومجاز الباب والمجلس القروي حمام سيالة ، علما بأنه قد تم إعداد الأجندا 21 المحلية لبلديات جزيرة جربة بمبادرة من جمعية صيانة الجزيرة و إعداد إستراتيجية تنمية تونس المدينة بمبادرة من بلدية تونس. وسيتم خلال فترة 2002-2004 تعميم المسار على قرابة 100 تجمع سكني حضري وريفي بنسب متفاوتة مقابل 43 تجمع سكني مبرمج بالمخطط العاشر (تطوير 6 مخططات بيئية بلدية إلى أجندات 21 محلية وإعداد 37 أجندا 21 محلية) ليرتفع عدد التجمعات السكنية المنخرطة في هذا المسار إلى 120 تجمع سكني مع موفى سنة 2004 . وبذلك تفوق نسبة إنخراط المدن في هذا المسار الـ 100% إلى غاية 2002-2004 بالمقارنة مع أهداف المخطط .

كما سيتم خلال فترة 2002-2004 مواصلة مساعدة مجموعة من البلديات على تنفيذ تدخلات ذات أولوية ضمن مخططاتها البيئية ، ومساعدة بلدية صفاقس على إعداد إستراتيجية تنمية صفاقس الكبرى ، ودعم مجموعة من البلديات على تنفيذ تدخلات تدعم وتثمن مسار الأجندا 21 المحلية ، إلى جانب تنظيم دورات تكوينية للمكونين وطباعة أدلة منهجية حول إعداد الأجندا 21 المحلية وتوزيعها على الأطراف المعنية من ولايات وبلديات ومنظمات وجمعيات ، بالإضافة إلى الشروع في إعداد دراسة حول شبكة المدن المستديمة .

أما بالنسبة لمشاريع السياحة البيئية فقد شهدت تأخيرا نسبيا في الإنجاز نظرا لخصوصيتها وقلة مكاتب الدراسات المختصة في هذا المجال ، حيث سيتم قبل نهاية سنة 2004 إتمام دراسة مسلك الماء من زغوان إلى قرطاج بما في ذلك الدراسات التنفيذية للمشروع والإنطلاق في إعداد دراسة حول مسالك السياحة البيئية بالإضافة إلى المساهمة في إعداد خارطة المواقع السياحية البيئية بصفة كلية .

وفيما يتعلق بمجال مقاومة الحشرات فقد تم إلى حد الآن إتمام الدراسة المتعلقة بإعداد الخرائط الفيتوأيكولوجية لولايتي نابل وسوسة وسيتم خلال سنة 2004 الإنطلاق في إعداد الدراسة بالنسبة لولايات المنستير والمهدية والقيروان

وبنزرت بالإضافة إلى المساهمة في برنامج مقاومة الحشرات عبر إقتناء بعض المبيدات الحضرية وتوزيعها على البلديات علما بأنه قد تمت برمجة إعداد الخرائط الفيتوأيكولوجية لولايات المنستير والمهدية والقيروان وبنزرت خلال المخطط العاشر.

*** المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية الوسط الريفي :**

تميزت الفترة المنقضية من المخطط العاشر بتهيئة الأرضية وبإنطلاق العديد من المشاريع التي شملت مختلف مجالات حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية ، وذلك وفقا لأهداف التنمية المستديمة وما تعنيه من ضرورة الملائمة بين ما يتطلبه التطور الإقتصادي والإجتماعي من ناحية ، وما تحتاجه الموارد الطبيعية من ضرورة المحافظة على تجددها وحمايتها من مختلف مظاهر التدهور.

وفي إطار الإهتمامات البيئية المتعلقة بالنهوض بالموارد الطبيعية والمحافظة على التنوع البيولوجي ومقاومة التصحر ، تميز العمل طيلة فترة المخطط العاشر (2002-2004) بتنفيذ سياسة رامية إلى إدماج البعد البيئي في الأعمال التنموية والإستغلال الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية المتوفرة وفقا للدراسات والإستراتيجيات وبرامج العمل التي تم إعدادها خلال نهاية المخطط التاسع ومن أهمها برامج العمل الوطنية في مجالات التنوع البيولوجي ومقاومة التصحر والمحافظة على الموارد الطبيعية ، وقد إنطلقت العديد من الأنشطة والمشاريع نذكر من أهمها :

أ- في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي :

1- مشروع البنك الوطني للجينات :

في إطار إنجاز مشروع البنك الوطني للجينات تم إعداد الدراسات المعمارية وملف طلب العروض لتعيين المقاولات التي سيعهد لها بناء البنك خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية لتنتهي أشغال البناء ويبدأ هذا البنك العمل الفعلي خلال النصف الثاني من سنة 2005 .

وفيما يتعلق بتقدم الجانب الفني للمشروع فإنه يجري حاليا إعداد البرنامج المستقبلي وخطة عمل البنك الوطني للجينات وذلك بالتنسيق مع كافة الوزارات والأطراف والهياكل الوطنية . وتجدر الإشارة إلى أنه تم إحداث مشروع البنك الوطني للجينات بمقتضى أمر عدد 2003-1784 بتاريخ 11 أوت 2003 في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية .

علما وأن كلفة المشروع تبلغ 5 مليون دينار تمت برمجة 2730 ألف دينار بالمخطط العاشر وتم صرف 97 ألف دينار سنة 2003 وبرمجة 1 مليون دينار لسنة 2004 .

2- مشروع الإستثمار في قطاع المياه :

إعتبارا لأهمية الموارد المائية وضرورة التحكم فيها والمحافظة عليها تم إعداد مشروع الإستثمار في قطاع المياه الذي يمتد إنجازه على فترة المخطط العاشر بتكلفة تقدر بـ 4.5 مليون دينار (الأنشطة البيئية) . ويهدف المشروع إلى حماية الموارد المائية والبيئة من كل مظاهر التلوث المائي وتدهور نوعيتها حيث تنجز الأنشطة التالية :

* إنجاز دراسة لتحيين جرد النقاط الهامة الملوثة وتحديد خصوصياتها وإحداث شبكة وطنية لمتابعة ومراقبة نوعية المياه.

* النهوض بالتطهير الريفي بإنجاز ثلاث محطات تطهير نموذجية بكل من خنقة الحجاج وبني عياش بولاية نابل وأخرى بالمحاسن من ولاية الكاف . هذا وإنتهت أشغال تهيئة محطة خنقة الحجاج ويتم تقييم ومتابعة المياه المتأتية من هذه المحطة ومن المزمع الشروع في أشغال محطة بني عياش خلال شهر مارس 2004 ، أما بالنسبة لمحطة المحاسن فإنه سيشرع في الإنجاز إثر المصادقة على نتائج دراسة التصرف المؤسساتي للتطهير الريفي .

* تنمية إستعمال المياه المعالجة ببرمجة محطتين نموذجتين لتحسين نوعية المياه المعالجة حيث تم الإنتهاء من أشغال محطة المهدية ويتم حاليا تقييم ومتابعة نوعية المياه وتأثيرها على المحيط ، إلى جانب إنجاز دراسة جدوى تجهيز محطة الوردانين بالتقنيات الضرورية لتحسين المياه المعالجة .

* الإنطلاق في دراسة جدوى إستعمال المياه المعالجة لأغراض أخرى غير المناطق السقوية .

* تدعيم القدرات والكفاءات في مجال حماية الموارد المائية والبيئة بإنجاز دورات تكوينية حول دراسة التأثيرات البيئية للمشاريع المائية علما وأنه تم إنجاز 15 دورة تكوينية لفائدة أكثر من 140 إطار من وزارة الفلاحة والبيئة والموارد المائية ومكاتب الدراسات والجمعيات غير الحكومية حول التأثيرات البيئية للمشاريع المائية ويشرف على إنجاز هذا النشاط مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة .

*** الدراسة الإستراتيجية الوطنية لإستعمال وخزن المبيدات في الوسط الطبيعي والفلاحي :**

تماشيا مع التوجهات الرامية لمقاومة التلوث وتحديد مصادره وإعداد الخطط اللازمة للحد منه وإزالته ، شرع في إنجاز دراسة إستراتيجية وطنية لإستعمال وخزن المبيدات في الوسط الطبيعي والفلاحي بتكلفة 121 ألف دينار .

وتهدف هذه الدراسة إلى :

- إيجاد الحلول المناسبة للتأثيرات البيئية من جراء إستعمال المبيدات .
- الحد من مخاطر وتهديدات إستعمال المبيدات على البيئة والمحيط وعلى صحة الإنسان .
- تنظيم عمليات توزيع وتجارة المبيدات .
- تحيين الإطار القانوني الخاص بقطاع المبيدات .
- التصرف الرشيد في كميات المبيدات التالفة والغير الصالحة للإستعمال .
- تحديد إستراتيجية وطنية وبرنامج عمل وطني لإستعمال وتنظيم وخزن المبيدات في الوسط الطبيعي والفلاحي .

وقد تم الإنتهاء من المرحلة الأولى والثانية من الدراسة وهي بصدد المصادقة النهائية على المرحلة الثالثة منها . وسيتم تنظيم يوم إعلامي حول نتائج هذا الدراسة والتعريف بمختلف مكونات الإستراتيجية وبرنامج العمل لتفعيل هذه الأخيرة.

علما وأن كلفة المشروع تبلغ 150 ألف دينار تمت برمجتها بالمخطط العاشر وتم صرف 6 آلاف دينار سنة 2002 و 62 ألف دينار سنة 2003 وبرمجة 82 ألف دينار لسنة 2004 .

*** إستعمال مياه النشعيات لأغراض فلاحية :**

تم خلال سنة 1999 تخصيص 200 ألف دينارا لإنجاز مشروع إستعمال مياه النشعيات بالجنوب التونسي منها 110 ألف دينارا لإعداد دراسة حول إعادة إستعمال هذه المياه ، وقد أفضت هذه الدراسة إلى الإستنتاجات التالية :

- تواجد كميات هامة من مياه النشعيات قدرت بحوالي 100 مليون م3 في السنة .
- إمكانية إستغلال هذه المياه لأغراض فلاحية لتحسين المراعي عن طريق التشجير والزراعات العلفية المتأقلمة وإقامة مصدات الرياح للحد من التصحر وحماية الواحات من الترمل وذلك بعدة مناطق من ولاية توزر ونفطة .

وحرصا على تطبيق نتائج هذه الدراسة وبالخصوص القيام بمبادرة نموذجية، تم إمضاء إتفاقية في الغرض مع المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتوزر لتثمين هذه المياه بمنطقة شمسة من عمادة رأس الذراع .

*** مشروع التصرف المستديم للموارد الطبيعية بواحة شنني :**

سعيا إلى المحافظة على الطبيعة والحد من إستعمال الموارد الكيميائية بتثمين مختلف الموارد الطبيعية وخاصة بالواحات ، تم برمجة مشروع نموذجي للتصرف المستديم بواحة شنني من ولاية قابس بتكلفة تقدر بـ 588 ألف دينار بالتعاون مع مصادر تمويل إيطالية (488 ألف دينار كهبة) .

ويمتد هذا المشروع على فترة 3 سنوات ، بهدف تثمين فضلات النباتات (Compostage) والمساهمة في تخصيب الأراضي بالواحة قصد تطوير الفلاحة البيولوجية والنهوض بها إلى جانب التحسيس والتكوين في هذا المجال ثم تعميم هذه التجربة ببقية الواحات التونسية .

وتتمثل عناصر هذا المشروع في :

- رسكلة وتثمين فواضل النباتات منها المواد العضوية بالواحات لإعادة تخصيب الأراضي ومقاومة التملح .
- تطوير أنشطة ملائمة بالواحة وتشريك المرأة في هذا المجال .
- التكوين في مواضيع تتعلق برسلكة فواضل النباتات ، وبالفلاحة البيولوجية، وبمقاومة تدهور الأراضي ، وبتقنيات تربية الماشية.
- دعم البحوث العلمية .
- المتابعة والتقييم البيئي والإقتصادي والإجتماعي للمشروع .

ولهذا تم إعداد إتفاقية لإنجاز هذه المبادرة النموذجية بالتعاون مع جمعية صيانة واحة شنني ، ومن المزمع إنطلاق الأشغال بداية من شهر مارس 2004 إثر تنظيم ورشة عمل تمهيدية لتحديد مسؤوليات كافة المتدخلين وسبل التنسيق بينهم لحسن سير مختلف الأنشطة المبرمجة.

علما وأن كلفة المشروع تبلغ 550 ألف دينار تمت برمجتها بالمخطط العاشر وتم صرف 50 ألف دينار سنة 2003 وبرمجة 50 ألف دينار لسنة 2004 .

*** مشروع التصرف بالمناطق المحمية (إشكل وبوهرتمة وجبيل) :**

يتواصل إنجاز هذا هذا المشروع على مدى 6 سنوات (2003-2008) . وتبلغ مساهمة الصندوق العالمي للبيئة 5.33 مليون دولار أمريكي في شكل هبة . ويهدف هذا المشروع إلى تركيز آليات جديدة للتصرف بالمناطق المحمية عبر دعم القدرات وتشريك المتساكنين وتنفيذ برامج للتحسيس والتربية البيئية .

وتبلغ كلفة المشروع 15 مليون دينار تمت برمجة 11.220 مليون دينار بالمخطط وتم برمجة 90 ألف دينار لسنة 2004 .

*** مشروع تحسين ظروف العيش والبيئة للمتساكنين القاطنين حول الحديقة الوطنية بالفايجة :**

في إطار المساهمة في تحسين ظروف عيش المتساكنين المحليين وخلق موارد رزق يتم حاليا تنفيذ مشروع تحسين ظروف العيش والبيئة للمتساكنين القاطنين حول الحديقة الوطنية بالفايجة حيث تم إلى حد جويلية 2003 تمتيع 120 منتفع بقروض صغرى (تسمين عجول ، تسمين خرفان ، تربية نحل ، ...) مما سيساهم في تحسين وضعياتهم الإقتصادية والإجتماعية . وتبلغ الكلفة الجملية لهذا المشروع حوالي 784 ألف دينار تونسي بمساهمة مالية من برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقدر بـ 200 ألف دولار . ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المشروع سوف يساهم في النهوض بقطاع السياحة الإيكولوجية .

وقد تمت برمجة 400 ألف دينار بالمخطط العاشر وتم صرف 199 ألف دينار سنة 2002 و 134 ألف دينار سنة 2003 وبرمجة 230 ألف دينار لسنة 2004 .

*** مشروع حماية الثروات البحرية والساحلية بخليج قابس :**

في إطار المحافظة على التنوع البيولوجي والمنظومات البيئية البحرية بالسواحل التونسية وخاصة بمنطقة خليج قابس الذي يشهد ضغطا كبيرا على الثروات السمكية من جهة ، وتلوثا ناتجا عن الأنشطة الإقتصادية والسياحية من جهة أخرى ، تم الإنتهاء من إنجاز دراسة تمهيدية لمشروع حماية الثروات البحرية والساحلية بخليج قابس . وقد بلغت كلفة الدراسة 350 ألف دولار أما الكلفة التقديرية للمشروع فهي حوالي 9.6 مليون دولار ومن المنتظر أن يدخل هذا المشروع حيز التنفيذ موفى 2004 .

وتبلغ كلفة المشروع 11.9 مليون دينار تمت برمجة 1.500 مليون دينار منها بالمخطط العاشر و برمجة 150 ألف دينار لسنة 2004 .

*** مشروع بعث محميات بحرية وأرصفة إصطناعية :**

يهدف هذا المشروع إلى الحد من الإستغلال المفرط والعشوائي للثروات البيولوجية البحرية وخاصة الحد من الضغط الكبير على المعشبات والبساط النباتي البحري وذلك بإنشاء محميات بحرية أو بإستعمال حواجز ميكانيكية توضع على قاع البحر .

وقد تم إعداد دراسة خاصة بكل من مناطق خليج قابس وخليج تونس وخليج الحمامات مع وضع ثلاث نظم جيومعلوماتية للمناطق الثلاث تتضمن تقارير فنية وعلمية ومتطلبات الحماية كتركيز أرصفة إصطناعية أو بجعلها كمحميات بحرية .

وقد تم تكليف وكالة الموانى وتجهيزات الصيد البحري بإغراق مراكب صيد متروكة صدرت بشأنها أحكام الإغراق وذلك بمنطقة الصخيرة والمحرس وتم إغراق 4 وحدات صيد بحري معدنية خلال شهر جويلية 2003 وذلك بإحاطة علمية من قبل المعهد الوطني لتكنولوجيا وعلوم البحار .

وتبلغ كلفة المشروع 330 ألف دينار تمت برمجتها بالمخطط العاشر وتم صرف 80 ألف دينار سنة 2002 و 135 ألف دينار سنة 2003 وبرمجة 100 ألف دينار لسنة 2004 .

*** مشروع دعم القدرات الوطنية في مجال التصرف في المخاطر المنجرة عن البيتكنولوجيا :**

في إطار تنفيذ الإتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي تم إعداد إطار قانوني وطني حول السلامة الأحيائية يضبط الإجراءات المتعلقة بإستخدام الكائنات المحورة جينيا وتوريد وعبور كل المنتوجات التي تحتوي على هذه الكائنات .

مع الإشارة إلى مصادقة تونس على بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية في جوان 2002 .

و قد تم الحصول على الموافقة المبدئية للصندوق العالمي للبيئة لمنح بلادنا هبة تقدر بـ 1.3 مليون دينار لتنفيذ مشروع دعم القدرات الوطنية في مجال السلامة الأحيائية والمساعي جارية للحصول على هذه الهبة .

*** مشروع النهوض بالسياحة الثقافية والبيئية بالحديقة الوطنية بالشعانبي :**

في إطار الخطة الوطنية للنهوض بالسياحة الثقافية والبيئية ، تم تحديد عدة مشاريع بالعديد من المناطق ومن بينها الحديقة الوطنية بالشعانبي .

وتتمثل مكونات المشروع في :

- النهوض بالسياحة الثقافية والبيئية عامة وبالحديقة الوطنية بالشعانبي خاصة ،
- تركيز 10 علامات للتوجيه الخارجي ،
- إحداث وتجهيز معرض قار بالمتحف ،

- تعهد وصيانة المسلك داخل الحديقة الوطنية على إمتداد 9 كلم ،
- إحداث مسالك على إمتداد 5 كلم داخل الحديقة ،
- إعداد ونشر كتب ومطويات وبطاقات بريدية للتعريف بالحديقة الوطنية ،
- إعداد وسائل سمعية بصرية للتعريف بالحديقة بما في ذلك إقتناء منظارين للمشاهدة عن بعد .

وفي هذا الصدد ، تم إبرام إتفاقية بين الإدارة العامة للبيئة ونوعية الحياة والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية والتي بموجبها تتولى هذه الأخيرة تنفيذ مكونات المشروع .

وتبلغ كلفة المشروع حوالي 285 ألف دينار تمت برمجتها بالمخطط العاشر وتم صرف 100 ألف دينار سنة 2003 وبرمجة 135 ألف دينار لسنة 2004.

*** مشروع النهوض بالسياحة البيئية بمنطقة دجبة بولاية باجة :**

يهدف هذا المشروع إلى تهيئة وتثمين المنتزه الطبيعي بمنطقة دجبة-تيبار والمحافظة على ثرواته الطبيعية ودعم السياحة الثقافية والبيئية بالجهة ، وقد تم إنجاز دراسة تتضمن جرد للتراث الطبيعي المتواجد بالمنتزه ويتضمن البرنامج على الأنشطة التالية :

- إنجاز مركز إستقبال ونادي ومشرب ،
- إنجاز علامات إشهارية وإنارة ،
- تركيز علامات توجيهية بالفضاء ،
- إعداد دليل يتضمن الخصائص الطبيعية للمنطقة ،
- إنجاز فضاء للألعاب .

ولإنجاز هذا المشروع ساهمت الوزارة بمبلغ قدره 140 ألف دينار حيث تم في الغرض إبرام إتفاقية شراكة بين وزارة الفلاحة والبيئة والموارد المائية والمجلس الجهوي لولاية باجة لإنجاز مختلف الأنشطة والأشغال المذكورة .

وبخصوص الجانب المالي فإن كلفة المشروع تبلغ 140 ألف دينار تمت برمجتها بالمخطط العاشر وتم صرف 40 ألف دينار سنة 2002 و 50 ألف دينار سنة 2003 وبرمجة 50 ألف دينار لسنة 2004 .

*** مشروع إنجاز حدائق النباتات :**

يهدف برنامج إنجاز حدائق النباتات إلى تثمين الأنواع النباتية ذات الإستعمال الفلاحي والتي أصبحت مهددة بالإندثار وتتطلب تدخلا عاجلا للمحافظة عليها وتعميم

إستعمالاتها . ويتمثل هذا البرنامج في إنجاز حدائق نوعية تتوزع حسب خصوصيات المناطق الطبيعية وتقاليدها . وقد تمّ إلى حدّ الآن تحديد حوالي 14 حديقة نباتات موزعة كالآتي :

الحدائق التي بلغت مرحلة متقدمة من الإنجاز :

- حديقة لأنواع النباتات الطبيعية بالمعهد الوطني للبحوث الفلاحية بتونس ؛
- حديقة لأنواع الورود بالمدرسة العليا للبستنة وتربية الماشية بشط مريم ؛
- حديقة لأنواع أشجار الرمان بقابس ؛
- حديقة لأنواع الأشجار المثمرة وأصناف النخيل بدقاش ؛
- حديقة لأنواع القوارص بمركز البحوث بالقبة التابع للمعهد الوطني للبحوث الفلاحية ؛

الحدائق التي هي في مرحلة الإنجاز :

- حديقة لأنواع المشمش بتستور بباجة ؛
- حديقة لأنواع اللوز بصفاقس ؛
- حديقة لأنواع النسري بزغوان ؛
- حديقة لأنواع الزيتون بصفاقس ؛

الحدائق التي سيتمّ الشروع في إنجازها :

- حديقة أنواع النباتات الطبيّة بكليّة الصيدلة بالمنستير ؛
- حديقة أنواع الفستق بسيدي بوزيد ؛

وتبلغ كلفة المشروع حوالي 500 ألف دينار تمت برمجة 400 ألف دينار بالمخطط العاشر وتمّ صرف 330 ألف دينار سنة 2002 و 70 ألف دينار سنة 2003 .

*** إعداد التقرير الوطني وإنجاز غرفة لتبادل المعلومات حول التنوع البيولوجي :**

تبعا لمختلف القرارات التي تمّ اتخاذها في مختلف اجتماعات مؤتمر الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي ، تقرر وضع غرفة وطنية لتبادل المعلومات حول التنوع البيولوجي تهدف إلى متابعة وضعية التنوع البيولوجي على المستوى الوطني بصفة دورية وتبادل المعلومات على المستويين الوطني والدولي . وستساهم هذه الغرفة في نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات والمعارف في مجال المحافظة والاستعمال المستديم في مختلف مكونات التنوع البيولوجي .

وقد لاقى هذا الموضوع موافقة مبدئية من طرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفته وكالة تنفيذ للصندوق العالمي للبيئة .

أما الجانب المالي فتقدر كلفة المشروع 230 ألف دينار تمت برمجة 100 ألف بالمخطط العاشر وبرمجة 30 ألف دينار لسنة 2004 .

*** مشروع التقييم الذاتي للقدرات الوطنية في مجال التصرف في اتفاقيات ريو :**

يهدف هذا المشروع إلى وضع آلية تنسيق بين الاتفاقيات الثلاث لريو وإيجاد التناغم فيما بينها من أجل تثمين المجهودات المبذولة في هذه المجالات . وسيساهم في تمويل هذا المشروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بمساهمة مالية قدرها حوالي 200 ألف دينار .

ب- في مجال مقاومة التصحر :

بالتوازي مع مواصلة إنجاز الاستراتيجيات القطاعية العشرية ذات العلاقة بالمحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر شهدت المرحلة الحالية من إنجاز المخطط العاشر للتنمية انطلاق عدة برامج ميدانية للمحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر . وشملت هذه البرامج عديد الجهات والمنظومات البيئية المختلفة على غرار مشروع تنمية المناطق الجبلية بالشمال الغربي ، ومشروع تشجير الجبال المحيطة بمدينة تطاوين ، ومشروع التنمية الفلاحية المندمجة بهضاب القيروان ، ومشروع التنمية الزراعية والرعوية والنهوض بالمبادرات المحلية بالظاهر والواعرة من ولايتي قبلي وتطاوين ، ومشروع مقاومة التصحر والتنمية المستديمة بتشريك المستغلين المحليين بمنطقة الصخيرات من ولاية القصرين إلى جانب عدة مشاريع أخرى بصدد الإنطلاق .

وللرفع من مردودية المشاريع والخطط القطاعية آنفة الذكر يجري تنفيذ عدة مشاريع أفقية لدعم وتقوية القدرات لإدماج عنصر الإستدامة على الإنجازات التي تحققت في هذا المجال ، وذلك بالإعتماد على المقاربات التي أقرها برنامج العمل الوطني لمقاومة التصحر والمتمثلة في التخطيط المندمج للمشاريع وتشريك مستغلي الموارد الطبيعية وإرساء نظم المتابعة والتقييم لبرامج ومشاريع المحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر والعمل على تعبئة الموارد.

وفي هذا الإطار ، يتم تنفيذ المشاريع التالية :

1- مشروع دعم تنفيذ برنامج العمل الوطني لمقاومة التصحر :

ينجز هذا المشروع بالتعاون مع وكالة التعاون الفني الألماني لدعم القدرات الوطنية لمزيد تبني مقاربات الإتفاقية الدولية لمقاومة التصحر مثل التخطيط المندمج للمشاريع وتشريك مستغلي الموارد الطبيعية في كل مراحل المشروع من التصور إلى التنفيذ والمتابعة ، وتجسيما لهذه الأهداف تمّ إنجاز ما يلي :

- تركيز وحدتين لمتابعة تنفيذ المشروع بولايتي قبلي والقيروان ،
- إقتناء المعدات اللازمة لسير المشروع ،
- إصدار ثلاثة تقارير حول عمل اللجنة الوطنية لمقاومة التصحر ، تضمنت البعد الأفقي لأنشطة مقاومة التصحر واستشارة حول أهم المواضيع التي يجب مناقشتها من قبل اللجنة الوطنية لمقاومة التصحر ،
- إعداد دراسات تعلقت بالوضع الراهن وإيجابيات التخطيط المندمج ، وبمقاييس إعداد مشاريع وبرامج مقاومة التصحر ،
- دعم مشاركة الوفد التونسي في مؤتمر الأطراف المتعاقدة للإتفاقية الدولية لمقاومة التصحر المنعقد بكوبا،
- تنظيم ورشة تفكير حول الشروع في تنفيذ حملة توعية وتحسيس وإعلام البرنامج الوطني لمقاومة التصحر ومفاهيم ومقاربات الإتفاقية الدولية الخاصة بمقاومة التصحر،
- تقديم الدعم المؤسساتي والفني لمنفذي برنامج العمل الوطني لمقاومة التصحر على المستوى الجهوي وخاصة بولايتي قبلي والقيروان ،
- تنظيم ورشة عمل بمشاركة 12 جمعية غير حكومية ناشطة في مجال مقاومة التصحر والمحافظة على الموارد الطبيعية لتحديد الخطوط العريضة لدور هذه الجمعيات في تنفيذ برنامج العمل الوطني لمقاومة التصحر على المستوى الجهوي والمحلي .

2- المشروع التونسي الإيطالي لوضع نظام متابعة وتقييم لبرنامج العمل الوطني لمقاومة التصحر:

أشرف هذا المشروع على نهايته وتمّ في إطاره تنفيذ المكونات التالية :

- وضع منظومة للمتابعة والتقييم
- وضع وتشغيل موقع معلومات حول مقاومة التصحر
- وضع نظام التحليل الوضعي
- استنباط طرق احتساب المؤشرات المرجعية
- وضع مؤشرات مقاومة التصحّر
- إدماج المؤشرات في منظومة المتابعة والتقييم على المستوى الوطني

3- المشروع الإقليمي لوضع نظام متابعة وتقييم لبرامج العمل الوطنية لمقاومة التصحر في الدول المغاربية المتوسطية :

في إطار متابعة تقدم إنجاز المشروع الإقليمي لوضع نظام متابعة وتقييم لبرامج العمل الوطنية لمقاومة التصحّر في الدول المغاربية المتوسطية تمّ إعداد دراسة حالة التقييم والمتابعة على المستوى الوطني وتمّ البدء في إنجاز دراسة شمولية حول منظومة رصد ومتابعة مقاومة التصحر على المستويين الجهوي

والمحلي وتمّ كذلك المساهمة في إتمام إنجاز دورتين تدريبيتين حول التقييم والمتابعة لصالح مهندسي المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية لخمس ولايات بالجنوب .

4-مشروع بعث منظومة تبادل المعلومات حول التصحر ببلدان البحر الأبيض المتوسط (DISMED)

تمّ تكليف مرصد الصحراء والساحل لتنفيذ هذا المشروع الإقليمي لبلدان المتوسط وتمّ تنظيم ورشة دولية خلال سنة 2002 حول حساسية التربة وإعداد خرائط لها كما تمّ ضبط المهمة لإعداد خارطة إقليمية لبلدان المتوسط على سلم 1/100000 وينتظر المصادقة على هذا المنتوج خلال سنة 2004 في إطار ورشة ستنظم للغرض.

أما بخصوص المشروع الحدودي نفطة- الوادي لمقاومة التصحر فإنه لم يسجل أي تقدم نظرا لعدم توفر الاعتمادات الضرورية لإنجازه في إطار التعاون المغاربي المشترك ، كما لم يتم تفعيل الصندوق الوطني لمقاومة التصحر نظرا لعدم صدور النصوص القانونية التي تضبط تسييره ومصادر تمويله .

ج- في مجال حماية المدن من الفيضانات :

في مجال حماية المدن من الفيضانات ، تمت برمجة 73 مشروع جديد بالإضافة إلى 24 مشروع متواصل باعتمادات 105 م.د ، وبلغت الدفوعات 13,5 م.د خلال سنة 2002 وفاقت الدفوعات الـ 10 م.د.

وبذلك تكون الدفوعات قد بلغت 23 % من الميزانية المبرمجة للمخطط مع موفى سنة 2003 .

د- في مجال المراقبة البيئية :

في إطار تدعيم الشبكة الوطنية لمراقبة نوعية الهواء ، يتواصل إنجاز عدة مشاريع منها تجديد محطة متنقلة لمراقبة نوعية الهواء واقتناء محطتان ثابتتان خلال سنة 2003 بكل من تونس و قابس وتقدر الدفوعات مع نهاية سنة 2003 بـ 290 ألف دينار مقابل 900 ألف دينار مبرمجة خلال فترة المخطط.

كما تمت برمجة اقتناء تجهيزات أخرى لمراقبة التلوث بالإضافة إلى مواصلة برنامج إزالة التلوث بالبحر الأبيض المتوسط في إطار التعاون الدولي وتعزيز قدرات المرصد التونسي للبيئة .

وتقدر نسبة الدفوعات بـ 28,5 % من الميزانية المبرمجة للمخطط في مجال المراقبة البيئية (2 م.د.) مع موفى سنة 2003 .

هـ- في مجال التحسيس والتوعية :

وفيما يتعلق بالتحسيس والتوعية والتربية البيئية ونظرا لأهمية هذا المجال ، فلقد تكثفت الجهود الخاصة بإنجاز برنامج التحسيس والتوعية والتربية البيئية ، وتمت مراجعة وتحيين محتوى البرنامج خلال سنة 2003 قصد دعم جانب التربية البيئية والتركيز على الوسائل السمعية البصرية لإضفاء المزيد من النجاعة على جانب التحسيس والتوعية البيئية .

وتقدر نسبة الدفوعات بـ 54 % من الميزانية المبرمجة للمخطط في مجال التحسيس والتوعية والتربية البيئية (1,3 م.د.) خلال سنتي 2002 – 2003 .

2. الإصلاحات والسياسات في مجال حماية المحيط :

شهدت سنتي 2002-2003 بعض الإصلاحات و التعديلات الثانوية على مستوى طرق ومناهج تنفيذ السياسات البيئية وخاصة في مجال التطهير والطاقة، وكذلك بالنسبة لدعم القدرات الخاصة بالمتابعة والتقييم البيئي .

فعلى المستوى المؤسساتي ، تم خلال سنة 2002 إدماج مصالح البيئة بوزارة الفلاحة و البيئة و الموارد المائية.

وتمّ في نفس المجال إلحاق مصالح وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية وإلحاق الوكالة الوطنية للطاقات لوزارة الصناعة والطاقة.

3- تقدير المجهود المطلوب لتحقيق الأهداف الكميّة للمخطط :

تميزت الفترة 2002 – 2003 بتوفير الاعتمادات المطلوبة بصفة عامة وبتحقيق جلّ الأهداف المرحلية المبرمجة في مجال حماية المحيط .

وحتى يتسنى بلوغ الأهداف في نهاية المخطّط يتعيّن تذليل بعض الصعوبات المتعلقة بمقاومة التلوث الصناعي والبيئة الحضرية ومقاومة التصحر والمراقبة البيئية .

وبالنسبة **لبرنامج العمل الوطني لمقاومة التصحر**، فإن المقترحات تتمحور حول :

- مزيد تبني المقاربات التي جاء بها برنامج العمل الوطني لمقاومة التصحر وتجسيم النظرة التشاركية والاندماجية واعتماد تخطيط برامج ومشاريع مقاومة التصحر في شكل برامج جهوية ومحليّة .

- دعوة كل الإدارات والمؤسسات المتدخلة في القطاع على مزيد تبني نظام المتابعة والتقييم واعتماد قائمة المؤشرات المقترحة لمراقبة ظاهرة التصحر واعتمادها في تقييم الإستراتيجيات والبرامج الخاصة بالمحافظة على الموارد الطبيعية .
- الإسراع بضبط مهام وتركيبة اللجنة الوطنية لمقاومة التصحر وتفعيل دورها التنسيقي في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر .
- الإسراع بإحداث كتابة قارة للجنة الوطنيّة لمقاومة التصحر وتمكينها من الموارد البشرية اللازمة لمواصلة تعبئة الموارد لتنفيذ مشاريع نموذجية في مجال مقاومة التصحر والاتفاقية الأممية في هذا المجال .

أما في ما يتعلق بالمراقبة البيئية ، تتمحور المسائل المطروحة حول مراجعة القانون والتراتيب الجاري بها العمل في ما يخص المعلوم السنوي لمراقبة المؤسسات الخطرة والمخلّة بالصحة والمزعجة قصد تعزيز الموارد الخاصة بالمراقبة وآليات إزالة التلوث .

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة الإسراع في تجسيم البرامج والمشاريع التابعة للإدارة العامة للبيئة ونوعية الحياة وخاصة في مجالي المحافظة على الطبيعة بالوسط الريفي والبيئة الحضرية نظرا للبطء في إنجاز هذه البرامج والمشاريع خلال الفترة المنقضية من المخطط العاشر .

في مجال المنتزهات الحضرية وإحداث المساحات الخضراء :

تعتبر الأهداف المرسومة خلال المخطط العاشر أهدافا طموحة بالمقارنة مع الإمكانيات المتاحة والموارد المتوفرة ، إذ يتطلب بلوغ 13 متر مربع من المساحات الخضراء للفرد الواحد في الوسط الحضري توفير أراضي إضافية لتهيئة المساحات الخضراء وتخصيص موارد قارة لصيانة وتعهد المساحات الخضراء . كما يتطلب تنفيذ البرامج الوطني للمنتزهات الحضرية تعبئة موارد مالية وبشرية إضافية لتجسيم مختلف مكونات البرنامج لتوفير الفضاءات التي نصبو إليها .

كما يتطلب الانخراط الفعلي في مجال إعداد الأجندا 21 المحليّة وبعث شبكة المدن المستديمة تعبئة موارد مالية وبشرية لتأطير المدن للانخراط الفعلي في هذا المسار ومساعدتها على تنفيذ تدخلات ذات أولوية ضمن مخططاتها البيئية وتدخلات أخرى تدعم وتثمن مسار الأجندا 21 المحليّة .

X- التصرف في النفايات و التطهير :

1- التصرف في النفايات:

أ- تقييم لإنجازات المخطط للفترة (2002- 2004) :

تميزت الفترة 2002-2004 بانطلاق إنجاز أغلب برامج ومشاريع الوكالة الوطنية لحماية المحيط المدرجة بالمخطط العاشر وخاصة منها المشاريع الكبرى مثل إنجاز المصبات المراقبة و مراكز التحويل التابعة لها. و تم في نهاية سنة 2002 الشروع في إنجاز 6 مصبات بكل من بنزرت و القيروان و المنستير و قابس وصفاقس وجربة من جملة 9 مبرمجة. وينتظر انطلاق إنجاز مصبات سوسة و نابل و مدنين خلال سنة 2004 بعد أن تمت تسوية المسائل العقارية .

و فيما يتعلق بإنجاز مراكز تحويل النفايات فينتظر انطلاق إنجازها خلال سنة 2004. أما في ما يخص إنجاز وحدة معالجة النفايات الخطرة بجرادو فينتظر انطلاق إنجازها خلال موفى سنة 2004 بعد مصادقة الممول الألماني على الملفات الفنية لهذا المشروع وابرام الصفقات الخاصة بكامل عناصر المشروع. و قد بلغت دفوعات برامج مشاريع النفايات الصلبة خلال فترة 2002-2004 ما قدره 18مليون دينار من جملة 59 مليون دينار مبرمجة بالمخطط العاشر وبذلك تكون نسبة الإنجاز حوالي 31% و ينتظر أن تتطور هذه النسبة بصفة ملحوظة خلال سنتي 2004 و2005.

- مشروع انجاز 9 مصبات مراقبة:

- تمت برمجة تنفيذ مشروع إنجاز 9 مصبات مراقبة و مراكز التحويل التابعة لها، بكلفة تقدر بـ 61,5 مليون دينار منها 40 مليون دينار دفوعات مبرمجة خلال المخطط العاشر . وتمّ الانطلاق في إنجاز أشغال الهندسة المدنية بالنسبة لستة مصبات مراقبة وذلك منذ ديسمبر 2002. وقد بلغت نسبة الإنجاز المادي لهذه المشاريع حوالي 70% وينتظر أن يقع الانتهاء من هذه الأشغال خلال سنة 2004.

وتم الشروع في تحيين الدّراسات التنفيذية ودراسات المؤثرات على المحيط الخاصة بموقع المصب المراقب بمدنين على إثر تغيير الموقع من طرف السلط الجهوية. أما بالنسبة لمصب ولاية نابل و على إثر توفير العقار من طرف الجهة فقد وقع الشروع في إعداد طلب العروض و ينتظر انطلاق الأشغال خلال سنة 2004، كما سيشرع في أشغال مصب ولاية سوسة في بداية سنة 2004، وذلك بعد أن تمت تسوية الوضعية العقارية للموقع.

وبخصوص مراكز التحويل فقد تمّ برمجة 17 مركزا خلال المخطط العاشر، إلا انه و قع تحيينها لتصل إلى 40 مركزا وذلك بتقليص حجمها ودون تغيير الكلفة

مما يساهم في تقريب هذه المراكز من البلديات المعنية . وينتظر أن يقع الإعلان عن طلب العروض خلال سنة 2004 والانطلاق في الأشغال بالنسبة لمراكز التحويل بولايات بنزرت وصفاقس وقابس وسوسة ومدنين وجربة وينتظر الانتهاء من إعداد ملفات طلب العروض لمراكز التحويل لولايتي نابل والمنستير.

- مشروع إنجاز وحدة النفايات الصناعية بجرادو :

قدّرت كلفة إنجاز المشروع بحوالي 30 م.د يتم تمويلها في إطار التعاون التونسي الألماني، منها 15 مليون دينار دفوعات مبرمجة خلال المخطط العاشر.

و قد تمّ استهلاك 600 ألف دينار إلى موفى سنة 2003 بنسبة استهلاك تقدر بـ 3 %.

كما تم الإعلان عن طلب العروض للاختيار الأولي للمقاولات التي ستتم استشارتها لإنجاز الأشغال وتركيز التجهيزات الضرورية بالنسبة لوحدة المعالجة و إعداد تقرير فرز العروض الفنية و المالية لتعيين مكتب دراسات للمساعدة الفنية لإنجاز مركز النفايات الصناعية. كما تمّ عرض ملف الانتقاء الأولي على اللجنة العليا للصفقات العمومية، وملف الاستشارة المضيقة لتعيين مكتب مهندس استشاري للمساعدة الفنية لإتمام إجراءات مناولة استغلال مركز معالجة النفايات الخطرة.

وسيتم خلال سنة 2004 الإعلان عن طلب العروض لإنجاز الوحدة و إبرام صفقة المساعدة الفنية لمتابعة أشغال إنجازها.

- مشروع إنجاز 3 مراكز لتحويل و ردم النفايات الصناعية بكل من الشمال والوسط و الجنوب:

قدّرت كلفة إنجاز المشروع بحوالي 3 م.د يتم تمويلها في إطار التعاون التونسي الألماني، منها مليون دينار دفوعات مبرمجة خلال المخطط العاشر.

وقد تم إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية و الفنية لإنجاز هذه المراكز و اختيار مواقع إنجازها إلى جانب إعداد دراسة المؤثرات على البيئة.

و ينتظر أن يتم خلال سنة 2004 إعداد الصيغ المرجعية لإعداد الدراسة التنفيذية لهذه المراكز والقيام بطلب العروض للإنجاز.

- النفايات الإستشفائية :

تناهز كمية النفايات الإستشفائية بكامل تراب الجمهورية حوالي 18 ألف طن في السنة منها حوالي 7 آلاف طن نفايات سامة و 11 ألف طن نفايات مشابهة بالمنزلية.

وقد أسفرت نتائج عمليات الجرد عن وجود ما يناهز 50% من الرمادات في حالة عطب. وتفسر هذه الحالة بقدم الرمادات وعدم توفر قطع الغيار لإصلاحها. مع العلم وأن العدد الجملي لهذه الرمادات يناهز 20 رمادة لكنها غير مؤهلة بنظام لمعالجة الغازات السامة.

وتناهز كمية النفايات الإستشفائية الصادرة عن منطقة تونس الكبرى حوالي 40% من الكمية الجملية المفرزة بكامل البلاد التونسية أي ما يفوق 7 آلاف طن سنويا منها 3 آلاف طن نفايات خطرة، في حين تعد البقية نفايات عادية شبيهة بالنفايات المنزلية.

وفيما يتعلق بالرمادة بتونس الكبرى فيتجه الرأي إلى تشريك القطاع الخاص و تشجيعه عن طريق صندوق مقاومة التلوث للإستثمار في عملية استغلال هذا النوع من النفايات (جمع ونقل ومعالجة النفايات الإستشفائية)

- النظام العمومي لاستعادة وتثمين المعلبات المستعملة "إيكولف":

سعيا إلى مزيد السيطرة على ظاهرة التلوث الناجم عن النفايات البلاستيكية وتنفيذا لمقتضيات الأمر عدد 1102 لسنة 1997 المؤرخ في 2 جوان 1997 والمتعلق بضبط شروط وطرق استعادة أكياس اللف والمعلبات المستعملة والتصرف فيها، ركزت الوكالة الوطنية لحماية المحيط نشاطها حول تدعيم منظومة الجمع بمقابل للمعلبات المستعملة والنفايات البلاستيكية والتي تم اعتمادها بداية من شهر أفريل 2001، مع القيام بأنشطة أخرى في إطار الشراكة مع البلديات والولايات والجمعيات والمنظمات بالإضافة إلى البرنامج الإعلامي والتحسيسي.

وبموجب قانون المالية لسنة 2003، يتمّ تمويل هذه المنظومة بواسطة معلوم المحافظة على البيئة يوظّف على المنتجات البلاستيكية و يستخلص بنسبة 2,5 % على المواد البلاستيكية الأولية .

وقد تم تسجيل النتائج التالية :

- إحداث 73 نقطة إلى نهاية شهر ديسمبر 2003 ، منها 7 نقاط موسمية و12 نقطة مستغلة من طرف الخواص ، بالإضافة إلى 20 نقطة أخرى بصدد الإنجاز خلال بداية سنة 2004 .

- تجميع حوالي 7300 طن من مختلف المواد إلى غاية شهر ديسمبر 2003 (قوارير المياه المعدنية والمشروبات الغازية، قوارير الحليب، الأكياس والأغشية البلاستيكية، المعلبات المعدنية للمشروبات) ،

- إحداث ما يزيد عن 1800 مؤسسة صغرى في ميدان جمع البلاستيك وتوفير موارد رزق لما يفوق عن 5500 من المواطنين بفضل عائدات الكميات المجمعة يوميا. وقد بلغت المبالغ المالية الموزعة للمجمعين حوالي 2 مليون دينارا منذ انطلاق المنظومة خلال شهر أفريل 2001 ولحد نهاية شهر ديسمبر 2003.

ولبلوغ الأهداف المرسومة لهذا البرنامج و تبعا لما تم إقراره خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 10 سبتمبر 2003 والمتعلق بالبرنامج الوطني الخاص بنظافة المحيط وجمالية البيئة، تعتزم الوكالة مواصلة بعث النقاط لتشمل جل البلديات بكافة جهات الجمهورية حتى يبلغ عددها الجملي 150 نقطة مع نهاية سنة 2004 (إحداث 60 نقطة إضافية وتجميع حوالي 8000 طن خلال سنة 2004) و200 نقطة مع نهاية سنة 2005 (إحداث 50 نقطة إضافية و تجميع 11000 طن خلال سنة 2005 وهو ما يعادل نسبة 70 % من كمية النفايات البلاستيكية الملقاة في المحيط) كما تم اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لتهيئتها وضمان استغلالها وقبول المواد المجمعة وخلاص المجمعين باعتماد المعاليم الجديدة التي تم إقرارها في الغرض.

وبخصوص رسكلة وتثمين المواد المجمعة ، تولت الوكالة الوطنية لحماية المحيط إبرام 18 اتفاقية مع المرسكلين لاستيعاب الكميات المجمعة والتي يتم فرزها بمركزي الفرز بمونبليزير وسوسة ومركز إيكولف بصفاقس .

و بلغت الكميات التي سلمت بصفة مجانية للمرسكلين 6360 طن لحد نهاية شهر ديسمبر 2003، مما أدى إلى دعم نشاطات الرسكلة وتشجيع العديد من المستثمرين لبعث مشاريع لرسكلة المواد البلاستيكية ، مع الإشارة أنه يتم إدماج نسب معينة من هذه المواد ضمن عملية التصنيع بما يضمن الحد من استيراد المواد الأولية الضرورية.

وقد بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال جمع النفايات ورسكلتها والتي تمتعت بمنحة من قبل صندوق مقاومة التلوث حوالي 64 مؤسسة (منها 20 مؤسسة في ميدان رسكلة البلاستيك و6 مؤسسات في ميدان المعادن) و قدرت المنح المتحصل عليها حوالي 8 مليون دينار ، مع العلم وأن هذه المؤسسات قد تحصلت على تراخيص لممارسة هذه الأنشطة.

وفي إطار تشجيع العمل الجمعياتي وتفعيل دوره خاصة في المجالات المتعلقة بالعناية بالبيئة، تولت الوكالة تنظيم حملات تطوعية تحسيسية وميدانية لتجميع المعلبات والمواد البلاستيكية بالتعاون مع بعض الجمعيات والمنظمات الشبابية ولجان الأحياء وذلك ببعض المدن والشواطئ العمومية والمنتزهات الحضرية والحدائق العمومية.

ب - الإصلاحات والسياسات في قطاع النفايات :

تدعمت خلال سنوات 2002-2004 الإصلاحات في قطاع النفايات بالإجراءات التالية :

- إحداث معلوم المحافظة على البيئة (الفصول عدد 58 و 59 و60 قانون المالية لسنة 2003).
- إحداث صندوق خاص بنظافة البيئة و جمالية المدن ومراجعة معلوم المحافظة على البيئة (الفصول عدد 52 و 53 و 54 و 55 قانون المالية لسنة 2004).
- ضبط شروط وطرق استعادة زيوت التشحيم و المصافي الزيتية المستعملة (أمر عدد 693 لسنة 2002 المؤرخ في غرة أفريل 2002).

كما ينتظر خلال سنة 2004 صدور نصوص ترتيبية تتعلق بالمجالات التالية:

- التصرف في نفايات الأنشطة الصحية،
- التصرف في الإطارات المطاطية المستعملة،
- طرق استعادة المراكم والحاشدات المستعملة ،
- تركيز وتهيئة المصبات والتصرف في المصبات،
- إستعمال البيوكلوروبيفينيل PCB ،
- التصرف في النفايات الخطرة ،
- تحيين دليل المستثمرين و الباعثين الخواص في ميدان حماية البيئة.

ج- المسائل المطروحة و الاستنتاجات و المقترحات

بالرغم من تنوع البرامج وشموليتها فإن بعض المسائل مازالت مطروحة وتتطلب الأخذ بعين الإعتبار وإدماجها ضمن البرامج البيئية وتتمثل هذه المسائل في :

- غياب التصرف المندمج في النفايات المنزلية إذ يتسم التصرف الحالي بتقسيم الأدوار بين البلديات المسؤولة على تجميع ونقل النفايات والوكالة الوطنية لحماية المحيط التي تم تكليفها بالإشراف على استغلال المصبات المراقبة ومراكز التحويل، وقد أدى هذا الأمر إلى غياب التصرف المندمج (على مستوى التجميع والنقل والمعالجة) لميدان النفايات المنزلية، انجر عنه ارتفاع في كلفة التصرف في النفايات إلى جانب عدم تحمل البلديات لمسؤولية التخلص النهائي من النفايات بالمصبات المراقبة .
- غياب إطار مؤسساتي بالنسبة لبقية أصناف النفايات: نظرا لخصوصيات وطبيعة هذه النفايات ومحدودية الإمكانيات البلدية للتصرف في بقية أصناف النفايات وخاصة الصناعية منها، يتسم الوضع الحالي بغياب إطار مؤسساتي

ملائم، مما يستدعي تدخل وطني لإحكام هذا الصنف من النفايات بصفة مجدية تضمن المحافظة على سلامة المحيط.

- عدم تشجيع القطاع الخاص بالقدر الكافي إذ يشكو تدخل القطاع الخاص في مجال التصرف في النفايات الصلبة من عديد النقائص خاصة على المستوى القانوني والمؤسساتي والمالي وهو ما يؤدي إلى عدم تحقيق النقلة النوعية في هذا الميدان، من ذلك أنه لم تتوصل سوى 30 بلدية (من جملة 260 بلدية) إلى إبرام صفقات مع الخواص لتجميع ونقل النفايات المنزلية. كما إقتصرت الصفقات المبرمة بين الوكالة الوطنية لحماية المحيط وشركات خاصة على إستغلال المصب المراقب بجبل شكير .
- تضارب في المهام بالنسبة للوكالة الوطنية لحماية المحيط و المتمثلة في تكليف الوكالة بمسؤولية التصرف في النفايات الصلبة و الإشراف على تسييرها بالإضافة إلى مسؤولياتها الأصلية المتعلقة بممارسة مراقبة وقائية و علاجية للمحافظة البيئية مما أدى إلى وجود إشكال من ناحية الحيادة و التجرد. وقد تمت الإشارة إلى هذه النواحي حتى من قبل الأطراف الأجنبية الممولة لمشاريع معالجة النفايات المنزلية و الصناعية.
- صعوبة في توفير المواقع الضرورية لإنجاز مشاريع مراكز التحويل الموكولة للسلط العمومية المحلية و هو ما يتسبب في تأخير إنجاز هذه المشاريع.
- التصرف في مياه الرشح المجمعة لضمان حسن استغلال المصب المراقب بجبل شاكير ولحماية البيئة من التلوث. ونظرا للكميّات الهامة المجمّعة يوميّا، قامت الوكالة الوطنية لحماية المحيط بتهيئة أحواض لخزن مياه الرشح والتي بلغت خلال الأربع سنوات الأخيرة حوالي85 ألف متر مكعب يتم تجميعها و خزنها حاليا في أحواض تمت تهيئتها للغرض. و يتمثل الحل النهائي في معالجة هذه المياه بواسطة تقنيات فنية حديثة و سيتم خلال شهر جانفي 2004 الانطلاق في إنجاز دراسة قصد إيجاد الحل الأنجع لمعالجة مياه الرشح.
- تأخير في تحويل الإعتمادات المبرمجة لإنجاز المشاريع في إطار مساهمة البلديات عن طريق صندوق القروض و مساعدة الجماعات العمومية المحلية.
- صعوبة إستخلاص معلوم قبول و معالجة النفايات الراجع بالنظر إلى البلديات المعنية بالنسبة للتصرف في المصب المراقب بجبل شاكير،
- صعوبات لخلاص الشركة الخاصة المكلفة باستغلال المصب، مما إستدعى تحسيس كل الأطراف المعنية بهذه الصعوبات و ضرورة إيجاد الحلول بالسرعة المطلوبة .

ولتلافي المسائل المطروحة يقترح الآتي :

- الإستعداد لما ستشهده الدفوعات من تطور هام لإنجاز ما تبقى من برامج ومكونات المشاريع بالسرعة المطلوبة خاصة بعد إنطلاق إنجاز أغلب المشاريع والبرامج وخاصة مشاريع النفايات الصلبة.

- مزيد التعمق في موضوع الموارد المالية الراجعة بالنظر للهيكل المتصرف في المصبات و ذلك لتفادي الصعوبات والعجز المالي الذي من شأنه أن يؤثر على نوعية الخدمات المقدمة من طرف المستغل وكذلك للمحافظة على الحالة البيئية و الصحية السليمة بالمصبات المراقبة.

2- التطهير :

أ- تقييم إنجازات الفترة 2002-2004 :

تميّزت السّنوات الأولى 2002 و2003 و2004 من المخطّط العاشر بالإنتهاء من أشغال جلّ المشاريع التي شرع في إنجازها منذ المخطّط التاسع وانطلاق العديد من المشاريع الجديدة المرسّمة بالمخطّط العاشر، وذلك في إطار الإستراتيجيّة الوطنيّة للتنمية الهادفة إلى تحقيق تطوّر شامل في مختلف القطاعات مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية المحيط من مختلف مظاهر التلوث المائي وتحسين ظروف عيش المواطنين ونوعيّة الحياة بكلّ المناطق بما في ذلك بالأحياء الشّعبيّة والتجمّعات السكنيّة الصّغرى والمتوسّطة.

وقد تمّ خلال هذه الفترة تركيز حوالي 1720 كلم من القنوات وربط ما لا يقل عن 50 ألف مسكن سنويا بالشبكة العمومية للتطهير هذا إلى جانب الإنجازات المتمثلة في تهيئة حوالي 1028 هك من الأراضي المخصصة للسكن والتي تم في شأنها تركيز حوالي 462 كلم من القنوات من طرف الوكالة العقارية للسكنى بالإضافة إلى حوالي 32 كلم في نطاق تهيئة 700 هك من المناطق الصناعية من طرف الوكالة العقارية الصناعية وحوالي 50 كلم من القنوات من طرف وكالة التهذيب والتجديد العمراني وبذلك يصبح طول الشبكة المنجزة خلال الفترة 2002-2004 حوالي 2200 كلم.

أما على مستوى الاستثمار ، فبلغت الدفوعات خلال سنوات 2002 و2003 و2004 من طرف الديوان الوطني للتطهير والوكالة العقارية للسكنى والوكالة العقارية الصناعية ووكالة التهذيب والتجديد العمراني حوالي 387 مليون دينار وهو ما يمثل نسبة إنجاز تعادل 65% مما هو مبرمج بالنسبة لهذه الأطراف المتدخلة.

وستمكن الإستثمارات المنجزة والمتوقعة من :

- الرفع من نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير إلى 85% في موفى سنة 2004 بالمناطق المتبناة من طرف الديوان والتي يبلغ عددها 152 منطقة بلدية .
- الرفع من عدد السكان المرتبطين بالشبكة إلى حوالي 4,8 مليون ساكنا من جملة حوالي 6 ملايين ساكن بالوسط الحضري،

- بلوغ عدد محطات التطهير التي هي في طور الاستغلال 77 محطة في موفى سنة 2004
- جمع حوالي 160 مليون متر مكعب من المياه المستعملة
- معالجة حوالي 155 مليون متر مكعب من المياه المجمعة
- تجهيز 1028 هك من الأراضي المعدة للسكن و700 هك من المناطق الصناعية بشبكات التطهير

وأما الإنجازات المادية فتمثلت بالخصوص في :

- إنجاز الدّراسات التّنفيذيّة لـ10 محطّات تطهير جديدة تهمّ كلّ من الفحص والشّابّة ومارث-الزرّات ووذرف-المطويّة وجربة أجيم ومرناق والحنشة وعقارب وقرقنة وتازركة-المعمورة-الصّمعة ؛
- مواصلة الدّراسات التّنفيذيّة المتعلّقة بإنجاز 22 محطّة تطهير أخرى بكلّ من سوسة الجنوبيّة وسوسة حمدون والرديّف-أمّ العرايس وعوسجة وقفصة وقصر ومكثر وبوعرادة والحمّامات الشّماليّة والمكناسي وماجل بالعبّاس وبن قردان والسند والمرناقيّة والسّرس والجريصة وساقية سيدي يوسف والدّهماني والكريب وتاجروين وقربص وتقسيم المرازقة والمريصة؛
- إنطلاق الدّراسات التّنفيذيّة خلال سنة 2003 لـ10 محطّات تطهير وذلك بكلّ من القطار وتالة وسبيبة وعين دراهم وتاكلسة وسيدي ثابت ودقاش وجمنة والعطّار والعلاف.
- إنطلاق الدّراسات الأوّليّة خلال سنة 2004 لـ9 محطّات تطهير وذلك بكلّ من بئر المشارقة والنّاظور ومنزل كامل والسّواسي ومزّونة وأولاد حقوز وبئر الحفي وسيدي علي بن عون وجمنة.
- تركيز حوالي 1220 كلم من القنوات لجمع وتصريف المياه المستعملة وتجهيز 55 محطة ضخ خلال سنتي 2002 و2003 كما ينتظر أن يتمّ تركيز حوالي 500 كلم وإنجاز 20 محطة ضخ خلال سنة 2004 ، وذلك في نطاق إنجاز المشاريع المبرمجة من طرف الدّيوان و من أهمها :
  - المشروع الرّابع لتطهير تونس الكبرى ؛
  - مشروع تطهير المدن الصّغرى والمتوسّطة و الذي يهم حوالي 20 مدينة؛
  - مشروع التطهير بسوسة والقيروان ونفزة ؛
  - مشروع تطهير مدن ماطر ورأس الجبل ورفراف والعالية وعوسجة وغار الملح وسونين والمتلين ؛
  - مشروع تطهير مدن صفاقس وقبلّي ودوز وحمّام الزّريبة ؛
  - مشروع تطهيرمدينة زغوان.

- دخول 7 محطّات تطهير طور الاستغلال خلال سنتي 2002 و2003 (حمّام الزّريبة وقبلّي وغار الدّماء وقعفور وفرنانة وبومرداس والجديدة) ومن المنتظر أن يشرع في استغلال 10 محطّات تطهير أخرى خلال سنة 2004 (تستور وطبربة وزغوان وسبيطلة والحنشة وحامّة قابس وصفاقس الشّماليّة

ومرناق ودوز وبرج السدرية) وبذلك يصبح عدد محطات التطهير المشتغلة 77 محطة في موفى سنة 2004 من جملة 97 محطة مبرمجة لأواخر 2006؛

- مواصلة أشغال إنجاز 9 محطات تطهير بكل من نفزة وماطر وبوعرقوب والفحص وبني حسان/طوزة والشابة والهوارية وحاجب العيون و كذلك تهذيب وتوسيع محطة التطهير بصفاقس الجنوبية؛
- إنطلاق أشغال 16 محطة تطهير أخرى خلال سنة 2004 وتهم مدن القيروان والنفيضة/هرقلة وبوحجلة والوسلاتية وحفوز والمتلوي والمطوية/وذرف وجربة أجيم ومارث/الزارات ومنزل تميم وتازكة/الصمعة/المعمورة وقربص والمريسة وجبنيانة وعقارب وقرقنة؛
- الشروع في أشغال توسيع محطتي تطهير شطرانة وجنوب مليان خلال سنة 2004
- الإنتهاء من تطهير 120 حيّا شعبيّا خلال سنتي 2002 و2003 كما ينتظر أن تنتهي الأشغال بحوالي 55 حيّا شعبيّا خلال سنة 2004؛
- الإنتهاء من تطهير المنطقة الرّيفيّة خنقة الحجّاج خلال سنة 2002 وتواصل أشغال منطقة الشّويقي بطبربة خلال سنة 2003 وينتظر إنطلاق الأشغال بكلّ من بشيمة القلب وبني عيّاش والسّلوقيّة خلال سنة 2004.

- الانتهاء خلال سنتي 2002 و2003 من أشغال مشاريع صرف مياه الأمطار بمدن صفاقس وحومة السّوق وباجة والزّهراء وأريانة والقيروان وقليبية وسوسة وتونس (القنال الرّابط بين شارع 7 نوفمبر والمنار3) ومنزل بورقيبة وقابس (شارع أبو القاسم الشّابّي) إلى جانب المرحلة الأولى من مشروع صرف مياه الأمطار ببحيرة تونس الجنوبيّة ومواصلة الأشغال بمدن سوسة (حفرة الحبس) وحيّ النّزهة بأريانة خلال سنة 2004؛
- الشّروع في إنجاز المرحلة الثّانية من مشروع صرف مياه الأمطار ببحيرة تونس الجنوبيّة ومشاريع صرف مياه الأمطار بمدن قابس (حيّ الإزدهار) وطبربة ودوّار هيشر وتونس وبن عروس وبنزرت والمنستير (طريق خنيس) والمهديّة وقفصة وصفاقس وسليانة.
- مواصلة برنامج جهر وتنظيف المجاري العابرة للمدن حيث شمل هذا البرنامج ولايات تونس وأريانة ومنوبة وبن عروس وبنزرت ونابل وسوسة والمنستير والقيروان وصفاقس وقابس وقفصة ومدنين هذا إلى جانب مشاركة الدّيوان في الحملات الجهويّة للنّظافة والعناية بالبيئة؛
- الشّروع في برنامج صيانة شبكات صرف مياه الأمطار بالوسط الحضري خلال سنة 2003 حيثّ شمل هذا البرنامج جلّ الولايات ومن المتوقع أن تتمّ مواصلة إنجاز هذا البرنامج خلال سنة 2004.

كما ستشهد سنة 2004 تخصيص برنامج استثمار يقدّر بـ 4,14 مليون دينار لإصلاح شبكات صرف مياه الأمطار بالمناطق المتضرّرة من فيضانات شهر سبتمبر 2003 وذلك بولايات تونس وأريانة ومنوبة وبصفة خاصّة توسيع أحواض تجميع مياه الأمطار بحيّ النصر 1و2 والمنزه التاسع وتصريف مياه الأمطار بنهج ياقوت الحموي بسكرة وتهيئة ضفاف وادي قريانة وأحواض مياه الأمطار بدوّار هيشر ومنوبة .

هذا و يتواصل استغلال شبكات التطهير من طرف الخواص بمناطق المروج وفوشانة والمحمديّة وأريانة والنصر والمنزه والخضراء ومدينة تطاوين إلى جانب محطّة تطهير تطاوين، كما ينتظر أن تشمل هذه العمليّة خلال سنة 2004 مدن توزر ونفطة وبنزرت ومنزل بورقيبة؛

وقد بلغت طول الشّبكة المستغلة من طرف القطاع الخاص في موفى سنة 2002 حوالي 924 كلم من القنوات و15 محطّة ضخّ إلى جانب انطلاق استغلال محطّة تطهير تطاوين خلال شهر مارس 2003، أمّا بالنّسبة لسنة 2004 فمن المنتظر أن تبلغ طول الشّبكة 1084 كلم من القنوات و40 محطّة ضخّ إضافة إلى استغلال 5 محطّات تطهير بكلّ من تطاوين وبنزرت ومنزل بورقيبة ونفطة وتوزر.

وبخصوص تبني البلديات من قبل الديوان ، فمن المتوقع أن يقع تبني 6 بلديات جديدة خلال السنوات الثلاثة الأولى من المخطط العاشر وبذلك يصبح عدد البلديات المتبناة 152 بلدية في موفى سنة 2004.

وإلى جانب برامج الديوان الوطني للتطهير تتولى الوكالة العقارية للسكنى إنجاز أشغال التطهير في إطار أشغال التهيئة المنجزة خلال سنتي 2002 و2003 التي شملت ما يقارب 490 هك (تقسيم عين زغوان و القسط الرابع من المركز العمراني الشمالي والكرنيش بهرقلة) بكلفة قدرت بـ 24،6 م.د . بالإضافة إلى استكمال المشاريع الكبرى المتواصلة و انطلاق أشغال تطهير وتصريف المياه وربط المساكن بالشبكة العمومية بما قيمته 26,9 مليون دينار.

كما تولت الوكالة العقارية الصناعية تركيز 32 كلم من قنوات التطهيرمن جملة 91 كلم مبرمجة ومحطتي ضخ من جملة 7 محطات مبرمجة وقد شملت هذه الأشغال البرنامج التالي :

- تهيئة ثلاثة مناطق صناعية تمسح 75 هك وهي شطرانة وجمال (القسط الأول) وحاجب العيون ،
- مواصلة الأشغال بالنسبة لأربع مناطق صناعية تمسح 155 هك وهي المغيرة 3 والنفيضة 2 ومنزل بورقيبة وسليانة 2 ،

- انطلاق أشغال التهيئة المبرمجة خلال سنة 2004 بالنسبة لثماني مناطق تمسح 280 هك وهي الفجة والعقبة وغدير القلة والقيروان (توسعة) وباجة الشمالية وحمام الزريبة (توسعة) ومكثر والسواسي ،

و من المنتظر الانتهاء أشغال تهيئة ست مناطق سنة 2004 تمسح 179 هك وهي منزل بورقيبة والمغيرة 3 والنفيضة 2 والسواسي وسليانة 2 ومكثر.

كما قامت الوكالة في نطاق برامجها المتعلقة بتهذيب الأحياء الشعبية بتركيز حوالي 50 كلم من القنوات بكلفة جملية تقدر بـ4 مليون دينار.

إعتمادا على إنجازات سنة 2002 و2003 وتوقعات 2004 يمكن إعتبار أنّ ما تم إنجازه كان مطابقا لما هو مبرمج حيث تم تحسين نوعيّة الحياة وإطار العيش وحفظ صحّة المواطن بالمناطق الحضريّة والأحياء الشّعبيّة كما ساهمت هذه الإنجازات في حماية الشّريط السّاحلي والمناطق السّياحيّة والحدّ من التلوّث النّاتج عن الصّرف العشوائي للمياه الصّناعيّة إلى جانب إزالة الرّوائح المنبعة عن منشآت التّطهير، كما ساهمت في مسيرة التّنمية عبر الإعتمادات المخصّصة للإستثمار والإستغلال مما ساعد على تنشيط المؤسّسات العاملة في ميدان التّطهير وإحداث مواطن شغل قارّة وغير قارّة.

ب- الإصلاحات والسّياسات في القطاع:

شهدت سنتي 2002 و2003 إتخاذ عدة إجراءات على المستوى التشريعي والمؤسّساتي. وتمثلت هذه الإجراءات في :

- تكليف الشركة القومية لإستغلال وتوزيع المياه بضبط قائمات معاليم التطهير واستخلاصها لفائدة الديوان الوطني للتطهير (الأمر عدد 524 المؤرخ في 27 فيفري 2002) الذي ينقح الأمر عدد 492 لسنة 1975 ؛
- تعديل قيمة معاليم التّطهير (صدور قرار عن وزيري الماليّة والفلاحة والبيئة والموارد المائيّة بتاريخ 26 فيفري 2003) ؛
- ضبط مقاييس تخص العقارات التي ينتفع أصحابها بتخفيض في تعريفة مصاريف الربط بشبكة التطهير في مناطق تدخل الديوان الوطني للتطهير (قرار مؤرخ في 28 ماي 2002 عن وزيري التجهيز والإسكان والبيئة والتهيئة الترابية) ؛
- ضبط المواصفات التونسية المتعلقة باستعمال الحمأة لأغراض فلاحية (NT 106-20).
- القيام بدراسات لضبط الإطار التشريعي والمؤسساتي للتدخل في ميدان التطهير بالوسط الريفي.
- العمل على النهوض بمشاركة القطاع الخاص بتطوير نظام اللزمة والمناولة للتصرف في منشآت التطهير .

أمّا على المستوى التنظيمي فقد شهدت سنتي 2002 و2003 العمليّات التالية:
- تحيين القانون الإطاري للديوان الوطني للتطهير والمصادقة عليه
- المصادقة على الوثيقة الأولى للمخطط المديري للإعلامية وإتمام المرحلة الثانية من هذه الدراسة والشّروع في إعداد برنامج عمل.
- إرساء نظام معلوماتي صلب الديوان الوطني للتطهير مندمج وناجع يمكن من المتابعة والتسيير ويساعد على الحصول على المعلومات عبر شبكة اتصال داخلي وخارجي هذا إلى جانب تطور منظومة التصرف في المشتركين بإدراج أحدث التطبيقات الإعلامية لتسهيل التعامل مع الحرفاء وتبسيط الإجراءات ومتابعة عمليات الربط المنجزة لفائدتهم والمراقبة الفنية لها كما تساهم هذه التطبيقة في تبادل المعلومات مع الشركة التونسية لآستغلال وتوزيع المياه ومراقبة الرموز لإضفاء مزيد من الشفافية في التعامل مع المواطن ؛

ج- المسائل المطروحة والتّدابير المقترحة :

بالرغم من نجاعة مشاريع التطهير وإنجاز مختلف البرامج فإن قطاع التطهير يعترضه بعض المسائل تتمثل في التالي :

- التقلص النسبي للموارد الماليّة للدّيوان الوطني للتطهير نتيجة لتجميد الزّيادة في معاليم التّطهير خلال الفترة 1999-2002 وتجميد المنحة التّعويضيّة للدّولة في حدود 65 مليم للمتر المكعّب الواحد إلى جانب بعض التّخفيضات الأخرى الممنوحة لقطاع النّسيج وإعفاء الملاعب المعشّبة، لذلك يتعيّن الزّيادة في هذه المعاليم خلال الفترة المتبقية من المخطّط حتى يتمكّن الدّيوان من ضمان توازناته الماليّة والإيفاء بتعهّداته إزاء المموّلين الأجانب ومجابهة تطوّر الأسعار وتحسّن الصّرف. كما تمثّل عمليّة تبنّي البلديّات عبئا ماليّا إضافيّا على الدّيوان لذا وقع التقليص في عدد البلديّات المتبنّاة خلال المخطّط من 26 بلديّة إلى 15 بلديّة مثلما تمّ إقراره بعقد البرنامج المصادق عليه؛

- وجود صعوبات لتشريك القطاع الخاص في استغلال منشآت التّطهير .
- زايد الحاجة لتهذيب الشّبكات القديمة المتداعية مما يستلزم التّرفيع في الإعتمادات المرصودة لهذه المشاريع.
- وجود صعوبات عقاريّة خاصة بمواقع محطّات الضخّ والشّبكات ممّا يتسبّب في تأخير إنجازها مما يستوجب المزيد من التّعاون بين الأطراف المتدخّلة خاصة بالأحياء الشّعبيّة .
- تسجيل عجز هام في طاقة المعالجة لمحطات التطهير التي هي بصدد الاستغلال بتونس الكبرى.
- عدم قدرة المنظومة الحالية لتحويل المياه المستعملة لتونس الغربية لمعالجتها بقطب التطهير الشرقية شطرانة.

- ضعف إعادة استعمال المياه المعالجة حيث يتم حاليا إعادة استعمال 41 مليون متر مكعب أي ما يعادل 24% من جملة المياه المعالجة وذلك لري حوالي 7500 هكتارا ومن الإشكاليّات والعوائق التي تحول دون تطوير هذه النسبة نذكر :
  - وجود موارد مائيّة تقليديّة محاذية لمحطّات التطهير خاصّة بالشّمال ،
  - عدم إيجاد خزّانات كافية لتعديل عرض المياه المعالجة حسب الفصول ،
  - عدم تطابق جودة المياه المعالجة مع المواصفات المعمول بها ويرجع ذلك أساسا إلى مصادر المياه ونسبة الملوحة ،
  - تزايد وتراكم كميات الحمأة بمحطات التطهير مع غياب حلول للتخلص منها خاصة بعد إيقاف استعمالها في المجال الفلاحي منذ سنة 1998 ومنع تصريفها في المصبات. ولمجابهة هذه الوضعية، تم تكليف خبير مختص للقيام بدراسة تهدف إلى تحديد مواقع المصبات الممكن استغلالها في الغرض بكل من تونس الكبرى وسوسة والوطن القبلي كقسط أولي على أن تكون هذه المواقع قادرة على استيعاب الحمأة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات في انتظار استكمال الدراسة الشاملة للتصرف في الحمأة.
  - غياب الإطار التشريعي والمؤسساتي الذي من شأنه أن يسمح بتوسيع استخدام المياه المعالجة ،
  - ملوحة المياه المعالجة في بعض الجهات والتلوث البكتريولوجي للمياه المعالجة وهو من شانه أن يؤدي الى التقليص من استعمالات المياه المعالجة في المجال الفلاحي،
  - هشاشة التركيبة البيئية بخليج تونس من جراء كميات المياه المعالجة التي يتم صرفها والمقدرة بـ 88 مليون م^3 من المياه المعالجة سنويا أي بمعدل 242 ألف م^3 في اليوم متأتية من 7 محطات تطهير مما يستوجب إيجاد الحلول الكفيلة لتفادي تلوث هذا الوسط.

كما تعترض للوكالة العقارية الصناعية بعض الإشكاليات والمتصلة بـ :
- إرتفاع أسعار الأراضي المهيأة بالمقارنة مع جل دول حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لارتفاع كلفة الشبكات الخارجية (حوالي 30 % من كلفة التهيئة المباشرة) ،
- طول مدة إنجاز أشغال الشبكات الخارجية الراجعة بالنظر إلى المتدخلين العموميين وخصوصا التطهير والكهرباء والماء وهو ما ينجر عنه التأخير في عملية التفويت في المقاسم الصناعية ،
- عدم توفر التمويل الخارجي لبعض مشاريع المخطط العاشر ،
- إشتراط كل من الديوان الوطني للتطهير والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه واتصالات تونس الحصول على مقابل مالي للقيام بعملية متابعة إنجاز أشغال الشبكات

الراجعة لها بالنظر. ويتم تحديد الكلفة المالية حسب نسب مائوية من كلفة أشغال الشبكات كما يلي:

- الديوان الوطني للتطهير : 5% من كلفة أشغال شبكات التطهير
- الشركة التونسية للكهرباء والغاز : 5% من كلفة أشغال شبكة الكهرباء
- الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه : 5% من كلفة أشغال شبكة الماء
- اتصالات تونس : 10% من كلفة أشغال شبكة الهاتف

وبناء على هذه المعطيات، فإنه من الضروري التوصل إلى حلول عملية لهذه المسائل وذلك من أجل توفير الأراضي الصناعية المهيأة طبقا للآجال المحددة وبأسعار تنافسية مقارنة بدول حوض البحر الأبيض المتوسط لدعم الحوافز والميزات التفاضلية الأخرى التي تحظى بها تونس لاستقطاب الإستثمارات الخارجية المباشرة.

وفي إطار تخطي المسائل المطروحة و يقترح :

- إعداد أمثلة مديريّة تهمّ الجهات الكبرى :

لتركيز منشآت التّطهير بالتنسيق مع باقي المتدخّلين يتوجه العمل على إعداد أمثلة مديريّة للتّطهير تهمّ الجهات الكبرى والولايات عوضا عن الأمثلة المديريّة الخاصّة بالمدن الصّغرى ممّا يمكّن من وضع برامج ذات جدوى إقتصاديّة وبيئيّة مضمونة.

- إدراج تكاليف محطّات التّطهير الخاصّة بالأقطاب الصّناعيّة والسّياحيّة ضمن مكوّنات مشاريع تهيئة هذه المناطق

في ما يخصّ تجهيز الأقطاب الصّناعيّة والسّياحيّة بمحطّات تطهير فإنّه يتعيّن تدعيم هذا التّوجّه عبر إدراج تكاليف محطّات التّطهير ضمن مكوّنات مشاريع تهيئة هذه المناطق.

- مجابهة العجز في طاقة المعالجة بتونس الكبرى: في هذا المجال يقترح توفير الإعتمادات اللازمة لـ:

- - إجراء تقييم الأهداف والإستراتيجيّات التي رسمها المخطّط العاشر في مجال حماية المحيط لمراجعة برنامج تجهيز محطّات التّطهير بمعدّات المعالجة التكميليّة وذلك لتحسين نوعيّة المعالجة بدرجة ثانية والإقتصار في

ما يخصّ المعالجة بدرجة ثالثة على بعض المحطّات التي توجد بمواقع حسّاسة تتطلّب ذلك.

- إنجاز محطّة تطهير بالعطّار بتمويل عمومي طاقة إستيعابها 60 ألف م^3 في اليوم تكون جاهزة سنة 2007 لتلبية الحاجيّات إلى غاية سنة 2010 ؛
- إنجاز محطّة ثانية بالعطّار طاقتها 50 ألف م^3 في اليوم تكون جاهزة سنة 2010 لتغطية الحاجيّات الإضافيّة إلى غاية سنة 2021 يتم إنجازها عن طريق عقد لزمة ؛
- إنجاز محطة بمنطقة العلاف بطاقة استيعاب تبلغ 20 ألف م3/اليوم لتغطية العجز المرتقب في أفق سنة 2011 أو إنجاز توسعة ثانية بمحطة جنوب مليان بنفس هذه الطاقة حسب ما تقره الدراسات التي يتم إعدادها للغرض.

- مجابهة الإشكاليات المطروحة في إعادة استعمال المياه المعالجة وذلك بـ :

- تطوير الاستعمالات غير الفلاحية ،
- دراسة إمكانيّة نقل المياه المعالجة إلى المناطق التي تشكو عجزا في الموارد المائيّة (بعض المناطق بالوسط والجنوب التونسي) لإعادة استعمالها ،
- إعادة النّظر في إمكانيّة القيام بالتّخزين الموسمي لهذه المياه ،
- إبعاد المياه عن الشّريط السّاحلي وإيصالها إلى مواقع الإستعمال .

وبالنسبة لتنفيذ مشاريع تهيئة المناطق الصناعية ، يقترح التالي :

- اختصار إجراءات اقتناء الأراضي الدولية المخصصة لتركيز المناطق الصناعية خاصة وأن اختيارها يتم بموافقة جميع الأطراف المتدخلة وذلك قبل وأثناء إعداد برنامج المخطط،
- دعوة المستلزمين العموميين لبرمجة إنجاز الشبكات الخارجية في الآجال المحددة حسب البرنامج الزمني لإنجاز المناطق الصناعية لتمكين الوكالة من الإيفاء بتعهداتها مع المستثمرين،
- العمل على إدماج المواقع المخصصة لتركيز المناطق الصناعية وكذلك المدخرات العقارية الصناعية ضمن أمثلة التهيئة العمرانية ،
- إعفاء الوكالة من المصاريف المحملة عليها من قبل كل من الديوان الوطني للتطهير والشركة التونسية للكهرباء والغاز و الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه واتصالات تونس للقيام بعملية متابعة إنجاز أشغال الشبكات الراجعة لهم بالنظر.

الملاحـــــق

ملحق عدد 1

تطور الإنتاج و القيمة المضافة لقطاع الفلاحة و الصيد البحري
خلال الفترة الأولى من المخطط العاشر 2002-2004
بالأسعار القارة لسنة 1990

الكمية : ألف طن القيمة : مليون دينار

	2001	2002			2003*			2004**			معدل الفترة2002-2004		
	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	نسبة الانجاز%	التقديرات	الإنجازات	نسبة الانجاز%	التقديرات	الإنجازات	نسبة الانجاز%	التقديرات	الإنجازات	نسبة الانجاز%
الحبوب	1354	752	513.4	68	1600	2904	182	1650	1700	103	1334.0	1705.8	128
قمح صلب	935	500	370.5	74	1000	1646	165	1020.0	1050	103	840.0	1022.2	122
قمح لين	183	150	51.7	34	200	338	169	205.0	250	122	185.0	213.2	115
شعير	233	100	90.2	90	395	914	231	420.0	395	94	305.0	466.4	153
تريتيكال	3	2	1	50	5	6	120	5.0	5	100	4.0	4.0	100
الأشجار المثمرة													
زيتون الزيت	550	150	150	100	850	360	42	1200.0	850	71	733.3	453.3	62
قوارص	240	240	240	100	255	224	88	260.0	209	80	251.7	224.3	89
عنب النبيذ	44	62	38	61	65	35	54	65.5	60	92	64.2	44.3	69
عنب الطاولة	82	83	75	90	89	72	81	90.0	90	100	87.3	79.0	90
لوز	32	35	18.5	53	56	36	64	57.0	50	88	49.3	34.8	71
مشمش	25	28	25	89	32	26	81	33.0	30	91	31.0	27.0	87
تمور	105	108	115	106	112	111	99	115.0	115	100	111.7	113.7	102
تفاح	108	113	100	88	116	99	85	120.0	120	100	116.3	106.3	91
إجاص	55	55	68	124	56	60	107	57.0	70	123	56.0	66.0	118
غلال أخرى	189.7	202	186	92	210	206	98	217.0	190	88	209.7	194.0	93
الخضر													
بطاطا	330	315	310	98	330	310	94	345.0	320	93	330.0	313.3	95
طماطم	750	850	810	95	850	880	104	850.0	850	100	850.0	846.7	100
قنارية	18	19.2	15.5	81	19.8	13	66	20.5	18	88	19.8	15.5	78
فلفل	214	244	242	99	248.5	247	99	253.0	253	100	248.5	247.3	100
دلاع+بطيخ	380	400	411	103	410	395	96	420.0	420	100	410.0	408.7	100
بصل	259	261	257	98	262	241	92	263.0	250	95	262.0	249.3	95
خضر أخرى	375	373	282	76	374	304	81	374.0	375	100	373.7	320.3	86
تربية الماشية													
بقر (حي)	100.8	105.8	107.7	102	109.6	96.5	88	113.5	96.2	85	109.6	100.1	91
ضأن (حي)	108	111	112.7	102	114	99.3	87	117.0	100	85	114.0	104.0	91
ماعز (حي)	19.3	19.5	19.762	101	19.8	19.5	99	20.0	19.5	98	19.8	19.6	99
دواجن (حي)	121.3	120.5	120	100	124	127	102	127.5	137	107	124.0	128.0	103
ديك رومي(حي)	33.3	32	30.1	94	33	30.5	92	34.0	36.5	107	33.0	32.4	98
لحوم أخرى (حي)	14.4	15.7	15.2	97	15.5	15.2	98	16.0	15.2	95	15.7	15.2	97
بيض (مليون وحدة)	1434	1454	1487	102	1491	1390	93	1528.0	1440	94	1491.0	1439.0	97
حليب	934	970	945	97	1010	891	88	1055.0	920	87	1011.7	918.7	91
منتوجات أخرى	25	25	28	111	25	26	104	25.0	28	112	25.1	27.3	109
منتوجات أخرى													
فول و فول مصري	19.0	18.0	22.3	124	30.0	48.0	160	38.0	38	100	28.7	36.1	126
جلبانة وحمص	11.3	10.0	10.0	100	20.0	14.7	74	25.0	20	80	18.3	14.9	81
تبغ	3.5	3.6	2.8	78	3.6	3.0	83	3.6	3	83	3.6	2.9	81
حلفاء	39.0	41.0	35.0	85	42.0	40.0	95	43.0	43	100	42.0	39.3	94
خفاف	6.3	9.5	5.6	59	9.5	5.2	55	9.5	7	74	9.5	5.9	62
الصيد البحري	98.6	103	96.7	94	108	94.5	88	114	100	88	108.3	97.1	90
صيد ساحلي	26.1	26	27	104	26	26.2	101	26.5	27	102	26.2	26.7	102
صيد بالكركارة	25.6	27	25.6	95	27	26.1	97	27.5	26	95	27.2	25.9	95
صيد بالأضواء	38.3	43	36.4	85	47	37.3	79	51.0	40	78	47.0	37.9	81
غيرهـــا	8.6	7	7.7	110	8	4.9	61	9.0	7	78	8.0	6.5	82
قيمة الإنتاج (م د)	2714	2540	2426	96	3008	2942	98	3186	2960	93	2911	2776	95
القيمة المضافة (م د)	2237	2057	1991	97	2467	2409	98	2613	2429	93	2379	2276	96
نسبة نمو الإنتاج %											3.3	1.1	
نسبة نمو القيمة المضافة %											3.0	0.8	

*إنجازات محتملة

ملحق عدد 2

تطورالميزان التجاري الغذائي بالمقارنة مع توقعات المخطط

خلال المخطط العاشر (فترة 2002-2004)

	2002				2003				2004				معدل توقعات المخطط العاشر		معدل إنجازات المخطط العاشر		معدل نسبة الإنجاز	
	التوقعات		الإنجازات		التوقعات		الإنجازات		التوقعات		الإنجازات		2004-2002		2004-2002		2004-2002	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الواردات		884		1143,0		742		894,1		752,0		810		793		949		120%
-القمح الصلب	600	162	801,8	203,5	300	80	506,8	133,5	300	80	300	79	400	107	536	139	134%	129%
- القمح اللين	900	160	1013,9	172,3	850	151	878,4	151,7	840	150	800	138	863	154	897	154	104%	100%
- الشعير	600	108	825,2	124,0	300	54	295,9	42,8	300	54	250	36	400	72	457	68	114%	94%
-الذرة	650	97	884,3	145,6	660	98	606,0	101,2	670	100	650	109	660	98	713	118	108%	120%
- مجموع الحبوب	2750	527	3525,2	645,4	2110	383	2287,1	429,2	2110	384	2000	362	2323	431	2604	479	112%	111%
- الحليب و مشتقاته	10	21	24,0	34,7	8	17	29,1	41,8	8	16	35	50	9	18	29	42	339%	235%
- الزيوت النباتية	170	94	234,0	144,7	172	95	270,4	199,5	174	96	220	162	172	95	241	169	140%	178%
- البطاطا	25	12	46,2	25,6	22	11	36,6	20,8	20	10	38	22	22	11	40	23	180%	206%
- الشاي و القهوة	22	45	22,0	35,8	22	45	14,8	20,5	23	47	18	25	22	46	18	27	82%	59%
- السكر	255	75	342,9	110,7	260	76	326,2	87,7	270	79	330	89	262	77	333	96	127%	125%
- المنتوجات الأخرى		110		146,1		115		94,6		120		100,0		115		114		99%
الصادرات		523		556,5		652		565,6		759,0		760		645		627		97%
- زيت الزيتون	50	115	22,5	55,7	100	230	39,9	114,3	140	322	100	286	97	222	54	152	56%	68%
- منتوجات البحر	15	120	17,5	134,6	15,5	124	14,8	144,7	16	128	15	145,0	16	124	16	141	102%	114%
- التمور	30	70	41,9	97,4	31	72	37,1	95,2	32	75	40	100,0	31	72	40	98	128%	135%
- القوارص	37	16	22,7	12	38	16	17,1	11,9	40	17	22	15	38	16	21	13	54%	80%
- فرينة الحبوب	130	35	91,7	33,2	135	36	11	3,7	138	37	20	7	134	36	41	15	30%	40%
- محضرات الحبوب	28	37	47,8	48,5	29	38	55,7	47,1	30	40	60	51	29	38	55	49	188%	127%
- محضرات الخضر و الغلال	30	35	29,9	48	31	36	13,4	26,2	32	37	20	39	31	36	21	38	68%	105%
- خضر طازجة وبقول	5	7	7,2	7,1	6	8	5,2	6,7	6	8	7,5	10	6	8	7	8	121%	102%
- الخمور	7	8	9,5	6,4	8	9	13,2	9,8	8	9	12	9	8	9	12	8	154%	97%
- المنتوجات الأخرى		80		113,6		83		106		85		98		83		106		128%
الفارق		-361		-587		-89		-328,5		7,0		-50		-148		-322		
نسبة التغطية %		59		48,7		88		63,3		101		94		81		66		81%

الكمية : 1000 طن , القيمة : م د

ملحق عدد 3

الإستثمارات الجمليَة
الفلاحة و البيئة والموارد المائيَة
التَوزيع حسب الأنشطة

مليون دينار

القطاعات	2002			2003			2004			جملة سنوات 2002/2003/ 2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %
الفلاحة و المورد المائيَة	940,30	825,39	88	951,20	870,72	92	968,10	912,51	94	2 859,60	2 608,62	91
البيئة	105,88	104,38	99	107,12	106,99	100	109,98	125,48	114	322,98	336,85	104
المجموع	1 046,18	929,77	89	1 058,32	977,71	92	1 078,08	1 037,98	96	3 182,58	2 945,47	93

ملحق عدد 4

الإستثمارات الجمليَة
الفلاحة و الموارد المائيَة و حماية المحيط
التَوزيع حسب الأنشطة

مليون دينار

القطاعات	2002			2003			2004			جملة سنوات 2002/2003/ 2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %
الفلاحة و الموارد المائيَة	**940,30**	**825,39**	**88**	**951,20**	**870,72**	**92**	**968,10**	**912,51**	**94**	**2 859,60**	**2 608,62**	**91**
الرَي الفلاحي	400,70	394,76	99	369,50	368,99	100	363,60	356,48	98	1 133,80	1 120,23	99
تربية الماشية	122,80	82,82	67	130,40	106,53	82	131,00	111,86	85	384,20	301,21	78
الصيد البحري	33,30	31,66	95	35,40	74,49	210	35,50	43,60	123	104,20	149,74	144
الآلات الفلاحية	93,40	57,93	62	96,80	58,99	61	101,80	93,62	92	292,00	210,54	72
الأشجار المثمرة	95,60	52,94	55	106,50	78,08	73	116,80	90,96	78	318,90	221,98	70
الدراسات و البحوث و الإرشاد	6,20	9,74	157	15,80	10,63	67	13,00	13,16	101	35,00	33,53	96
الغابات	66,10	49,69	75	69,10	52,30	76	68,60	65,55	96	203,80	167,53	82
المحافظة على المياه و التربة	55,70	62,95	113	57,00	49,00	86	51,20	55,66	109	163,90	167,61	102
برنامج التنمية الريفية المندمجة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البرنامج الجهوي للتنمية	–	10,00	–	–	10,00	–	–	10,00	–	–	30,00	–
الصندوق القومي للتضامن	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مشاريع التنمية الفلاحيَة المندمجة	33,00	32,84	100	42,10	30,02	71	49,50	28,72	58	124,60	91,57	73
مختفات	33,50	40,07	120	28,60	31,69	111	37,10	42,92	116	99,20	114,67	116
البيـــئـــة	**105,88**	**104,37**	**99**	**107,10**	**107,00**	**100**	**110,00**	**125,47**	**114**	**322,98**	**336,84**	**104**
المجموع	**1 046,18**	**929,76**	**89**	**1 058,30**	**977,72**	**92**	**1 078,10**	**1 037,98**	**96**	**3 182,58**	**2 945,46**	**93**

ملحق عدد 5

متابعة إستثمارات المخطط العاشر بالأسعار الجارية
الفلاحة و البيئة والموارد المائيَة
الإدارة و المؤسَسات العموميَة
التَوزيع حسب الأنشطة

ألف دينار

	2002			2003			2004			جملة سنوات 2002/2003/ 2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز%	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %
الإدارة و المؤسَسات العموميَة	**440 000**	**426 908**	**97**	**435 900**	**395 798**	**91**	**421 800**	**386 528**	**92**	**1 297 700**	**1 209 234**	**93**
ا -ألإدارة	**438 700**	**414 748**	**95**	**432 900**	**389 286**	**90**	**418 700**	**377 040**	**90**	**1 290 300**	**1 181 074**	**92**
1 1-الرى الفلاحى	**279 900**	**252 310**	**90**	**243 700**	**235 420**	**97**	**232 900**	**208 927**	**90**	**756 500**	**696 657**	**92**
السدود و القنوات	105 500	86 283	82	90 700	96 625	107	113 700	99 292	87	309 900	282 200	91
تجهيز المناطق السقوية	86 600	83 581	97	69 400	47 180	68	46 500	38 185	82	202 500	168 946	83
الصرف و التطهير	4 100	2 489	61	1 900	530	28	300	1 850	617	6 300	4 869	77
الدراسات المائية	25 300	13 718	54	24 700	9 129	37	14 300	11 971	84	64 300	34 818	54
الماء الصالح للشراب	19 000	23 745	125	15 900	24 434	154	17 400	27 295	157	52 300	75 474	144
تحسين ظروف إستغلال المناطق السقوية	39 400	42 494	108	41 100	57 522	140	40 700	30 334	75	121 200	130 350	108
ا-2 تربية الماشية	**9 300**	**7 721**	**83**	**9 700**	**10 001**	**103**	**9 300**	**6 531**	**70**	**28 300**	**24 253**	**86**
الصحة الحيوانية	6 800	5 000	74	7 400	6 660	90	7 600	4 800	63	21 800	16 460	76
تنمية الإنتاج الحيواني	2 500	199	8	2 300	497	22	1 700	650	38	6 500	1 346	21
إحياء الفجوات الغابية بجندوبة		1 606			1 700			920			4 226	
إحياء المناطق الغابية بجندوبة		393			1 068							
صندوق القدرة التنافسية		26			76			161				
مشروع سجنان		497										
ا-3 الصيد البحري	**4 800**	**3 043**	**63**	**4 900**	**4 368**	**89**	**3 100**	**2 020**	**65**	**12 800**	**9 431**	**74**
التجهيزات الأساسية	4 200	2 724	65	4 100	3 595	88	1 000	500	50	9 300	6 819	73
تنمية الصيد البحري	600	319	53	800	473	59	2 100	1 020	49	3 500	1 812	52
صندوق القدرة التنافسية		0			300			500				

يتبع ملحق عدد5

ألف دينار

	2002			2003			2004			جملة سنوات 2004/2003/2002		
	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز%	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %
1-4 الإنتاج النباتي	2 400	1 224		6 000	2 429		6 300	2 700			6 353	
النهوض بالإنتاج النباتي				3 900			4 100					
حماية النباتات				2 100			2 200					
1-5 الدراسات والبحوث والإرشاد	4 200	8 147	194	13 700	8 921	65	11 000	10 235	93	28 900	27 303	94
الدراسات و البحوث و الإرشاد الفلاحي	4 200	6 320	150	10 000	7 371	74	7 100	8 735	123	21 300	22 426	105
الدراسات العقارية		1 850		3 400	1 550	46	3 600	1 500	42	7 000	4 900	70
النهوض بالمرأة الريفية		0		300	0	0	300	0	0	600	0	0
1-6 الغابات	56 400	43 523	77	62 800	46 125	73	62 400	59 250	95	181 600	148 898	82
الإستراتيجية الوطنية للغابات	23 000	28 911	126	23 000	30 419	132	43 000	34 600	80	89 000	93 930	106
المشروع الثاني للتنمية الغابية		3 808			118							
مشروع تنمية الموارد العلفية بالقيروان		506								0	506	
مشروع تهيئة المحميات				1 500	647	43	2 500	1 900	76	4 000	2 547	64
مشروع تحسين المراعي				3 000	588	20	3 800	4 300	113	6 800	4 888	72
مشروع تشجير جبال تطاوين				600	1 100	183	600	1 150	192	1 200	2 250	188
مشروع تنمية المناطق الجبلية و الغابات المندمجة				500	789	158	8 000	9 000	113	8 500	9 789	115
التشجير الرعوي				2 500		0	2 500		0	5 000	0	0
إستراتيجية الغابات	3 000	6 000	200	3 000		0				6 000	6 000	100
م. تنمية و حماية الغابات من الحرائق	3 800	1 451	38	2 900	3 195	110		1 700		6 700	6 346	95
التهيئة المندمجة للغابات	26 000	2 847	11	23 200	9 199	40		6 500		49 200	18 546	38
التسجيل العقاري للغابات	600			600		0				1 200	0	0
المحافظة على المحيط البيئي في مجال حماية الطيور					70			100		0	170	
مقاومة التصحر				2 000		0	2 000		0	4 000	0	0

يتبع ملحق عدد5

ألف دينار

	2002			2003			2004			جملة سنوات 2002/2003/ 2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز%	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %
2المؤسّسات العموميّة	**1 300**	**12 160**	**935**	**3 000**	**6 512**	217	**3 100**	**9 488**	306	**7 400**	**28 160**	**381**
الري الفلاحي	**0**	**8 150**		**0**	**3 018**			**6 538**		**0**	**17 706**	
ديوان رجيم معتوق		8 150			2 738			2 738		0	13 626	
مشروع الأحياء حول السدود الجبليّة					280			3 800		0	4 080	
تربية الماشية	**200**	**2 942**	**1 471**	**300**	**2 089**	696	**400**	**135**	34	**900**	**5 166**	**574**
ديوان تنمية الغابات بالشمال الغربي		1 274								0	1 274	
تدعيم مشروع تنمية المناطق الجبلية و الغابات		1 558			1 954						3 512	
مؤسّسة تحسين و تجويد الخيل	200	110		300	135	45	400	135	34	900	**380**	42
الدراسات و البحوث و الإرشاد	**600**	**595**	**99**	**1 300**	**710**	**55**	**1 300**	**920**	**71**	**3 200**	**2 225**	**70**
الوكالة العقاريّة الفلاحيّة	600	595		1 300	710	55	1 300	920	71	3 200	**2 225**	70
الغابات	**0**	**0**		**0**	**0**			**0**		**0**	**0**	
ديوان تنمية الغابات بالشمال الغربي										0	0	
مختلفات	**500**	**473**	**95**	**1 400**	**695**	**50**	**1 400**	**1 895**	**135**	**3 300**	**3 063**	**93**
وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحيّة	500	473		600	695	116	600	1 295	216	1 700	2 463	145
وكالة المعدات لتسوية الأراضي الفلاحية				800			800			1 600	0	0
وكالة التنقيب على المياه								600		0	600	

يتبع ملحق عدد5

ألف دينار

	2002			2003			2004			جملة سنوات 2002/2003/ 2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز%	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %
I-7 المحافظة علي المياه والتربة	**48 700**	**55 945**	**115**	**50 000**	**42 004**	**84**	**44 200**	**48 660**	**110**	**142 900**	**146 609**	**103**
إستراتيجية المحافظة على المياه و التربة	3 000	5 422	181	2 400		0				5 400	5 422	100
دراسة متعلقة بالمحافظة على المياه و التربة	100	52	52	200		0		80		300	132	44
مشروع تحسين التصرف في الموارد الطبيعية	8 600	11 358	132	8 800	4 783	54	9 600	6 080	63	27 000	22 221	82
إستراتيجية المحافظة على المياه و التربة		27 328			27 821			31 400		0	86 549	
المشروع التونسي الإيطالي للمحافظة على المياه و التربة	8 000	4 633	58	8 000	4 000	50		4 000		16 000	12 633	79
م.التنمية الفلاحيّة و التصرف في الموارد الطبيعيّة	11 000	7 100	65	11 000	5 400	49		7 100		22 000	19 600	89
تهيئة مصبات المياه	10 000			10 000		0	25 000		0	45 000	0	0
التعهد و الصيانة	2 000			2 000		0	2 000		0	6 000	0	0
البحيرات الجبلية	4 000			4 000		0	4 000		0	12 000	0	0
منشآت فرش مياه و تغذية المائدة	2 000			2 000		0	2 000		0	6 000	0	0
الدراسات				500		0	500		0	1 000	0	0
م. تهيئة مصب وادي الخيرات		52		1 100		0	1 100		0	2 200	52	2
البرامج الجهوية للتنمية		**10 000**			**10 000**			**10 000**		0	**30 000**	
الماء الصالح للشراب بالريف		10 000			10 000			10 000		0	30 000	
I-8 مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	**33 000**	**32 835**	**100**	**42 100**	**30 018**	**71**	**49 500**	**28 717**	**58**	**124 600**	**91 570**	**73**
التنمية الفلاحية المندمجة بغزالة جومين							500		0	500	0	0
التنمية الفلاحية المندمجة بهضاب القيروان							500		0	500	0	0
التنمية المندمجة وادى ملاق		110								0	110	
التنمية المندمجة سواسى	3 500	3 624	104	3 500	2 353	67	1 900	2 000	105	8 900	7 977	90
مشروع التنمية الفلاحية بالشمال الغربي للقيروان	3 500	2 548	73	3 000	2 313	77	1 000	2 150	215	7 500	7 011	93
المشروع المندمج للتنمية الفلاحية بسليانة	4 200	8 098	193	5 200	4 529	87	7 500	2 500	33	16 900	15 127	90
مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسيدي بوزيد	2 500	2 466	99	2 000	320	16	2 000	70	4	6 500	2 856	44
مشروع التنمية الفلاحية بجبنيانة الحنشة	2 100	148	7	400	160	40		105		2 500	413	17
مشروع تنمية جنوب الكاف	500	994	199	3 500	993	28	3 600	300	8	7 600	2 287	30
مشروع تنمية الشمال و ش.ش للكاف	4 000	5 566	139	6 500	5 854	90	6 500	3 000	46	17 000	14 420	85
مشروع التنمية الفلاحية بزغوان	3 500	4 281	122	4 500	2 387	53	6 000	3 500	58	14 000	10 168	73
مشروع التنمية المندمجة بالقصرين	3 200	1 103	34	4 500	2 002	44	7 000	3 000	43	14 700	6 105	42
مشروع التنمية المندمجة بالحوض المنجمي بقفصة	3 000	992	33	4 000	2 675	67	7 000	3 200	46	14 000	6 867	49
مشروع التنمية المندمجة بالمناطق الجبلية بقابس	3 000	1 205	40	5 000	3 165	63	6 000	3 000	50	14 000	7 370	53
مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجبنيانة الحنشة هبة					667			1 192		0	1 859	
م. التنمية المندمجة بالجنوب الغربي لولاية الكاف هبة		1 700			2 600			4 700		0	9 000	

ملحق عدد 6

متابعة إستثمارات المخطط العاشر بالأسعار الجارية
الفلاحة و الموارد المائيَة
المنشآت العموميَة
التَوزيع حسب الأنشطة

ألف دينار

	2002			2003			2004			جملة سنوات 2002/2003/ 2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز
_الرى الفلاحي	**800**	**267**	**33**	**700**	**552**	**79**	**700**	**1 017**	**145**	**2 200**	**1 836**	**83**
ديوان الأراضي الدولية	800	267	33	700	552	79	700	1 017	145	2 200	1 836	83
_تربية الماشية	**9 500**	**12 877**	**136**	**12 400**	**13 398**	**108**	**11 300**	**15 194**	**134**	**33 200**	**41 469**	**125**
ديوان تربية الماشية	5 300	9 000	170	8 400	9 566	114	7 800	11 486	147	21 500	30 052	140
ديوان الأراضي الدولية	4 200	3 877	92	4 000	3 832	96	3 500	3 708	106	11 700	11 417	98
_الصيد البحري	**2 500**	**1 814**	**73**	**2 400**	**1 621**	**68**	**2 400**	**2 305**	**96**	**7 300**	**5 740**	**79**
وكالة الموانى و تجهيزات الصيد البحري	2 500	1 814	73	2 400	1 621	68	2 400	2 305	96	7 300	5 740	79
_ الآلات الفلاحية	**1 400**	**486**	**35**	**1 800**	**1 646**	**91**	**1 800**	**3 617**	**201**	**5 000**	**5 749**	**115**
ديوان الأراضي الدولية	1 400	486	35	1 800	1 646	91	1 800	3 617	201	5 000	5 749	115
شركات الآلات الفلاحية												
_الأشجار المثمرة	**600**	**438**	**73**	**500**	**1 243**	**249**	**500**	**3 259**	**652**	**1 600**	**4 940**	**309**
ديوان الأراضي الدولية	600	409	68	500	407	81	500	544	109	1 600	1 360	85
ديوان الحبوب					700			2 000				
صندوق القدرة التنافسية		29			136			715				
الغابات	200	164	82	300	175	58	300	297	99	800	636	80
ديوان تربية الماشية												
ديوان الأراضي الدَولية	200	164	82	300	175	58	300	297	99	800	636	80
_مختلفات	**200**	**596**	**298**	**1 000**	**995**	**100**	**1 500**	**1 020**	**68**	**2 700**	**2 611**	**97**
ديوان الأراضي الدولية	200	321	161	1 000	695	70	1 500	700	47	2 700	1 716	64
شركة سباق الخيل		275			300			320				
المجموع	**15 200**	**16 642**	**109**	**19 100**	**19 630**	**103**	**18 500**	**26 709**	**144**	**52 800**	**62 981**	**119**

ملحق عدد 7

متابعة إستثمارات المخطط العاشر بالأسعار الجارية
الإستثمار في مجال البيئة
المنشآت العمومية

ألف دينار

المشاريع	2002			2003			2004			جملة سنوات 2002/2003/ 2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %
مشاريع و برامج المخطط العاشر	6 000	5 461	91	6 500	7 648	118	6 500	7 934	122	19 000	21 043	111
المشروع الثالث لتطهير الأحياء الشعبية -المرحلة الثانية	1 800	4 309	239	12 000	8 416	70	11 200	8 160	73	25 000	20 885	84
مشروع تطهير سبع المدن					764			1 000		0	1 764	
مشروع تطهير مدن ماطر العالية رفراف و رأس الجبل	2 700	2 479	92	4 000	2 395	60	5 000	5 300	106	11 700	10 174	87
مشروع تطهير المدن الصغرى و المتوسطة- قسط تكميلي	300	1 095	365	2 100	3 313	158	4 000	3 460	87	6 400	7 868	123
مشاريع برامج صرف مياه الأمطار بالمخطط التاسع- قسط ثاني	200	86	43	2 900	696	24	5 500	5 350	97	8 600	6 132	71
المشروع الرابع لتطهير تونس الكبرى- قسط ثاني				3 500	4 292	123	9 500	15 081	159	13 000	19 373	149
مشروع تطهير مدن صفاقس و قبلي و دوز و حمام الزريبة قسط2							1 000		0	1 000	0	0
المشروع الرابع لتطهير الأحياء الشعبية -القسط الأول				1 200	5	0	2 200	800	36	3 400	805	24
مشروع صرف مياه الأمطار بالمخطط العاشر	300		0	700	216	31	1 200	700	58	2 200	916	42
مشروع تطهير جمال زرمدين-و تطاوين-قسط محطة تطهير مرناق		287		1 000	1 403	140	1 500	800	53	2 500	2 490	100
م. إنجاز وحدتي معالجة المياه المستعملةبمحطتي التطهير شطرانة و جنوب مليان					11		1 500	3 000	200	1 500	3 011	201
مشروع مصرفات المياه المعالجة بالمهدية		35		500	96	19	500	400	80	1 000	531	53
المجموع 1	**11 300**	**13 752**	**122**	**34 400**	**29 255**	**85**	**49 600**	**51 985**	**105**	**95 300**	**94 992**	**100**
مشروع صيانة شبكة صرف مياه الأمطار بالمناطق العمرانية	1 200		0	1 700	1 197	70	1 800	1 000	56	4 700	2 197	47
برنامج تهذيب المجاري العابرة للمدن	1 900	1 545	81	2 050	1 945	95	2 050	1 300	63	6 000	4 790	80
مشروع تطهير 32 مدينة صغرى و متوسطة القسط الأول				300	33	11	1 700	600	35	2 000	633	32
المشروع النموذجي لتطهير المناطق الريفية - القسط الثاني		37		750	14	2	950	460	48	1 700	511	30
مشاريع ترميم و تهذيب محطات الضخ (تجهيزات+ قنوات الضخ)		608		2 200	648	29	2 800	800	29	5 000	2 056	41
مشروع صرف مياه الأمطار بالمناطق الصناعية بالمنستير				200		0	200		0	400	0	0
م. الربط الخارجي للمناطق الصناعية بالفجة و العقبة							200		0	200	0	0
المجموع 2	**3 100**	**2 190**	**71**	**7 200**	**3 837**	**53**	**9 700**	**4 160**	**43**	**20 000**	**10 187**	**51**
مشاريع توسيع و تهذيب محطات التطهير								30		0	30	
مشروع تجهيز محطات التطهيربمعدات المعالجة التكميلية	300	22	7	1 000	294	29	1 000	1 000	100	2 300	1 316	57
المجموع 3	**300**	**22**	**7**	**1 000**	**294**	**29**	**1 000**	**1 030**	**103**	**2 300**	**1 346**	**59**
مشروع دراسات تطهير المدن الصغرى								50		0	50	
المجموع 4							**0**	**50**		**0**	**50**	
المجموع	**14 700**	**15 964**	**109**	**42 600**	**33 386**	**78**	**60 300**	**57 225**	**95**	**117 600**	**106 575**	**91**

ملحق عدد 7 (يتبع) : المشاريع الإضافية

المشاريع	2002			2003			2004			جملة سنوات 2002/2003/ 2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %
م. المعالجة الميكانيكية للمياه بمحطة تطهير الحمامات الجنوبية		479			697			120			1 296	
م. إنجاز وحدات لمقاومة الروائح بمحطة تطهير شطرانة		1 548			1 301			73			2 922	
م. تحويل المياه المعالجة من محطة تطهير شطرانة لمنتزه النحلي		977			305			32			1 314	
إنجاز شبكة المياه المعالجة لري ملاعب القولف					250			200			450	
المجموع		**3 004**			**2 553**			**425**			**5 982**	

ألف دينار

ملحق عدد 7 (يتبع)

المشاريع	2002			2003			2004*			جملة سنوات 2002/2003/ 2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %
مشروع تطهير II مدينة - القسط الثاني و الثالث	6 000	3 648	61	4 000	1 372	34	3 000	2 000	67	13 000	7 020	54
مشروع تطهير المناطق المتاخة للمدن الكبرى	560	556	99	45		0				605	556	92
المشروع الثاني لتطهير المدن الساحلية	3 000	3 000	100	230		0				3 230	3 000	93
مشروع تطهير المدن الصغرى و المتوسطة	13 500	11 132	82	12 700	15 090	119	11 800	15 540	132	38 000	41 762	110
مشروع تطهير بنزرت الكبرى	1 577	3 268	207		1 219			1 500		1 577	5 987	380
مشروع تطهير مدينة الكاف	700	485	69	181	130	72		100		881	715	81
مشروع تطهير جمال- زرمدين و تطاوين - قسط I	1 125	457	41	667	233	35		200		1 792	890	50
مشروع الماء الصالح للشراب و التطهير : دراسات و تطهير مدينة تو	1 700	1 607	95	673	332	49		327		2 373	2 266	95
مشروع تطهير جربة - أغير	1 800	2 429	135	376	168	45		270		2 176	2 867	132
مشاريع دراسات الجدوى و درسات محطات التطهير	1 000	432	43	1 000	308	31	649	450	69	2 649	1 190	45
مساهمة في تطهير المنطقة الصناعية جبل جلود	151	209	138		93			66		151	368	244
إبعاد مصب محطة تطهير سيدي بوزيد	57	73	128		82			48		57	203	356
مشاريع برامج صرف مياه الأمطار بالمخطط التاسع - قسط I	6 000	4 955	83	4 000	2 906	73	1 450	2 150	148	11 450	10 011	87
مشاريع برامج المخطط التاسع وربط مناطق الوكالة العقارية للسكنى و العقارية الصناعية	6 550	5 850	89	1 781	1 679	94		2 100		8 331	9 629	116
المشروع الرابع لتطهير تونس الكبرى - قسط I	11 000	12 602	115	9 300	6 945	75	5 560	3 919	70	25 860	23 466	91
مشروع تطهير مدن صفاقس و قبلي و دوز و حمام الزريبة	11 000	15 971	145	9 700	20 282	209	9 100	13 700	151	29 800	49 953	168
المشروع الثالث لتطهير الأحياء الشعبية - المرحلة الأولى	10 700	9 758	91	4 500	3 736	83		2 040		15 200	15 534	102
مشروع تطهر مدينة زغوان	900	798	89	2 000	878	44	1 100	2 000	182	4 000	3 676	92
مشروع تطهير سوسة و القيروان و نفزة	2 000	491	25	5 000	6 172	123	7 100	6 500	92	14 100	13 163	93
مشاريع ترميم و تهذيب محطات الضخ و محطات التطهير	1 480	476	32	834	580	70	163	800	491	2 477	1 856	75
مشروع محطة تطهير بن عروس	750	542	72	313	405	129		700		1 063	1 647	155
مشروع تطهير ولاية القيروان و مدينة سبيطلة	6 550	3 906	60	4 350	6 326	145	4 100	7 700	188	15 000	17 932	120
برنامج تطهير المناطق الريفية	700	387	55	750		0	178	240	135	1 628	627	39
مشروع تطهير المنطقة الصناعية بسيدي سالم	500	500	100							500	500	100
المجموع	**89 300**	**83 532**	**94**	**62 400**	**68 936**	**110**	**44 200**	**62 350**	**141**	**195 900**	**214 818**	**110**

ألف دينار

ملحق عدد 7 (يتبع)

المشاريع	2002			2003			2004*			جملة سنوات 2002/2003/ 2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %
المساعدة على إحداث منتزهات بالمدن	15	15	100							15	15	100
تحويل المناطق الغابية لحدائق				31	31	100	41	41	100	72	72	100
إحداث و تهية حدائق وطنية و محميات طبيعية	173	173	100	118	118	100	63	63	100	354	354	100
تحويل الغابات لمنتزهات حضرية	570	570	100	610	610	100	3 586	3 586	100	4 766	4 766	100
تهيئة منتزه عائلي بسانية المهندس بمكثر	100	100	100							100	100	100
المساهمة في تهيئة حديقة العائلة بقرطاج صالمبو							40	40	100	40	40	100
مجموع المنتزهات الحضرية	**858**	**858**	**100**	**759**	**759**	**100**	**3 730**	**3 730**	**100**	**5 347**	**5 347**	**100**
برنامج العناية بشوارع البيئة	260	260	100	249	249	100	200	200	100	709	709	100
دعم مجهود البلديات في مجال بعث المناطق الخضراء	237	237	100	246	246	100	359	359	100	842	842	100
المساهمة في تهيئة شوارع الأرض	123	123	100	149	149	100	110	110	100	382	382	100
تهيئة حديقة المتوسط بسيدي بوسعيد				280	280	100	37	37	100	317	317	100
برنامج صيانة و تعهدالمساحات الخضراء				130	130	100	170	170	100	300	300	100
متابعة المناطق الخضراء بالمدن وحول المدن	39	39	100				30	30	100	69	69	100
مجموع العناية بالمساحات الخضراء	**659**	**659**	**100**	**1 054**	**1 054**	**100**	**906**	**906**	**100**	**2 619**	**2 619**	**100**
مساعدة البلديات في إعداد المخططات البيئية البلدية	124	124	100	133	133	100	33	33	100	290	290	100
إعداد الأجندا 21 الجهوية و المحلية	23	23	100	77	77	100	287	287	100	387	387	100
دراسة حول البيئة و مدينة الغد				30	30	100	90	90	100	120	120	100
مجموع المشاريع في مجال التنمية المستديمة	**147**	**147**	**100**	**240**	**240**	**100**	**410**	**410**	**100**	**797**	**797**	**100**
المساهمة في إعداد خارطة المواقع السياحية و البيئية	60	60	100							60	60	100
دراسة حول إنجاز مسالك السياحة البيئية							70	70	100	70	70	100
مشروع مسلك الماء من زغوان إلى قرطاج	40	40	100	30	30	100	135	135	100	205	205	100
مجموع المشاريع في مجال السياحة البيئية	**100**	**100**	**100**	**30**	**30**	**100**	**205**	**205**	**100**	**335**	**335**	**100**
ري المسالك الخضراء بالمياه المكررة							23	23	100	23	23	100
تجميل الوسط الحضري				28	28	100	47	47	100	75	75	100
دراسة لتهذيب مقاطع مدخل تونس الجنوبية	50	50	100				100	100	100	150	150	100
إعداد خرائط لتواجد البعوض في طور اليرقات و المساهمة في برنامج مقاومة الحشرات	70	70	100	8	8	100	55	55	100	133	133	100
مجموع مشاريع مختلفة	**120**	**120**	**100**	**36**	**36**	**100**	**225**	**225**	**100**	**381**	**381**	**100**
المجموع	**1 884**	**1 884**	**100**	**2 119**	**2 119**	**100**	**5 476**	**5 476**	**100**	**9 479**	**9 479**	**100**
مجموع الإستثمارات البيئية	**105 884**	**104 384**	**99**	**107 119**	**106 994**	**100**	**109 976**	**125 476**	**114**	**322 979**	**336 854**	**104**

ملحق عدد 8

متابعة إستثمارات المخطط العاشر بالأسعار الجارية
الفلاحة والموارد المائيّة و حماية المحيط
القطاع العمومي
التّوزيع حسب الأنشطة

مليون دينار

القطاعات	2002			2003			2004			جملة سنوات 2002/2003/ 2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %
الفلاحة والموارد المائيّة	**456,3**	**443,6**	**97**	**456,2**	**415,4**	**91**	**438,1**	**413,2**	**94**	**1 350,6**	**1 272,2**	**94**
الرى الفلاحى	280,7	260,7	93	244,5	239,0	98	233,6	216,5	93	758,8	716,2	94
تربية الماشية	16,8	23,5	140	22,4	25,5	114	21,0	21,9	104	60,2	70,9	118
الصيد البحري	7,3	4,9	67	7,4	6,0	81	5,5	4,3	79	20,2	15,2	75
الآلات الفلاحية	1,4	0,5	35	1,8	1,6	91	1,8	3,6	201	5,0	5,7	115
الأشجار المثمرة	0,6	1,7	277	6,5	3,7	56	6,8	6,0	88	13,9	11,3	81
الدراسات والبحوث والإرشاد	4,2	8,7	208	13,8	9,6	70	11,0	11,2	101	29,0	29,5	102
الغابات	60,1	43,7	73	63,1	46,3	73	62,6	59,5	95	185,8	149,5	80
المحافظة علي المياه والتربة	48,7	55,9	115	50,0	42,0	84	44,2	48,7	110	142,9	146,6	103
برنامج التنمية الريفية المندمجة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البرنامج الجهوي للتنمية	-	10,0	-	-	10,0	-	-	10,0	-	-	30,0	-
الصندوق القومى للتضامن	-		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مشاريع التّنمية الفلاحيّة المندمجة	33,0	32,8	100	42,1	30,0	71	49,5	28,7	58	124,6	91,6	73
مختلفات	3,5	1,1	31	4,6	1,7	37	2,1	2,9	139	10,2	5,7	56
البيئة	**105,9**	**104,4**	**99**	**107,1**	**107,0**	**100**	**110,0**	**125,5**	**114**	**323,0**	**336,9**	**104**
المجموع	**562,2**	**548,0**	**97**	**563,3**	**522,4**	**93**	**548,1**	**538,7**	**98**	**1 673,6**	**1 609,1**	**96**

ملحق عدد 9

متابعة إستثمارات المخطط العاشر بالأسعار الجارية
الفلاحة و البيئة والموارد المائيَة
القطاع الخاص
التَوزيع حسب الأنشطة

مليون دينار

القطاعات	2002			2003			2004			جملة سنوات 2002/2003/ 2004		
	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %	تقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %
الرى الفلاحى	120,0	134,0	112	125,0	130,0	104	130,0	140,0	108	375,0	404,0	108
تربية الماشية	106,0	59,3	56	108,0	81,0	75	110,0	90,0	82	324,0	230,3	71
الصيد البحري	26,0	26,8	103	28,0	68,5	245	30,0	39,3	131	84,0	134,6	160
الآلات الفلاحية	92,0	57,4	62	95,0	57,3	60	100,0	90,0	90	287,0	204,8	71
الأشجار المثمرة	95,0	51,3	54	100,0	74,4	74	110,0	85,0	77	305,0	210,7	69
الدراسات والبحوث والإرشاد	2,0	1,0	50	2,0	1,0	50	2,0	2,0	100	6,0	4,0	67
الغابات	6,0	6,0	100	6,0	6,0	100	6,0	6,0	100	18,0	18,0	100
المحافظة علي المياه والتربة	7,0	7,0	100	7,0	7,0	100	7,0	7,0	100	21,0	21,0	100
مختلفات	30,0	39,0	130	24,0	30,0	125	35,0	40,0	114	89,0	109,0	122
المجموع	**484,0**	**381,8**	**79**	**495,0**	**455,3**	**92**	**530,0**	**499,3**	**94**	**1 509,0**	**1 336,4**	**89**